



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافية

تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات التنمية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣

مرسالة قدمتها الطالبة

فرح سالم ربيط السلطاني

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية العامة

بإشراف

أ.د. زيد علي حسين الخفاجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿.. فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا
يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَلِكَ
يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ .

صدق الله العلي العظيم

(سورة الرعد / آية (١٧))

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات التنمية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣)** التي تقدمت بها الطالبة: **(فرم سالم ربيط السلطاني)**، قد كان بإشرافي في جامعة بابل/ كلية التربية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية البشرية. ولأجله وقعت .

التوقيع

الأستاذ الدكتور

زيد علي حسين الخفاجي

المشرف على الرسالة

٢٠٢٣ / /

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع

الأستاذ الدكتور

رئيس قسم الجغرافية

٢٠٢٣ / /

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات التنمية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣)، التي تقدمت بها الطالبة (فرم سالم ربيط السلطاني)، قد كان تقويمها لغوياً بإشرافي وقد وجدتُها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

إقرار الخبير العلمي

أشُهدُ أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات التنمية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣)، التي تقدمت بها الطالبة (فرح سالم ربيط السلطاني)، قد كان تقويمها علمياً ، وقد وجدتُها صالحة من الناحية العلمية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ
(تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات التنمية السياسية في العراق بعد
٢٠٠٣)، التي قدمتها طالبة الماجستير **(فرم سالم ربيط السلطاني)** ،
 علاقتها بها، وقد وجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة
 الماجستير في الجغرافية البشرية .()

التوقيع	التوقيع
الاسم:	الاسم :
عضواً	رئيساً
التاريخ: / / ٢٠٢٣	التاريخ: / / ٢٠٢٣

التوقيع	التوقيع
الاسم:	الاسم
عضواً ومشرفاً	عضواً
التاريخ: / / ٢٠٢٣	التاريخ: / / ٢٠٢٣

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة بتاريخ: / / ٢٠٢٣

التوقيع:
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة بابل

الاهداء

إلى العائلة الكونية الخمسة أصحاب الكساء والأئمة المعصومين
وخليفتهم والقائم بأمر الله وعدلهم أبا صالح المهدي صاحب العصر والزمان
إلى من أفنى عمره من اجلي (والدي العزيز) (رحمة الله واسكنه الجنة)
إلى (والدتي العزيزة) (حفظها الله إلينا)

اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أول وآخر المشكورين الذي انعم علي بنعمه التي لا تعد ولا تحصى ووفقتني للوصول لما انا عليه حمداً أبدياً .

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور (زيد علي حسين الخفاجي) المشرف على رسالتي لتكرمه بتوجيهي طيلة فترة كتابتي فله مني كل الشكر والثناء .

شكر وتقدير إلى جميع أساتذتي الذين تعلمت على ايديهم في مرحلتي البكالوريوس والماجستير في كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى من هم اخوتي الذين لم تلدهم أمي الأخ العزيز الدكتور (علي عبد هاشم) والأخت الغالية (هبة عباس مالك) التي كانت لي خير عون وسند طيلة فترة دراستي .
كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أبدى لي الدعم والتشجيع والمساعدة فله مني كل الشكر والثناء الجزيل .

شكر خاص وخالص إلى (الجنة) التي انجبتني وملكة الوجود وجبل الصبر (امي) سر وجودي ومصدر قوتي وسبب توفيتي (ادام الله بقاءك) .

شكري إلى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة بدعمه وسنده وتشجيعه (ابي) جبلي وكهفي وملادي الأمن .

شكري وامتناني لأخواتي واخواني الذين ساندوني ودعموني وكانوا لي خير سند ولم تفارق خطواتي دعواتهم لي .

شكري لقرة عيني وفلذة كبدي ومصدر الهامي ولدي (منتظر) دمت لي سعادة لا تنتهي .

الباحثة

المستخلص

تعد موضوعات التنمية السياسية من الموضوعات التي لاقت رواجاً وحظيت باهتمامات كبيرة من قبل المعنيين لاسيما الجغرافية السياسية إذ أنها تهدف الى الانتقال بالمجتمع داخل الدولة وتحوله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث من خلال احداث تحوله في قدرات الانسان وقابلياته السياسية من اجل ممارسة دوره على استيعاب كل المشكلات التي تواجه الدولة وفي الوقت نفسه قادرة على التكيف مع متطلبات التغيير المستمر لذلك تعد التنمية السياسية مطلباً سياسياً لكل الدول التي تعاني حالة من عدم الاستقرار السياسي.

وعملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع. إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة، سواءً بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة، لأن المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية. كما ان التداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص تتم ممارسته من قبل الحاكم بتحويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرًا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة التي لا تعلوه سلطة أخرى.

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	إقرار المشرف
ت	إقرار المقوم اللغوي
ث	إقرار المقوم العلمي
ج	إقرار لجنة المناقشة
ح	الاهداء
خ	الشكر والتقدير
د	المستخلص
ذ - ر	فهرست المحتويات
ز	فهرست الجداول
ز	فهرست الخرائط
١ - ٥	المقدمة
٦ - ٢٢	الفصل الأول/ التأصيل المفاهيمي للتنمية السياسية وعلاقته بالجغرافية السياسية
٧	تمهيد
٧ - ١٦	المبحث الاول : مدخل مفاهيمي للتنمية السياسية وتطورها التاريخي
١٧ - ٢٠	المبحث الثاني : نظريات التنمية السياسية
٢١ - ٢٢	المبحث الثالث : التنمية السياسية وعلاقتها بالجغرافية السياسية
٢٣ - ٥١	الفصل الثاني/ المقومات الجغرافية للتنمية السياسية في العراق

٢٤	تمهيد
٣٣ - ٢٤	المبحث الاول : المقومات الطبيعية للتنمية السياسية
٤٥ - ٣٤	المبحث الثاني : المقومات البشرية للتنمية السياسية
٥١ - ٤٦	المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية
٧٤ - ٥٢	الفصل الثالث / مؤشرات التنمية السياسية
٥٣	تمهيد
٦٥ - ٥٣	المبحث الأول : مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بالمؤسسات الرسمية
٦٩ - ٦٦	المبحث الثاني : مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بالمؤسسات غير الرسمية بعد عام ٢٠٠٣
٧٤ - ٧٠	المبحث الثالث : أزمات التنمية السياسية في العراق
١٠٨ - ٧٥	الفصل الرابع / المحددات الجغرافية للتنمية السياسية في العراق
٧٦	تمهيد
٩٨ - ٧٧	المبحث الاول : المحددات الداخلية للتنمية السياسية في العراق
١٠٨ - ٩٩	المبحث الثاني : المحددات الخارجية للتنمية السياسية في العراق
١٣٣ - ١٠٩	الفصل الخامس / الحلول الجغرافيا السياسية لتحقيق التنمية السياسية
١١٠	تمهيد
١٢٩ - ١١٠	المبحث الاول : الحلول على المستوى الداخلي
١٣٣ - ١٢٩	المبحث الثاني : الحلول على المستوى الخارجي
١٣٧ - ١٣٤	الاستنتاجات والمقترحات
١٥٦ - ١٣٨	المصادر
A-B	المستخلص بالانكليزي

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
١	مؤشرات السكان للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠	٣٧
٢	الكثافة العامة للسكان في العراق (نسمة/ كم ^٢) لعامي للأعوام (٢٠٢٠ - ٢٠٠٣)	٣٨
٣	التركيب النوعي والعمرى لسكان العراق لعامي (٢٠٢٠ - ٢٠٠٣)	٤٢
٤	المؤشرات الزراعية للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠١٠	٤٩
٥	المؤشرات الصناعية للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠١٩	٥١
٦	مؤشر مدركات الفساد في العراق للفترة من (٢٠١١ - ٢٠١٩)	٩٠
٧	نسب البطالة في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٢١	٩٢
٨	معدل الفقر حسب المحافظات في العراق لعام ٢٠٢٢	٩٨

فهرست الخرائط

ت	عنوان الخريطة	الصفحة
١	موقع العراق الجغرافي من دول الجوار	٤
٢	موقع العراق من الوطن العربي	٥
٣	الاقاليم المناخية في العراق	٢٨
٤	الموارد المائية في العراق	٣١
٥	التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات	٣٩
٦	توزيع الكثافة السكانية حسب المحافظات	٤٥

المقدمة

المقدمة

ان الفعل التنموي السياسي هو احد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة المكونة للفعل التنموي الشمولي وان دراسة التنمية السياسية تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي، والهيئات العاملة فيها، وسير عملها. ويرتبط ذلك ايضاً بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي، وايجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والتمايزة. اضافة إلى أن عملية التنمية السياسية مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، أي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع إلى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصاً في الانظمة الجديدة، كما هو الحال في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

أولاً/ مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الذي مفاده: (ما التحليل الجغرافي السياسي للتنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣) ؟ .

وتتفرع من هذا التساؤل اسئلة ثانوية هي :

- ١- ما التنمية السياسية وما علاقتها بالجغرافيا السياسية ؟.
- ٢- هل للمقومات والمرتكزات الجغرافية دوراً في قيام وتحقيق التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ؟ .
- ٣- هل تمكن العراق من تحقيق التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي فيه وقيام نظام سياسي جديد ؟ ، وهل تعاني التنمية السياسية في العراق من ازمات قوية تجعل من النظام السياسي فيه مهدداً ؟ .
- ٤- ما المحددات التي تواجه التنمية السياسية في العراق، وهل توجد رؤى او تصورات يمكن ان تسهم في تحقيق التنمية السياسية في العراق وتحقيق الاستقرار السياسي فيه ؟ .

ثانياً/ فرضية الدراسة :

تنتقل الدراسة من فرضية رئيسية مفادها ان التنمية السياسية في العراق مهمة للوصول إلى الاستقرار السياسي ولن تتحقق هذه التنمية مالم تتظافر الجهود لتحقيقها. وتتفرع من الفرضية الرئيسية العديد من الفرضيات الثانوية وهي :

- ١- هناك العديد من المفاهيم للتنمية السياسية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجغرافيا السياسية.

- ٢- هناك دوراً كبيراً للمقومات والمرتكزات الجغرافية دوراً في قيام وتحقيق التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
- ٣- تعاني التنمية السياسية في العراق من ازمات قوية تجعل من النظام السياسي فيه مهدداً.
- ٤- هناك العديد من المحددات التي تواجه التنمية السياسية في العراق ، ويجب وضع رؤى أو تصورات يمكن ان تسهم في تحقيق التنمية السياسية في العراق وتحقيق الاستقرار السياسي فيه .

ثالثاً/ هدف الدراسة :

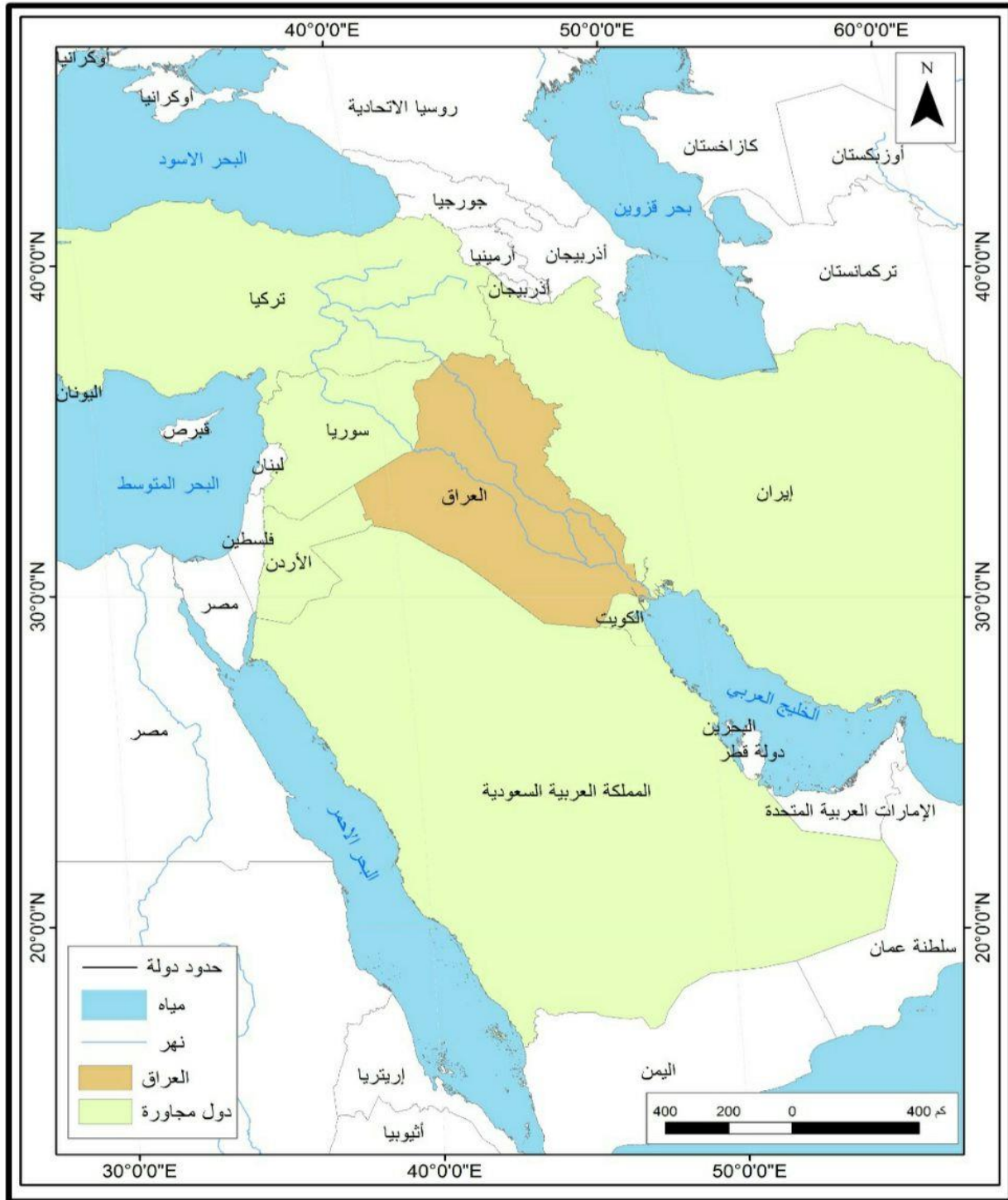
- تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة اهداف يمكن ايجارها بالآتي :
- ١- التعرف على التأصيل المفاهيمي للتنمية السياسية كونه من الموضوعات التي يسلط الضوء عليها كثيراً إلى جانب التعرف على العلاقة بينها و بين الجغرافيا السياسية .
- ٢- إبراز دور المقومات الجغرافية للعراق ودورها في تحقيق التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .
- ٣- الكشف عن مؤشرات التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وازمات التنمية السياسية التي يتعرض لها النظام السياسي .
- ٤- تسليط الضوء على المحددات التي تواجه تحقيق التنمية السياسية في العراق ووضع مجموعة من الرؤى والتصورات التي يمكن ان تسهم في تحقيق التنمية السياسية في العراق وتجعل منه قوة يحسب لها حساب في المنطقة .
- ٥- منهج الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على مناهج عدة على رأسها المنهج الوظيفي والمنهج التاريخي ومنهج تحليل القوة.

رابعاً/ حدود منطقة الدراسة :

- تقسم حدود منطقة الدراسة على حدود مكانية تمثلت بدولة العراق وحدودها الدولية التي تحدها تركيا من الشمال وايران الشرق ومن الغرب سوريا والاردن ، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ينظر إلى الخريطة (١).
- أما الحدود الزمانية فأنها تحدد بالامتدة من (٢٠٠٣ - ٢٠٢٢) مع الرجوع إلى ما قبل ذلك بحسب ما تقتضيه الضرورة العلمية ، ينظر إلى خريطة (٢).

خريطة (١)

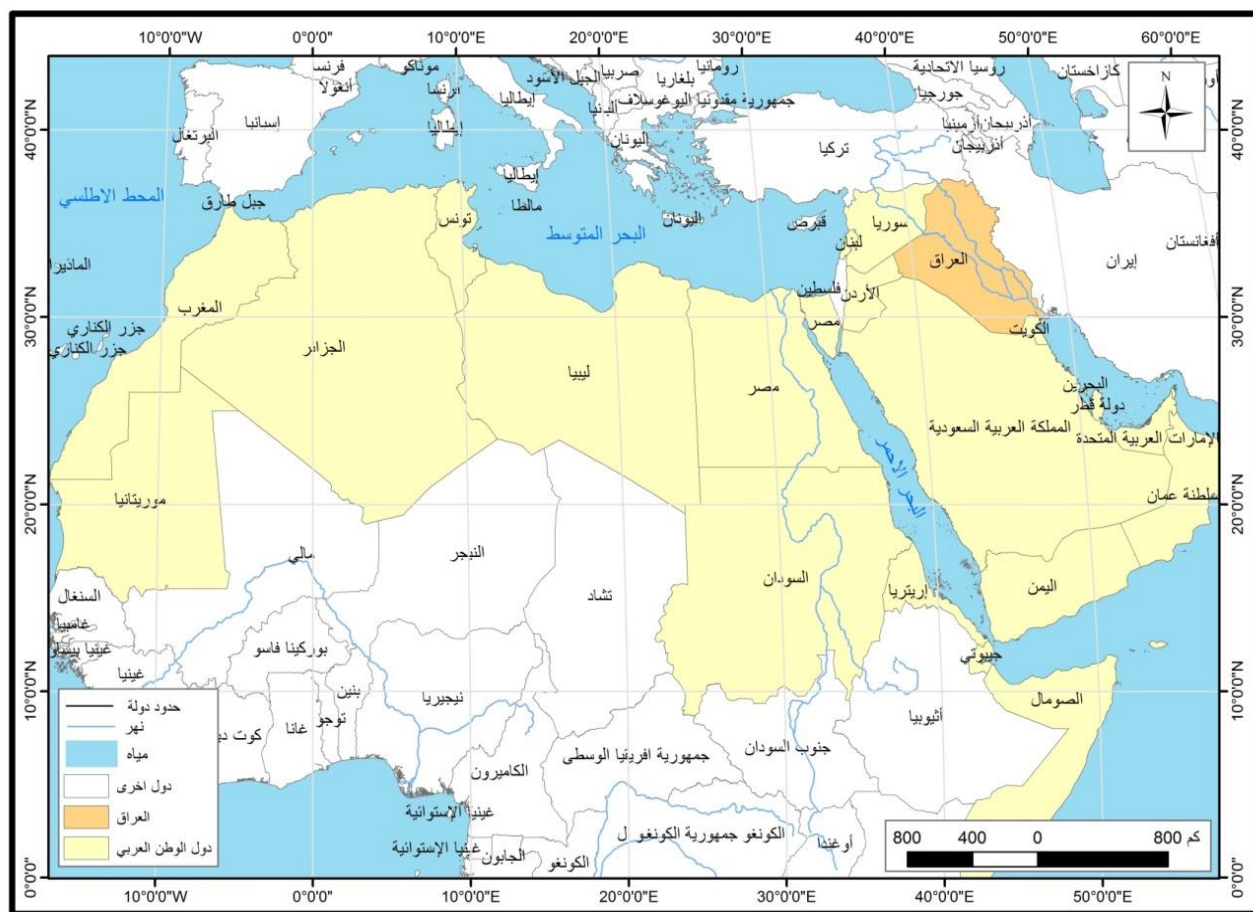
موقع العراق الجغرافي من دول الجوار



المصدر: الباحثة بالاعتماد: على برنامج Arc Gis (الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ٢٠٢٠) .

خريطة (٢)

موقع العراق الجغرافي من الوطن العربي



المصدر: الباحثة بالاعتماد على: برنامج Arc Gis (اطلس العراق والوطن العربي والعالم، بيروت) .

خامساً/ هيكلية الدراسة :

قسمت الباحثة رسالتها على اربعة فصول تسبقها مقدمة عامة، ركز الفصل الأول على التأسيس المفاهيمي للتنمية السياسية وعلاقتها بالجغرافيا السياسية، وعالج الفصل الثاني المقومات الجغرافية في العراق ودورها في تحقيق التنمية السياسية في العراق، واهتم الفصل الثالث بمؤشرات التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتناول الفصل الرابع محددات التنمية السياسية في العراق والرؤى والتصورات التي يمكن ان تسهم تحقيق التنمية السياسية في العراق. أما الفصل الخامس فبحث في حلول الجغرافيا السياسية لتحقيق التنمية السياسية. واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وقائمة بالمصادر والمراجع .

الفصل الأول
التأصيل المفاهيمي للتنمية السياسية
وعلاقتها بالجغرافيا السياسية

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للتنمية السياسية وعلاقتها بالجغرافيا السياسية

■ تمهيد

من الصعب تحديد تعريف محدد وخاص لمفهوم التنمية السياسية وذلك لان مفهومها حديث الظهور إذ ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكننا تعريفه بأنه بناء قواعد تهدف إلى اشراك كل افراد الشعب في الانتخابات والاشترك في رسم العملية السياسية وصناعة جهاز حكومي شعبي يتمكن من تلبية مطالب الوطن والمواطن و العمل على إقامة حياة حرة كريمة للإنسان وبناء إقتصاد متين للدولة وترسيخ مبادئ الوطنية والسيادة والولاء للمجتمع والدولة وبالتالي خلق حالة من الانسجام بين الشعب والنظام السياسي الماسك للسلطة وهذا يتيح للدولة العمل في السياسات الانمائية .

المبحث الاول

مدخل مفاهيمي للتنمية السياسية وتطورها التاريخي

أولاً/ مفهوم التنمية (لغوياً واصطلاحاً)

جاء العالم الجديد المؤطر بالحدثة بمفاهيم جديدة مثل الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية السياسية وهذه شملت كل مجتمعات العالم الثلاثة ولا سيما مجتمعات العالم الثالث، أغلب أبعاد هذه التأثيرات وصل تأثيرها بوساطة سلسلة من التغيرات السياسية والتقلبات الديمقراطية في اطار الانفتاح السياسي والتعددية السياسية هادفة نحو بلوغ صفة الجودة السياسية و العمل على أحداث تغييرات جوهرية في جوهر البناء السياسي للدولة^(١). ويمكن تعريف التنمية لغوياً واصطلاحاً بالآتي :-

١ - مفهوم التنمية (لغوياً):

ترجع كلمة تنمية إلى مصدر الفعل نَمَى - ينمي نمواً وتنميةً ، نَمَى ينمي ، نَمَ ، تنمية، فهو نمم، والمفعول نممي، ونَمَى إنتاجه و ورفعه وزاد من معدله. والتنمية لغة معناها (النماء) أي تعني الارتفاع التدريجي إذ يقال نما الحال ونما الزرع ونمي الأمر أي عمل على تطويره^(٢).

(١) لطيف كامل كليوي، هدى عيدان جبار الربيعي، تحليل جغرافي لمؤشرات التنمية السياسية دراسة تطبيقية على العراق، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد الثالث، المجلد الرابع عشر، ٢٠٢١، ص ١٥٢٧.

(٢) ابن منظور الانصاري، لسان العرب، ار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ص ٦٨٧ .

٢ - مفهوم التنمية اصطلاحاً:

اختلفت المفاهيم الخاصة بالتنمية اصطلاحاً من فرد لآخر تبعاً للمضمون الذي يركز عليه، ويمكننا إجمال التعاريف الخاصة بالتنمية بأنها التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع في إبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تهدف إلى نقل حالة الدولة من حالة متخلفة ومتراجعة إلى حالة متقدمة، هادفة إلى تطوير وتحسين أوضاع السكان من خلال استثمار جميع الموارد الطبيعية والبشرية والطاقات المتوفرة واستثمارها في المكان والزمان المناسبين، ويعتمد هذا التغيير بشكل كامل ومباشر على مساهمة المجتمع نفسه^(١).

كما تعرف التنمية بأنها عملية تغيير لقطاع عام أو نشاط خدمي معد له التخطيط ذو هدف لزيادته ورفعته إلى مرتبة أعلى من وضعه السابق من أجل خدمة السكان وتحقيق اماله وتطلعاته وغاياته^(٢). ويعد فهم التباين الحقيقي للمؤشرات الصانعة للتنمية السياسية وتوزيعها الجغرافي وتطورها الزمني ونوع العلاقات التي تحكمها تدخل في صميم عمل الجغرافي السياسي.

ثانياً/ مفهوم التنمية في الفكر السياسي الغربي

إن مفهوم التنمية بشكل عام وفي مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يقول عنها البروفسور (كيم) الاستاذ في جامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع قد بلغ التنمية بكمالها وتمامها، فالحياة معظمها لاتزال متخلفة ومتأخرة طالما التنمية هي وضع مثالي، ولهذا فمصطلح - مجتمع نام قد يكون مصطلح خاطئ، إذ ان المجتمعات يمكن أن تقارن ببعضها فيما يخص المؤشرات أو الخصائص البنائية التي ترسم درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو توزيعها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً ونجاحاً في التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يرافق ذلك، فالالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع محدد قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي ينمو وكذلك قد تتغير المؤسسات أو من الممكن يتغير السلوك السياسي، ولكن المجتمع هو الذي قائم بعملية الانماء وبالتالي بالتنمية المجتمعية تعبر بانها التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية^(٣).

(١) ابن منظور الانصاري، مصدر سابق، ص ٦٨٧ .

(٢) عباس فاضل السعدي، "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٤١)، ١٩٩٩، ص ٦٩.

(٣) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٨، ص ٦٤.

كما أن الترجمة التي تكون الأقرب لكلمة development تعنى تطور - تنمية ، وعبارة economic development تعنى في اللغة الإنكليزية : معنى (التطور الاقتصادي) عندما يكون التغيير الاقتصادي ذاتياً. ومعنى (التنمية الاقتصادية) هي أن يكون التغيير الاقتصادي تغييراً مبني عن عمد وقصد مخطط ومسبق^(١).

وعلى مستوى المصطلح لم تستعمل عبارة economic development إلا في الحالات الاستثنائية ، إذ أن المصطلحان اللذان تم استخدامهما في النظريات الاقتصادية الغربية للتعبير على التطور، ومنذ عصر آدم سميث في القرن الثامن عشر ، وحتى بلوغ مرحلة الحرب العالمية الثانية. كانا "التقدم المادي" material progress أو "التقدم الاقتصادي" economic progress .

وعندما ثارت مسألة تطوير بعض من اقتصادات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات الشائعة في ذلك الوقت هي "التحديث" modernization والتعريف westernization والتصنيع industrialization^(٢).

ثالثاً/ مفهوم التنمية السياسية

يختزل هدف التنمية السياسية هو محاولة توظيف الاسس والمرتكزات الجادة التي تعمل على نهضة المجتمعات البشرية وتعمل على تغييرها نحو الرقي والتطور وفق منهج تحقيق تنمية مستدامة، تدعم قدرات وامكانيات النظام السياسي والمشاركة السياسية والتوزيع العادل للمناصب السياسية على المجتمع^(٣)، ولهذا بدأ علماء السياسة في مرحلة الستينيات القيام بدراسات وأبحاث شاملة بشكل جدي في إطار ما يسمى بمرحلة بالتحديث السياسي أو التنمية السياسية ، ولقد كانت نقطة الانطلاق هي الاهتمام بمصطلحي التقليد والحدثة^(٤).

وقد ساهم كتاب "السياسة في المناطق النامية" الذي تم نشره في عام ١٩٦٠، مساهمة مهمة وأساسية في خلق حالة من التركيز والاهتمام لدى علماء السياسة فيما يتعلق بمشاكل التنمية، وقد تضمن الجزء الأكبر من هذا الكتاب على وصف وتحليل أنماط السياسة في خمس مناطق نامية ضمن إطار تحليلي معين ومشترك، ولكن التأثير الفكري لهذا الكتاب تم اساساً

(١) إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(٢) عادل حسين وآخرون، التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ٦- بيروت، ٢٠٠٢، ص ٤٦ .

(٣) لطيف كامل كليوي، هدى عيدان جبار الربيعي، تحليل جغرافي لمؤشرات التنمية السياسية في العراق دراسة تطبيقية على العراق، مصدر سابق، ص ١٥٢٩.

(٤) عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري للطباعة، بيروت، ١٩٩٦، ص ١١٥ .

من المقدمة التي صاغها (الموند)، وبدرجة أقل من الخاتمة التي أعدها كولمان (Coleman)، ولقد نتج هذا التأثير أساساً عبر تطبيق دراستنا هذه لمفهوم النظام السياسي على البلدان غير الغربية، واستخدم الموند هذا الإطار التحليلي للفرق بين النظم السياسية المتقدمة والمتخلفة أو النامية^(١).

إذ أن النظم السياسية المتقدمة تعد صفة من صفات المجتمع الحديث بينما تعد النظم السياسية المتخلفة والمترجمة من صفات المجتمع التقليدي، وقد قام الموند باخراج مفاهيمه حول التقليد والحداثة (أو العقلانية كما يسميها) من التحليلات الرئيسة في علم الاجتماع ومن أفكار بارسونز (Parsons) بصورة تامة وتكمن المساهمة المميزة للموند في هذا الإطار عبر إصراره وتأكيد على أن كل النظم السياسية هي نظم مختلطة من النامية الثقافية، وأنها مكونة من عناصر تقليدية وعناصر حديثة، إذ تعد أغلب النظم السياسية الغربية المتقدمة والنظم السياسية غير الغربية الموصوفة بالأقل تقدماً هي نظم انتقالية^(٢).

هذا وقد سعت الكثير من الأنظمة السياسية في إيلاء الاهتمام بالهيكل والبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، عبر اتباع عمليات التنمية السياسية عبر تعديل واقعها والانتقال من حالة إلى أخرى، أي من حالة البنى التقليدية إلى البنى المحدثه، فبعد أن كان النظام السياسي معني بالشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة، وما يتصل به من تحديد خريطة الحكومة وصلاحياتها القانونية ووظائفها كما يحددها الدستور وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة والقيادات صانعة القرارات، ولهذا أصبحت من الضرورة إجراء التنمية السياسية والقيام بالانتقال إلى مضامين تدفع باتجاه عجلة الحرية التي تركز إلى الاختيار والتي تعد صورة الديمقراطية وجوهرها الواقعي وتتطلب مستوى معيناً من المؤسساتية^(٣).

ترى الباحثة مما تقدم أن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك بأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وأن يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية، وبذلك فإن التنمية السياسية هي ضرورة وطنية وحتمية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورفقه.

والتنمية بوصفها آليه للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر، فالتنمية تتأثر

(١) محمد زاهي بشير، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة فاريوس، تونس، ١٩٩٨، ص ١٦٩.

(٢) محمد زاهي بشير، مصدر سابق، ص ١٧٠.

(٣) نفس المصدر، ص ١٧٠.

بالمشاركة السياسية إذ أن هذه الأخيرة هي أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الانجازية والسياسات التطبيقية ، وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمثابة الدليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة التخلف السياسي .

ولهذا تعددت وتنوعت تعريفات التنمية السياسية بحسب تعدد وتنوع علماء السياسة اصحاب الاهتمام بالمناطق النامية ، ففي عام ١٩٦٥ تم وضع قائمة جامعة نسبياً للتعريفات الخاصة بمفهوم التنمية السياسية إذ تضمنت عشرة تعريفات رئيسية هي^(١):

- أ- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي والباب الاول للتنمية الاقتصادية .
- ب- التنمية السياسية هي السياسة التي تمتاز بها المجتمعات الصناعية .
- ت- التنمية السياسية وهي التحديث السياسي .
- ث- التنمية السياسية هي أداء وإدارة الدولة القومية بنفس الوقت .
- ج- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية معاً .
- ح- التنمية السياسية هي عملية التعبئة والمشاركة الجماهيرية .
- خ- التنمية السياسية أي بناء الديمقراطية .
- د- التنمية السياسية هي عملية الاستقرار والتغير المنظم .
- ذ- التنمية السياسية بمعنى القيام بعملية التعبئة والقوة .
- ر- التنمية السياسية هي ركن من أركان عملية التغير الاجتماعي المتعددة الأبعاد .

ومن أجل خلق حالة من التوليف بين هذه التعريفات ، قام باي بعملية تلخيص الأفكار الرئيسة التي تشترك بصياغة مفهوم التنمية السياسية ، واعتبر أن التنمية السياسية تتضمن الحركة نحو المزيد من المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي ، واتجاه تزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة به، واتجاه ازدياد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي ، هذا ويرى بعض المهتمين بهذا الشأن بأن هذه الأبعاد الثلاثة تحدد جوهر ومركز عملية التنمية . وضمن نفس الإطار قد اكتشف (هنتجتون) عن وجود مفاهيم أربعة مشتركة ومتكررة بين التعريفات المختلفة للتنمية السياسية وهي العقلانية والاندماج القومي ، والديمقراطية والتعبئة أو المشاركة^(٢).

(١) لطيف كامل كليوي، هدى عيدان جبار الربيعي، تحليل جغرافي لمؤشرات التنمية السياسية في العراق دراسة تطبيقية على العراق، مصدر سابق ، ص١٥٣٠.

(٢) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ،مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٦، ص١٢٠.

وفي السعي نحو فهم ودراسة التنمية السياسية واجه علماء السياسة ثلاث قضايا رئيسية^(١) :

١- ما هو نوع العلاقة بين التنمية السياسية والتحديث السياسي ، إذ كان الاتجاه السائد هو أن تلك المفهومين متشابهين وأن التنمية السياسية هي صورة من صور التحديث بصفة عامة، وقد اتى الاعتراض الوحيد لهذا الخط من عالم السياسة الأمريكي (هنتجتون) عام ١٩٦٥ م، إذ رأى أنه من الأهمية القيام بالتمييز بين التنمية السياسية والتحديث ، إذ أن الربط بينهما يؤدي إلى القيام بتقييد إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمانياً ومكانياً ، وذلك بأنه قد تم ربطه بمرحلة معينة من التطور التاريخي ، وبذلك صار من غير الممكن التكلم عن التنمية السياسية لدولة المدينة الإغريقية أو الامبراطورية الرومانية ، فضلاً عن ذلك فإن هذا الربط قد خلق من مفهوم التنمية السياسية مفهوم مركب ومعقد وغير واضح المعالم وقلل من دورها، وأصبح من الصعب ومن الاستحالة التفكير بمسألة تعثر وفشل التنمية السياسية . أي التفكير حول التشتت والتدهور السياسي^(٢).

٢- التساؤل الثاني هو هل أن التنمية السياسية مفهوم أحادي أو مفهوماً مركباً ومتشابكاً، ونظراً لأن هناك عدداً كبيراً من العلماء كانت لديهم أفكار متعددة ومتباينة حول ماهية التنمية السياسية ، لذلك كان هناك ميل واتجاه لاعتبارها مفهوماً متشابكاً ومركباً^(٣).

ولقد قام (باي) بتفسير وتبرير ذلك عبر التأكيد على أن صفة التعدد الوظيفي التي يتميز بها عالم السياسة تعني أنه لا يمكننا استخدام مقياس واحد يمكن بموجبه قياس التنمية السياسية، وبناءً على ذلك اقترح ثلاثة معايير، على الرغم من أن (باي) يعتقد أن المساواة والقدرة والتمايز ترسم أبعاد وصفات التنمية السياسية ، إلا أنه أقر بأن ارتباطها ببعضها ليس واضح المعالم وسهلاً بالضرورة بل على العكس من ذلك ففي الفترة الماضية كان هناك ميل بسبب التوترات الحادة بين مطالب المساواة واحتياجات القدرة وعمليات التمايز البنيوي^(٤).

فيما يرى (الموند) أن هناك ميلاً بأن يحدث التمايز الوظيفي واستقلالية النظم الفرعية مع علمانية الثقافة معاً في وقت واحد، إلا أن العلاقة بين أي متغيرين من هذه المتغيرات الثلاث ليست دائماً بالضرورة واحدة، وواقعياً فإن الموند قد قدم مصفوفة ثنائية في عملية وضع التمايز البنيوي وعلمانية الثقافة على أحد محوريها، في حين وضع متغير استقلالية

(١) محمد زاهي بشير ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

(٣) عادل حسين وآخرون، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

(٤) هيجوت ريتشارد، نظرية التنمية السياسية ترجمة حمدي عبد الرحمن ، ط ١ ، مطبعة الجامعة الأردنية ،

٢٠٠١ ، ص ١٣٥ .

النظم الفرعية على المحور الآخر، واستطاع أن يضع أنواعاً مختلفة من النظم السياسية في جميع الأماكن التي تتكون منها المصفوفة . وهذا يطرح بالضرورة تساؤلاً مهماً حول ما هية ومعنى وفائدة التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء^(١).

٣- في هذه النقطة نطرح التساؤل الآتي هو هل أن التنمية هي مفهوماً وصفاً أم غائباً، فلو فرضنا أن التنمية السياسية مفهوماً وصفاً ، فأن ذلك يحتم علينا أن نشير إلى صفة واحدة أو مجموعة من الصفات التي يمكن تحديدها عبر خصائصها الذاتية ، بينما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً غائباً، فهذا يدل على تصور لها لحركة نحو هدف محدد ، وبالتالي يتم صياغة تعريفها من خلال سير خط اتجاهها وليس عبر محتوياتها .

كما أن تعريف التنمية السياسية وعبر أهداف معينة لا يشكل أية صعوبات إذا توفرت لدينا معايير واضحة ومؤشرات فعلية دقيقة (مثلاً ، المعادل السياسي المتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) التي تستخدم لقياس التقدم نحو هذه الأهداف .

في حين عند غياب هذه المعايير سيوجد هناك ميل قوى على افتراض أن عملية التنمية السياسية موجودة وثابتة بمجرد أن الباحث وصناع القرار الذين يقومون بدراساتهم والذين يريدون تطبيق التنمية السياسية ويرغبون إليها. وبناءً على هذا المرتكز أصبح كل ما يجري في الدول النامية تقريباً من انقلابات وصراعات أثنية و حروب ثورية جزءاً أساسياً من عملية التنمية فعلى الرغم من التناقض الذي يرافقها أو التأثير السلبي غير التقدمي كما يبدو واقعياً على أرض الواقع^(٢).

رابعاً/ التطور التاريخي لمفهوم التنمية

أن صياغة الاتفاق حول مفهوم التنمية لا يتم الا بواسطة الفهم التاريخي له ومراقبة أبعاده التاريخية ومراحل تطوره عبر الأزمنة، إذ ترجع البداية الأولى للمرحلة الأولى تحديداً في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، إذ كان مفهوم التنمية يهدف إلى الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، إذ يتسنى الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل تكلفة، فيما عرفت التنمية في ذلك الوقت بأنها عملية تفعيل الاقتصاد القومي والقيام بعملية تحويله من حالة الركود والخمول إلى مرحلة أكثر حركة ونشاط بواسطة زيادة قدرة الاقتصاد لتحقيق زيادة سنوية محسوسة في إجمالي الناتج القومي يرافقها تغيير هيكل الإنتاج وادواته في الاتكاء على القطاع الصناعي، يقابل ذلك انخفاض في الأنشطة الكلاسيكية بمعنى القيام بتغيير البيئة الاقتصادية عبر التحول إلى اقتصاد الصناعة وبهذا أعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في

(١) محمد زاهي بشير ، مصدر سابق، ص ١٧٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل المواطن ذات المؤشر المرتفع من المؤشرات الأساسية للتنمية، إلا أنه حدث هناك خلط بين المفهومين (التنمية والتنمية الاقتصادية - والنمو الاقتصادي)^(١)، إذ يشير الأخير إلى عملية الزيادة الفعلية في الناتج القومي وفي حصة المواطن منه خلال مرحلة زمنية معينة، كما أن هناك ثلاثة أنواع من النمو هي (النمو التلقائي) والذي يكون بسبب البعد الزمني، والنمو العابر المتكون بدون تخطيط مسبق، (النمو المخطط) هذا النمو هو مخطط له بواسطة الإنسان وفق ادوات معينة^(٢)، في حين مفهوم التنمية الاقتصادية الذي يحمل معنى أوسع وأكثر شمولاً من النمو كالنمو الاقتصادي الذي يعد جزء من التنمية الاقتصادية^(٣).

بينما ترجع بدايات المرحلة الثانية في نهاية الستينيات إلى نهاية السبعينيات وهي تعد مفهوماً جديداً يؤكد على أن عملية التنمية ليست عبارة عن حالة صماء يكون التعامل معها عبر مؤشرات كمية اقتصادية وممكن حتى اجتماعية، إذ أن المؤشرات جميعها لا تعبر عن التنمية بل تشير إلى ظواهر تنموية حقيقية، فالتنمية خطوة من الخطوات الحضارية الجامعة لمختلف قطاعات النشاط في المجتمع بما يضمن تحقيق رفاه الفرد وبناء كرامته وهي بناء ذات الإنسان وصقله وتطوير كفاءاته وتعزيز قدراته للعمل البناء واكتشاف الموارد المتاحة لدى المجتمع^(٤).

وعلى هذا الأساس جاءت النظرية الجامعة الكاملة للتنمية والتي انعكست منذ نهاية الستينيات بواسطة نظرية توزيع ثمار النمو وشملت مفهوم التكامل الذي أشتل في تداخل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، ومنذ أواسط الستينيات ظهر هناك شعار (ما يجب فعله هو ليس تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان) وفي مرحلة نهاية الثمانينيات وبداية مرحلة التسعينيات اتضح للمراقبين على التنمية ان عملية التنمية تتم بالإنسان وللإنسان، ولا يمكن تطبيق التنمية الا عبر تنمية المورد البشري من كافة العناصر الاقتصادية والصحية والاجتماعية والتعليمية وغيرها من الجوانب، فيما بينت تجارب

(١) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٥٧)، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٣.

(٢) حسن عبد القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية - دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

(٣) سالم النجيفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٢٦.

(٤) محمد قنبر وآخرون، التنمية وترقية المجتمع، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٦، ص ١٣٧-١٣٨.

التنمية خلال المدة الأخيرة ان العنصر البشري متمكن من تحقيق التنمية حتى مع شحة او ندرة الموارد المادية في المجتمع ولنا في اليابان ودول جنوب شرق آسيا - تجارب حية على أرض الواقع عن طريق تحسين جودة حياة الانسان وتوسيع الامكانيات المتاحة امام الناس بتمكينهم من الحصول على الموارد التي يحتاجها وتعزيز وتطوير قدراتهم الفنية والصحية وتزويدهم بالمعارف والمهارات وتحسين الظروف المحيطة ببيئتهم ، ويستخدم مفهوم التنمية الحديث ليعبر عن عمليات التغير الايجابي الحاصل في المجتمع ويرتكز على خطط وبرامج علمية معدة مسبقاً ومدروسة بهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة فيما أن وطبيعة عملية التنمية تؤكد على القطاع الاقتصادي وتكم في تحسين الظروف المادية والاقتصادية بهدف رفع مستوى معيشة الفرد وحياته الاجتماعية، اي على عملية التنمية ان تركز على العنصر البشري وتجعله محور اهتماماتها، إذ ان الغرض منها ليس الدخل المادي بحد ذاته أو الجنبه الاقتصادية فقط^(١).

ويتضح مما تقدم ان التنمية هي الأسلوب العلمي لتحقيق التقدم في المجالات المختلفة. وهي عملية إنسانية واعية ومقصودة تعبر عن رقي العقل البشري وتستعمل أساليب مختلفة بهدف تحقيق توازن الإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، متغلبة أحياناً على ندرة الموارد الطبيعية وان وجدت الأخيرة فالتنمية تهدف إلى تعظيم وتنظيم فائدها ومثالية استغلالها. ضامنة بذلك حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على البيئة والعدالة في توزيع العائدات فضلاً عن المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات والخطط التنموية في مناخ تسوده الحرية والديمقراطية. ومن الخطأ حصر التنمية وتضييق مفهومها لتشمل الجوانب الاقتصادية بمعزل عن الجوانب الأخرى فالتنمية عملية شاملة ومتكاملة لكل نواحي الحياة.

أن التقرير الختامي للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية و صدور كتاب مستقبلنا المشترك يمثل الولادة الفعلية لمفهوم التنمية المستدامة ، إذ كان التقرير الأول من نوعه الذي أعلن أن عملية التنمية المستدامة هي ضرورة أخلاقية وإنسانية بحجم ما هي قضية تنمية وبيئية ومتطاب اساسي للحياة ، وهي قضية مصيرية ومستقبلية تتعلق عليها مصير الشعوب ولهذا يجب أعطائها الاهمية القصوى وايلاء الاهتمام من قبل الافراد والمؤسسات والحكومات وجميع الجهات المعنية^(٢).

(١) عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٦.

(٢) سلمان الرياشي وآخرون، دراسة في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية،

١٩٩٨، ص ٢٣٩ .

خامساً/ المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة في التنمية السياسية

١ - التغيير

يرجع اشتقاق هذا المفهوم من الفعل الثلاثي (غَيَّرَ) بمعنى تغيير الشيء، أو القيام بعملية تحويل من حالة إلى حالة أخرى، كما يمكن تعريفه بأنه عملية تخرج منها مجموعة من الأشياء أو المتغيرات الجديدة والتي تشغل حيز مكان الأشياء السابقة، وهناك جملة من التعريفات لهذا المفهوم منها: هي الاستجابة لمجموعة من العناصر ذات التأثير على بعض الأشياء، وبالتالي تؤدي إلى عملية تغييره من وضعه الراهن إلى وضع أكثر تقدماً وتطوراً إن فكرة التغيير ترتبط بوساطة مجموعة من المجالات في الحياة فطالما الإنسان يسعى إلى التغيير بشكل مستمر، سواء في ملبسه، أو أثاثه، أو مأكله وغيرها من الأمور الأخرى لهذا يعدّ التغيير جزءاً من حياة الإنسان، وإن لم يطبقه بشكل فعلي أو بناءً على إدراك مسبق فيه، فممكن أن يحدث التغيير بالأعتماد على تصرفات لا إرادية مثل محاولة تغيير الإنسان للطريق الذي يسير عليه يومياً للعمل^(١).

٢ - التحديث

هو عملية التحديث التي تمكن النسق السياسي بأن يسمح أو يتماشى مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي بمعنى أن التغيير التكنولوجي في العالم الثالث يرتبط بالتغيرات السياسية^(٢).

٣ - الإصلاح

يعني الإصلاح بأنه عملية التغيير في تعديل واقع الحال الذي تهدف إليه الحكمة كما أن استخدام الفقهاء لا يخرج عن هذا المفهوم ، ويتضح من خلال هذا المفهوم أن هذه المفردة تطلق على العناصر المادية والمعنوية إذ يقال أصلحتُ العبادة وتم الصلح بين المتشاجرين وكل ما هو أصلاحي يؤدي إلى عمل الخير وطرده الشر فهو صلاح، ومن المعاني الأخرى له هو التغيير في صورة من الصور الاجتماعية أولاً هادفاً في الوصول إلى تجسيد تلك الصورة والصلاح يعبر عنه بأنه أثر الحكمة والعلم وهو في الأصل الكلي للكمال فعملية طلب الصلاح غاية إلى كمال النفس وعلو شأنها من خلال التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بالأعمال الصالحة من أجل بلوغ قبوله ورضوانه^(٣).

(١) مجد خضر، مقال منشور على الموقع الآتي : <https://mawdoo3.com>

(٢) جبهة سلطان سيف العيسى، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، دار كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت ١٩٧٩ م، ص ١٣.

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ٦٢/٥.

المبحث الثاني

نظريات التنمية السياسية

يقوم بعض الأكاديميين والكتاب بتصنيف النظريات التي تقوم بتشكيل مرجعية وانطلاقة دراسة التنمية السياسية إلى ثلاث نظريات رئيسة هي :

١- نظرية التحديث ومداخلها ومناهجها المتنوعة التي تكون انطلاقتها عبر أفكار علماء الاجتماع وعلماء السياسة الرأسماليين التي تؤكد على انه يمكن تحقيق التنمية عبر اتباع منهج عمليات التنمية.

٢- النظرية الماركسية التي تعتمد على أفكار (ماركس ولينين) ، وتمت تطبيقاتها على الدول الاشتراكية .

٣- نظرية التبعية والتي تم التطرق لها المفكرون في العالم الثالث، رداً على الفشل الذي حصل لنظريات التنمية ومشاريعها في تلك الدول ، لاسيما من مفكري دول أمريكا الجنوبية .

ويعرفها نصر محمد عارف بأنها نظريات أوربية (غربية) للتنمية السياسية وهي^(١) :

أ- النموذج الليبرالي السياسي الغربي أو (النظريات السلوكية) .

أن نجاح تطبيق هذا النموذج يعتمد بتطبيقه بالدرجة الاولى على الدول الاوربية الغربية التي تمتاز بالتعددية السياسية والمتمثلة في الليبرالية السياسية والحرية الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية السياسية ، بينما الدول التي حققت نجاح في تطبيق هذه النماذج إذ نجد ان دول مثل الهند وبريطانيا وامريكا قد نجحت بتحقيق النمو السياسي بعد أن أعتمدت على افكار (الموند وفيربا وباول ودويتش وماكلياند وهنتنغتون) والذي يعدون من اعلام هذا المدرسة ومراجعاً للتنظير .

ب- النموذج الاشتراكي المسترشد بالتجارب الاشتراكية .

يعتمد أصحاب هذا النموذج على اساس التجربة الاشتراكية بوصفها منطلقاً من المعطيات للنظرية الماركسية التي تركز على اساس التخطيط المسبق، إضافة إلى تعبئة الجماهير والتيارات السياسية الموحدة وصناعة روح العقيدة السياسية التي تستلهم المثال الاشتراكي والملكية العامة وقد طبق هذا من قبل دول كبرى مثل (الصين وكوبا وتنزانيا وانغولا وشيلي) والذي يحظى بأكثر قبولاً ومناسباً في هذه الدول .

(١) نصر عارف محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، مطبعة الفارس العربي ، القاهرة، ط١، ١٩٩٣، ص٦٤-٦٥ .

ج- نموذج التبعية أو كما يسمى (نظرية الماركسية الجديدة) يرى أن أصحاب مدرسة التبعية لا تخرج في افكارها وتصوراتها عن أفكار وتصورات لينين في الرأسمالية والامبريالية مؤطرة بالتحليل الطبقي والتي تدرس التنمية السياسية الموجهة نحو الداخل والتي تعد البعد الخارجي عائق يقف امام تحقيق التنمية السياسية وهي لا تفرق كثيراً عما تقدمه النظريتين السابقتين .

أما (ريتشارد هيجوت) الأكاديمي البريطاني وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي، الذي قام بتصنيف النظريات إلى نظريتين رئيسيتين هما :

١- نظرية التحديث الغربية .

٢- النظرية (الرايكانية) والتي يرى أنها تضم نظريتي التبعية والنظرية الماركسية ، والماركسية الجديدة.

وشكلت هذه النظرية الإطار الفكري لجملة من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسية الفرعية في تحليل مسائل التنمية السياسية ودراساتها^(١).

لقد عرف (جابريل الموند) التنمية السياسية بأنها عملية التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية وعملية التمايز أو التخصص ترتبط بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية .

أما (صامويل هنتغتون) فقد يرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوافر ثلاثة عوامل هي :

١- ترشيد السلطة: وهو أن يتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف .

٢- التمايز والتخصص: وهو عملية تمايز وتنوع الوظائف السياسية وأيجاد أبنية متخصصة لها.

٣- المشاركة السياسية: وهي عملية زيادة نسبة المشاركة السياسية من خلال أقبال المواطنين ، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة^(٢).

ويقول (دافيد باكنهام) التنمية السياسية هي مرادف لمصطلحي الديمقراطية والتحديث السياسي.

(١) هيجوت ريتشارد، مصدر سابق، ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧ .

• نظريات التنمية السياسية الحديثة المعاصرة

وترتكز على المفهوم المحوري الذي يحدد نطاقها ومجالها وهو (مفهوم العالم الثالث) هذا المفهوم الذي أسس له الاقتصادي الفرنسي في فرنسا (الفريد سوفي) عام ١٩٥٢ صاحب المقولة (عولم ثلاثة وكوكب واحد) والتي قامت بكتابتها ونشرها (لوبيزير فاتور) وقد حدد فيه ان العالم الثالث هو عالم مهمل محتقر مستغل كالطبقة الثالثة ويهدف ان يصبح شيء في العالم^(١).

فيما تبنت المؤسسات الاكاديمية هذا المفهوم ولاقي انتشاراً واسعاً في اوربا والبحث عن طريق ثالث في ظل الحرب الباردة أن هذا المفهوم أنطلق من تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم (العالم الرأسمالي) و(العالم الاشتراكي) و(عالم الدول التي خاضعة للبغي الاوربي)^(٢).

أما التنمية السياسية فهي عملية تنموية تشير إلى ما بعد التحديث إذ جرت عملية التحديث في جوهر العالم الغربي في الفترة ما بعد العصور الوسطى ، وترتبط بالتنافس والنظرية الثورية ، وتؤدي إلى اكتساب خصائص وقدرات حديثة تساعد على التكيف وتتضمن الآتي^(٣) :

- ١- توسيع وتركيز السلطة ، وتوافر التمايز والتخصص وتكامل البناءات السياسية.
- ٢- تعدد من المشاركة السياسية مظهراً مميزاً للتحديث السياسي . ويتم ذلك بممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية . في العمل السياسي والاندماج السيكلوجي في العملية السياسية . وتعد المشاركة معياراً لوجود الدولة القومية الكائنة بمستوى أقل في نظم الحكم التسلطية والاحتكارية ومن خلال المشاركة يدلي الأفراد بأصواتهم في الانتخابات فيما تهدف الجماعات الطوعية لصناعة التأثير على السياسة العامة أو تقوم بعملية الانضمام إلى الأحزاب السياسية المؤثرة في اختيار المرشحين للدخول في العمل السياسي .
- ٣- علمانية النسق السياسي وهي معرفة الإنسان لنفسه ولعالمه من حيث أنه أصبح أكثر عقلانية وأقل اتجاهاً نحو الدين والايديولوجية .

(١) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، ص ٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦ .

(٣) صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر ، الجزائر، ٢٠٠٧ ، ص ٥.

وخلاصة القول أن من الصعب التمييز بين التحديث والتنمية والنمو ،
وتستخدم غالباً كمرادفات^(١).

• نظرية أوجست كونت

يعد هذا العالم من المؤسسين لعلم الاجتماع والذي امن بفكرة نمو الانسانية
والتي استطاع ان يقودها ويوجهها العلم وان عملية نموه امتداداً للنمو الطبيعي وأن
عملية بلوغ الانسان في تحسينه ذاتياً وفكرياً واخلاقياً فإنه قد وصل إلى حد الكمال
وبهذا المستوى من الوصول يبدأ بالابداع في الفلسفة والاقتصاد والثقافات الاكثر
تعقيداً واكتمالاً ومع هذا النمو فإنه يستطيع التغلب على العاطفة والغيرية الانانية وقام
كونت بتصنيف مراحل نمو البشرية بثلاث مراحل:

١- المرحلة اللاهوتية .

٢- المرحلة الميتافيزيقية .

٣- المرحلة الوضعية^(٢).

• نظرية (سبنسر)^(٣)

وتعد هذه النظرية الاكثر شمولاً في العديد من جوانبها والتي بنيت على
بيانات أكثر كفاءة من تلك التي عمل بها العالم (كونت) حيث عمل (سبنسر) على
تعدد وتنوع العوامل الداخلية في عملية التغيير الاجتماعي فضلاً عن الصعوبات التي
تواجه المجتمع وتعيق تطويره ويميز (سبنسر) بين ثلاثة انواع من النظم العليا:

١- جهاز الاعاشة .

٢- جهاز التوزيع .

٣- جهاز المنظم .

(١) حسين عبد الحميد، مصدر سابق، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) نصر محمد عارف ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٨ .

المبحث الثالث

التنمية السياسية وعلاقتها بالجغرافية السياسية

بما ان الجغرافية تمثل في دراستها علم المكان الذي يزودنا بتفسيرات منطقية ومعقولة لعملية توزيع الظاهرات في المكان "فالشخصية الجغرافية ترجع في دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفردة للمكان^(١). وهنا تأتي أهمية دراسة الانعكاسات المكانية لأي ظاهرة على سطح الأرض، وما يهمننا في هذا المجال موضوعة التنمية السياسية بأبعادها المختلفة الذي سيخلق اختلافات وتباينات مختلفة تشكل مادة خصبة للدراسات الجغرافية باعتبار ان علم الجغرافية هو علم يختص بالتوزيعات المكانية كما يحلو للبعض تسميته، اذ أن التوزيع يعد من المفاهيم الجغرافية المهمة والتي لا يمكن للجغرافي ان يجتازها لما لها من اثر بالغ في تحديد مفهوم الجغرافية كعلم توسعت ابعاده وانعكاساته المعرفية ليدرس خصائص ومؤشرات وظواهر مختلفة كانت قريباً محتكرة من قبل علوم معينة ولم يتسنى لأحد امكانية الدخول إلى معالمها والخوض في غمارها"^(٢).

أما علاقة الجغرافيا السياسية بالتنمية السياسية فيتطلب الامر هنا منا ان نبين بعض التعريفات ذات العلاقة بالجغرافيا السياسية منها تعريف (دوكلاس) للجغرافية السياسية بوصفها علم يهتم بدراسة الطبيعة الجغرافية وسياساتها واستراتيجيتها الوطنية وهي استراتيجية ترتبط بمحور الامن القومي للدولة والذي تهدف إلى تحقيقه لذا فإن قوة الدولة هي التي تجعلها تفرض ذاتها على الارض التي تسكن فوقها لتثبت هويتها في حين العالم (فالكنبرج) قد عرف الجغرافية السياسية هي الدول أو الوحدات السياسية التي تدرس كل دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة في الانتاج والاستهلاك والمساهمة في تحقيق رغبات سكانها إضافة إلى دراسة مقوماتها في التقدم وقوة علاقاتها بالدول الاخرى^(٣)، فيما يعرفها العالم (هارتشنورن) بوصفها دراسة العلاقة بين الارض في التعبير عن الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية والدولة في التعبير عن السكان بقدراتهم واهدافهم وآرائهم في ضوء اختلاف ظاهرات السطح والعلاقات بين الدول في العوامل الجغرافية^(٤).

(١) هارتشنورن، طبيعة الجغرافيا، ترجمة د. شاكر خصباك، ج٢، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص٣٣٩.

(٢) حسين عليوي ناصر، التوزيع الجغرافي وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٤ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS)، المجلة الجغرافية العراقية، ٢٠١١، ص٢٣.

(٣) هالة الهلالي، محاضرات في الجغرافية السياسية، جامعة ٦ أكتوبر، الطبعة الاولى، ٢٠١٤-٢٠١٥ .
Swideg-geograph.blogspot.com.

(٤) قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ٢٠١١، ص١٩.

وهنا تتضح الروابط الحقيقية بين الجغرافية السياسية والتنمية السياسية للدولة، فكلاهما يعنى بعملية التنظيم السياسي الذي يكون خضوعه لحكومة تسعى قدر ما استطاعتها لصناعة حالة من الرضا الشعبي. يكون ملتقى الجغرافية السياسية بالتنمية السياسية بالنظام السياسي فالجغرافية السياسية تعنى بدراسة مفصلة لمعرفة طبيعته ونشأته والقرارات التي تمخضت عنها ومدى تقبل السكان لها، بينما التنمية السياسية فهي حتما معنية به وتركز على صناعة دولة قادرة على ان يتمتع كل شعبها بالقرارات التي تصب في مصلحة النظام وصناعة جو من عملية الاندماج الوطني بين الدولة وشعبها^(١).

أن عملية نجاح النظام السياسي في تحقيق اداءه ووظائفه يؤكد ذلك عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، ونفس الشيء يمكن ان ينطبق على التنمية السياسية إذا ما قام النظام السياسي من عملية ارساء التنمية السياسية الحقيقية فهذا يجعل من عوامل الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي عوامل ناجحة وعلى هذا المرتكز يمكننا ان نقول ان التنمية السياسية يمكن ان تصبح عاملاً من عوامل قوة الدولة واستقرارها . تقوم الجغرافية السياسية بدراسة قوى الطرد وقوى الجذب في الدولة لغرض تشخيصها بشكل كامل لان عملية رجحان كفة قوى الجذب بالتأكيد سيسهل من عملية تطورها ونموها وبالتالي استقرارها، أما إذا رجحت كفة قوى الطرد فإن الدولة سوف تعاني من مشاكل ممكن تؤدي إلى فشلها وانهيارها^(٢)، لذا تبرز اهمية الجغرافية السياسية في هذا الجانب بوصفها تقوم بتشخيص المشاكل والازمات التي يعاني منها كيان الدولة لنفتح الباب بعد ذلك لدور التنمية السياسية ليرسم لها طوق النجاة لإنقاذ الدولة مما فيه.

لهذا يكمن دور الجغرافية السياسية بدراسة العلاقة بين المجتمعات السكانية التي تكون العنصر البشري للدولة والتنمية السياسية بوصفها احد السبل التي تسعى إلى تحقيقها لمعالجة العوامل التي تفكك الوحدة والاندماج داخل الدولة وتعيق تحقيق الوحدة الوطنية بين مجتمعاتها عبر تحقيق حالة الانسجام والتعايش السلمي المجتمعي بين المجتمعات ذات التعدد والتنوع الاثني والطائفي والعرقي ولهذا يتأثر بناء الدولة وقوتها بسبب ضعفها نتيجة تفشي حالات الانقسام والتشظى التي تحدث على ارضها وظهور النزاعات الطائفية أو العرقية والاقত্তال المجتمعي وتبعاً لذلك قد تبرز في الدولة أحد عوامل الطرد في حين تكمن رؤية الجغرافية السياسية لقوى الطرد المركزية تكون عميقة وأشمل تبعاً لوجود الاختلافات بين السكان والتي تم ذكرها مسبقاً.

(١) عبد العباس فضيح المنكوشي، المنهج الوظيفي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية لسلطنة عمان، مجلة الباحث، جامعة كربلاء ، المجلد (٢١)، العدد (٣٠)، ٢٠١٩، ص ١٧٩.

(٢) قاسم الدويكات، مصدر سابق، ص ١٧١-١٧٢.

الفصل الثاني
المقومات الجغرافية للتنمية السياسية
في العراق

الفصل الثاني

المقومات الجغرافية للتنمية السياسية في العراق

• تمهيد

يعد مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث الظهور وعلى الرغم من حداثة حظي باهتمامات كبيرة لدى الباحثين والمفكرين في أغلب الأصعدة ولأن التنمية السياسية تحمل أهمية كبيرة في عملية التنمية والتحديث والتطوير فقد ارتبط كثيراً بالدول والمجتمعات التي أوصفت بالتخلف والمتأثرة بحقب الاستعمار والتبعية ومواجهة مشاكل البناء والتطور حيث اطلق عليها الدول النامية ودول العالم الثالث والدول المتخلفة وصارت هي مجالاً للبحث والدراسة باعتبارها متميزة بظروف وحالات ضعف الوعي والثقافة السياسية وانعدام الاستقرار السياسي ويسودها الفساد السياسي والاقتصادي وعدم تحقق العدالة الاجتماعية وقصور في تطبيق مبدأ المواطنة والوعي القومي وضعف الهيئات والمؤسسات الحكومية وهيمنة أيديولوجيا موازية لسلطة الدولة ما يعيق حركة النمو والتطور وهنا وجبت الإشارة إلى تباين وكثرة الآراء والنظريات والمدارس الفكرية التي تناولت وعالجت قضايا التنمية ومتطلباتها كل حسب البيئة والظروف، لذا سوف نتناول في هذا الفصل مبحثين يتناول المبحث الأول الخصائص الطبيعية للعراق، أما المبحث الثاني فسوف يتناول الخصائص السكانية للعراق.

المبحث الأول

المقومات الطبيعية للتنمية السياسية

أولاً/ الموقع الجغرافي

يمتاز العراق بموقع جغرافي مميز إذ يقع في شمال شرق الوطن العربي إلى الجنوب الغربي من قارة آسيا ويمتاز بموقع استراتيجي ذو أهمية كبيرة لاسيما وأنه يجمع بين مزايا الموقع وهبات الموضع وهذا ما جعله يمثل حجر الزاوية في الرؤية الاستراتيجية لدول العالم المعاصر وهذه المميزات لا تختزل بحدوده السياسية وغناه بالموارد النفطية بل تتعدى حدود محيط منطقة الشرق الاوسط بكاملها^(١).

(١) لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، ٢٠١٤، ص ١٥.

كما انه احد البواعث الجاذبة لإنظار دول العالم اجمع لما يتمتع به من موارد وثروات كبيرة، ومع ذلك فهو يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في حسابات الدول الكبرى^(١)، ويمتاز الموقع الجغرافي بصفة الثبات على الارض في حين وزنها السياسي يتباين بتباين التطور السريع وقد يكون تأتي يؤثر بالسلب أو الايجاب على الدولة في اوقات السلم والحرب ببقاء قوة الدولة او انهيارها .

أما موقعه الفلكي بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض والامتداد الواسع لدوائر العرض الذي يعطيه ميزة التنوع المناخي الذي بدوره يعمل على تنوع انتاج المحاصيل الزراعية والنشاط الاقتصادي للدولة اذا يقع بين دائرتي عرض (٢٩° - ٣٧°) شمالاً من خط الاستواء ، ومن خطي طول (٣٨° - ٤٨°) شرقاً ، أما طول الامتداد الافقي بالنسبة لخطوط الطول فيبلغ بين الشرق والغرب نحو (٩٥٠ كم) مما يعني تقارب اقصى امتداد أفقي أو رأسي خريطة وهذا الموقع يجعل مناخ العراق انتقالي بين مناخ الصحراء ومناخ البحر المتوسط وهو مناخ قاري يتصف بالجفاف وارتفاع درجات الحرارة صيفاً وانخفاضها مع قلة الامطار شتاءً. أما حدود العراق مع الدول المجاورة فتحده من الشمال تركيا ، ومن الجنوب الخليج العربي دولة الكويت والسعودية ، ومن الشرق ايران ومن الغرب سوريا والاردن والسعودية ويبلغ طول الحدود (٣٤٦٢ كم) منها (١٣٠٠ كم) مع ايران و(٨١٢ كم) مع السعودية و (٦٠٠ كم) مع سوريا و (٣٧٧ كم) مع تركيا و (١٩٥ كم) مع الكويت و(١٧٨ كم) مع الاردن ويضاف لها (٦٠ كم) مع الخليج العربي ، أما مساحة العراق فتبلغ (٤٣٥٠٥٢ كم^٢) بضمنها مساحة المياه الاقليمية البالغة ٩٢٤ كم^٢^(٢).

يمثل موقع العراق يحتل اهمية استراتيجية بالغة ويشكل جسراً أرضياً يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عبر سوريا التي تمثل مدخلاً للشرق الاوسط من جهة وبالبحر الاحمر عبر الاردن من جهة أخرى، بيد أن الذي زاد أهمية موقعه الجغرافي هو قربها من الاسواق العالمية ، كما ان اطلالته على الخليج العربي اعطته اهمية استراتيجية نابعة من اهمية الخليج العربي ذاته، إذ يتمتع الاخير بمركز استراتيجي مهم ودور اقتصادي مميز اضفى على الطريق الملاحي فيه أهمية خاصة، كما أن وقف الملاحة فيه يعني وقف امدادات النفط إلى العالم وهذا يؤثر في اقتصاديات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية^(٣).

(١) محمد أزهري السماك، العراق خارطة طريق لميلاد عراق جديد، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٥، ص ٥٨-٦٤.

(٢) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص ٧.

(٣) ظاهر عبد الزهرة الربيعي، احمد حسن مجهول الحسناوي، الاهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الامريكية والصينية، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٧، العدد ١-٢، ٢٠١٩، ص ٣.

وعندما أصبحت الطرق الجوية تجتاز الصحراء غير مبالية بالتضاريس احتفظ العراق بأهمية موقعه لأن كل الطرق تتجمع في رأس الخليج العربي ولأن المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من الخليج جبلية وعرة المتمثلة بهضبة ايران وجبالها وبسبب طريق الدائرة الكبيرة الذي يمثل أقصر الطرق الجوية وهو يربط أوروبا بالهند والشرق الأقصى ومع ذلك لا يمكن اعتبار الخليج العربي منطقة تجارية بحرية أساسية لأنه لا يعد من طرق العالم المائية المهمة إذا ما قورن بالنسبة إلى البحر الأحمر أو قناة السويس^(١).

هذا وتعد أهمية موقع العراق الجغرافي بما لأرضه من أهمية كبيرة في العالم الحديث ليس بصفاتها غنية في ثروتها المعدنية والزراعية أو لأهميتها العسكرية فحسب بل لكونها ذات موقع جغرافي مهم يكسب سمة السيطرة والاشراف على القسم الشرقي من الوطن العربي وتتزايد أهمية العراق الاقتصادية بإنتاجه الحاجات الضرورية كموايد خام التي تعد من اهم الحاجات لدول العالم الثالث كما ان له أهمية ثانوية من حيث الزراعة ويمكنه ان يستعيد مركزه السابق ليصبح مخزناً عالمياً للحبوب إن استثمرت الزراعة واستغلت بطريقة علمية منظمة باستخدام طرق التقنية الحديثة ، كما ان تربة العراق الخصبة في معظم مناطقها ، وهذه المنحة أو الهبة التي وهبتها الطبيعة للعراق تمكنه من استعادة ماضيه الزراعي وتحسين زراعته، أما الانهار فهي اساس ثروة العراق الاقتصادية وأهميتها في استمرار وديمومة مشاريع الخزن والري فيه، فضلاً عن وجود العديد من الثروات المعدنية ومخزون نفطي هائل، ويعد ثاني دولة في العالم من حيث الاحتياطي النفطي ، والعالم المتقدم بحاجة ماسة إلى هذه الثروة فمنها تجهز طاقتها وعن طريقها تستمر صناعاتها، أما الموقع العسكري الاستراتيجي للعراق فإنه في غاية الأهمية لأنه يقع ضمن الجسر الاراضي الذي يربط قارات العالم القديم اسيا وأوروبا وأفريقيا ببعضها ويوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط^(٢).

ويتضح مما تقدم ان موقع العراق الجغرافي أسهم كثيراً في تعظيم مكانته وهو يمثل عاملاً من العوامل التي تساعد في تحقيق التنمية السياسية كونه يمثل مورداً اقتصادياً مهماً يمكن استغلاله في تحقيق التنمية السياسية .

ثانياً/ المناخ

تمثل الخصائص المناخية من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها وبالتالي في ظروفها السياسية واستقرارها لتأثيرها في خصائص الصفات الطبيعية

(١) فلاح جمال معروف وآخرون، الأساس في جغرافية العراق الطبيعية والبشرية ، مكتب زكي للطباعة والنشر، بغداد ، ٢٠١٣، ص ٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

والاقتصادية والبشرية في الدولة وكما هو معلوم أن مساهمة هذا التأثير يختلف من عنصر لآخر^(١). يتصف مناخ العراق حار جاف صيفاً وتكون فيه درجات الحرارة مرتفعة صيفاً مع نسبة عالية من الاشعاع الشمسي طوال ساعات النهار إذ تصل إلى نحو (١٤) ساعة، بينما تنخفض درجات الحرارة ولا سيما في شمال العراق مع نهار قصير يصل إلى نحو (١٠) ساعات وذلك لاختلاف زاوية سقوط اشعة الشمس بين الصيف والشتاء وبهذا أصبح العراق بهذا الموقع منطقة انتقال بين المناخ الصحراوي الحار في الجنوب وبين المناخ الجبلي القريب من ظروف مناخ البحر المتوسط في الشمال^(٢).

يلاحظ من الخريطة (٣) تباين خصائص العراق المناخية من منطقة لأخرى بين جهاته المختلفة لذا يمكن تقسيمه حسب تصنيف تكوين المناخ إلى الأقاليم التالية :

١ - إقليم مناخ البحر المتوسط (شبه الرطب):

humid-Mediterranean climate region semi

يتمثل إقليم مناخ البحر المتوسط في شمال العراق ويتمثل بالمنطقة الجبلية ويكون حوالي (٥٠.٧%) من مساحة العراق إذ يتصف هذا الإقليم بانخفاض درجة الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي إضافة إلى تساقط الثلوج وذلك لتعرضه في الكتل الهوائية الباردة في فصل الشتاء في حين تكون في فصل الصيف فإنه يكون أكثر اعتدالاً من الأقاليم المناخية الأخرى يتميز هذا الإقليم بوفرة كمية الأمطار إذ تبلغ كمية الأمطار الساقطة ٥٠٠ مليلتر ولهذا أصبح من مناطق الزراعة الديمية خصوصاً في فصل الشتاء^(١).

٢ - إقليم مناخ السهوب (شبه الجاف) : arid-Climate Steppe Semi

يتصف هذا الإقليم بأنه ذات مناخ انتقالي بين مناخ البحر المتوسط في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية وبينه إقليم المناخ الصحراوي في المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية ويشكل هذا الإقليم مساحة قدرها (١١.٧%) من مساحة العراق ويتصف هذا الإقليم بارتفاع درجة الحرارة صيفاً وانخفاضها شتاءً من مزايا هذا الإقليم المناخي أنه لا يساعد على قيام الزراعة الديمية في الشتاء ولذلك لأن المجموع السنوي الذي يشكله الإقليم من الأمطار لا يتجاوز ٣٠٠ ملي متر^(٣).

(١) رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق، الدراسات في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨، ص ٨٩.

(٢) فلاح جمال معروف وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤.

(٣) مروه سامي جودة، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة، دراسة تطبيقية على العراق، العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨، ص ٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥

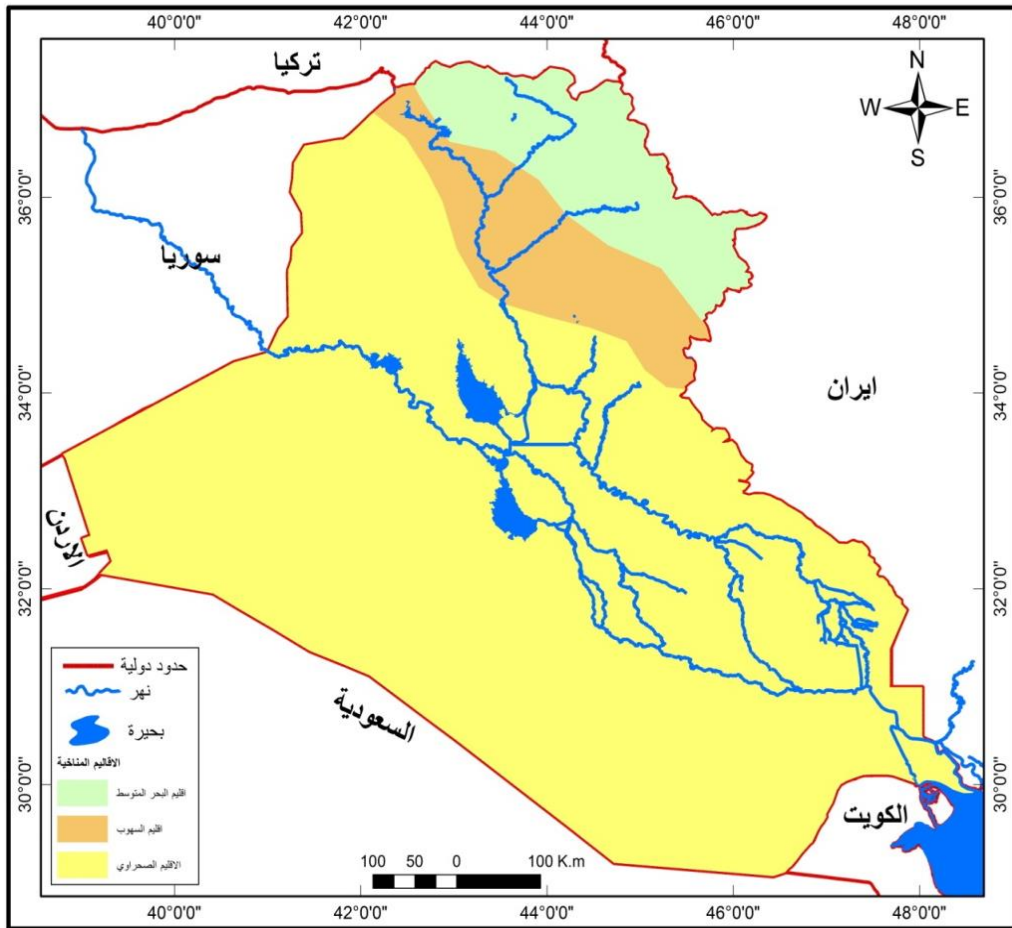
٣- إقليم المناخ الصحراوي (الجاف) : Desert climate region dry

تمثل منطقة السهل الرسوبي والهضبة الغربية من المناطق التي ينشط فيها هذا الإقليم المناخي، إذ يعد من أكبر الأقاليم المناخية التي تشغل من مساحة العراق حوالي (٨٢.٦ %) ويتميز مناخه بارتفاع المدى الحراري اليومي والسنوي وأمطاره قليلة إذ يشكل مجموعة السنوي أقل من ١٠٠ ملليمتر في الجزء الشمالي من هذا الإقليم ٢٠٠ مللي متر، وتنشأ في هذا الإقليم ظاهرة استخدام مياه الري في فصلي الصيف والشتاء بصورة واسعة ما سبب قلة الأمطار وعدم مساعدتها إلى قيام الزراعة عكس ذكر الأقاليم أعلاه^(١).

يشكل المناخ عائقاً أمام تحقيق التنمية السياسية بسبب المناخ الصحراوي الجاف الذي يسود المنطقة ويشكل عائقاً أمام الزراعة والخدمات التي تنمي الاقتصاد القومي للدولة والتي تكون عاملاً مهماً في قوة الدولة واقتصادها .

خريطة (٣)

الأقاليم المناخية في العراق



المصدر: الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة ، انتاج الخرائط ، خريطة مناخ العراق .

- برنامج Arc Gis

ثالثاً/ الموارد المائية

تمثل الموارد المائية في العراق جميع أشكال مصادر المياه كالأمطار والثلوج والمياه الجوفية ثم المياه السطحية (الأنهار والبحيرات) وتعد الأمطار المورد الأساسي للماء في المنطقة الشمالية من العراق خلال فصل الشتاء، وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لسكان المنطقة الشمالية صيفاً والأجزاء الصحراوية صيفاً وشتاءً، بينما تعد المياه السطحية المورد الأساسي لأغلب أراضي السهل الرسوبي وسكانه^(١)، وتتمثل المصادر المائية في العراق بالآتي:

١- المياه السطحية.

٢- المياه الجوفية.

٣- مياه الأمطار والثلوج.

وبالرغم من أن مصدر جميع هذه الموارد هو مياه الأمطار والثلوج بسبب قلة ما يسقط تمام داخل الحدود العراقية إلى ما يسقط منها خارج حدوده فقد آثرنا دراسة المياه السطحية أولاً والمياه الجوفية والأمطار. وتعد المياه السطحية المياه الجوفية ومياه الأمطار هي المصدر الأساسي والعمود الفقري الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق إذ يتركز معظم سكانه ونشاطاته الاقتصادية حول نهري دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما. حيث يمكن أن نحسب معدل الإيراد السنوي من نهري دجلة والفرات هو بحدود ٧٨ إلى ٨٠ مليار متر مكعب سنوياً^(٢).

وأن هذه الكمية تتباين حسب الظروف المناخية في الموسم المطري كما أن نهر دجلة أهم مصدر من مصادر المياه في العراق بسبب ضخامة إيراده السنوي وكذلك يكون (٣٣.٥%) من إيراده السنوي يأتي من داخل العراق هو ١٦ مليار متر مكعب، كما أن هذه الكمية مضمونه من الناحية السياسية ولكن وتهدها الظروف المناخية والأمنية في وقتنا الحالي. أما نهر الفرات فقد تراجعت الإيرادات السنوية بشكل كبير جداً بسبب الظروف المناخية المشاريع التركية المنفذة ضمن مشروع (الكاب) حيث تراجعت إلى أقل من ٩ مليار متر مكعب في وقتنا الحالي بعد أن كان تقريباً ٢٩ مليار متر مكعب^(٣).

(١) مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢١٦-٢١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٧.

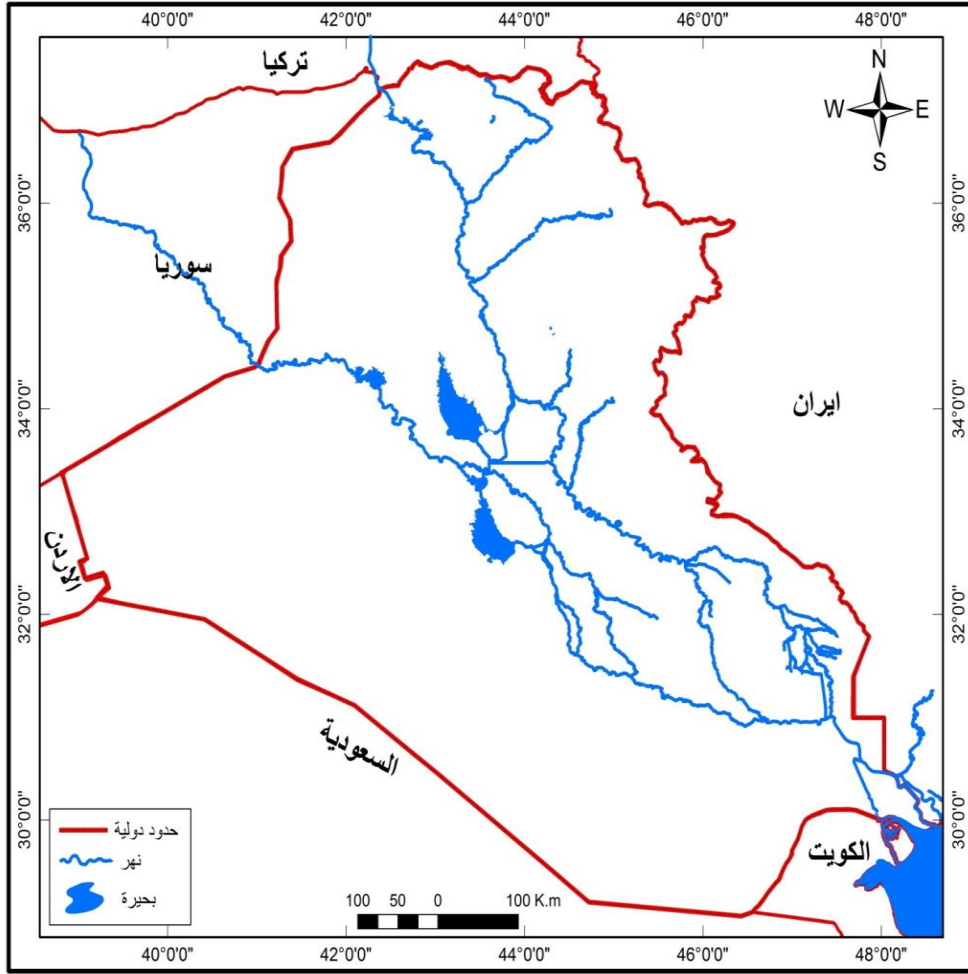
(٣) عماد عبد الصاحب الجواهري، رضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق الواقع والحلول المقترحة، مجلة القادسية في العلوم السياسية، العدد الاول، المجلد الثاني، كلية القانون، جامعه القادسية، ٢٠٠٩، ص ٨-٩ .

وذلك بسبب عدة امور سواء طبيعية أو سياسية أو جيوبوليتيكية، فضلاً عن الأسباب الامنية التي تسود الدولة كون ان مناطق منابع نهر الفرات العليا في سوريا والعراق محتلة من قبل المجاميع الارهابية والتي اتخذت المياه سلاح تحارب به الدولة للضغط على السكان والدولة وإرهابهم ، حيث إن هذه المجاميع عملت على استخدام المياه كسلاح لتحقيق أهدافها العسكرية والسياسية فرضت سيطرتها على تلك الموارد المائية والخزانات والسدود الهامة ذو استراتيجية في سوريا العراق حيث ان قامت هذه المجاميع في فرض نفوذها على تلك الروافد العليا في نهري دجلة والفرات لأنها تجد طريقها لتعزيز نفوذها والحاق الضرر بمناطق الروافد العليا في نهري دجلة والفرات، والهجوم المبطن أو الهجوم الغير مباشر في الاحتلال العسكري في أوقات قصيرة جدا استطاعت احتلال الكثير من السدود الاستراتيجية انا من العراق عدا (سد الهادي) وذلك بسبب عدم التخطيط لأنه معظم السدود والمشاريع لخرن المياه في العراق تقع في محافظة الأنبار، حيث يكون هنالك (٣٨)، خمسة منها تحت التنفيذ و (٣) منها في كردستان (٢٨) سد فيها (١٣) محافظة الانبار أي بنسبة (٥٣%) من السدود في العراق، فضلا البحيرات والنواظم فمنها (٨) من أصل (١٠) بحيرات ونواظم تخزن المياه في العراق في محافظة الانبار (٢) منها طبيعية وهي بحيرة الحبانية والثرثار و(٦) اصطناعية هي: (ناظم الورار، ناظم الذبان، ناظم الجرة، ناظم مخرج الثرثار الرئيسي، ناظم التقسيم، وناظم تعتيم)^(١). ينظر إلى خريطة (٤) .

ان الموارد المائية خلقت مشكلة كبيرة في العراق كونه دولة مصب وليس دولة منبع وشبه حبيس ولا يملك اي منفذ بحري مما يجعل الدول المجاورة المالكة لمنابع الموارد المائية (تركيا-ايران) تتحكم في الموارد المائية الداخلة اليه مما اثر سلباً على اداء النظام السياسي في كيفية التعامل مع ملف المياه في العراق، وعلى صاحب القرار السياسي العراقي التحرك دبلوماسياً مع الدول الجارة لزيادة حصة العراق المائية اضافة إلى تدويل هذه القضية في الأمم المتحدة لما تمثله الموارد المائية من عنصر حيوي يدخل في كافة مجالات الحياة.

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الزراعي ، تقرير الموارد المائية، عام ٢٠٠٩.

خريطة (٤) الموارد المائية في العراق



المصدر: الباحثة بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة الموارد المائية في العراق .
- برنامج ARC gis

رابعاً/ التربة

تُعرف التربة بأنها الطبقة الهشة المفتتة التي تغطي سطح الأرض على ارتفاع يتراوح ما بين بضعة سنتيمترات إلى عدة أمتار، وتختلف التربة من منطقة إلى أخرى بحسب العوامل التي أدت إلى تكوينها، وأهم هذه العوامل الصخور الأصلية، والغطاء النباتي، والمناخ، والكائنات الحية، والزمن، فضلاً عن الإنسان^(١).

(١) انتظار إبراهيم حسين الموسوي، التحليل المكاني لاستعمالات الارض الزراعية في محافظة القادسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٧، ص ١٧.

ولخصائص التربة علاقة قوية بتنوع استعمالات الارض الزراعية وتباينها مكانياً، وتعد التربة الذي تغطيه الترسبات المتكونة من الطين والغرين والرمل وبمساحات واسعة وبنسب مختلفة لذا فهي من الترب الطمية المنقولة من خلال مياه الفيضانات التي غطت أرض منطقة الدراسة خلال عهود سابقة، ويمكن تصنيف التربة في العراق إلى خمسة أصناف وكالاتي:

١- تربة أحواض الأنهار:

ينتشر هذا النوع من الترب في عموم جهات العراق عدا بعض الأجزاء من شرق وجنوب شرق وجنوب غرب العراق، ويحتل هذا النوع من أنواع الترب المرتبة الأولى في العراق من حيث المساحة. بالنسبة للخصائص الميكانيكية لهذا النوع من الترب فإنها تحتوي على حوالي (٥٩,٩%) من الغرين و(٣٠,٦%) من الطين و(٨,٤%) من الرمل وهي تربة مزيجية طينية غرينية، أما من حيث النسجة فإنها تعد من الترب المتوسطة النسجة أما سبب تكون هذا النوع من الترب فإنه جاء نتيجة لتجمع الترسبات التي جلبتها الفيضانات إلى المناطق المنخفضة^(١).

٢- تربة أكتاف الأنهار:

تحتوي هذه التربة على ما معدله (٦٠,٢٠%) من الغرين و(٢١,٣%) من الطين، و(١٦,٥%) من الرمل، وهي تربة مزيجية غرينية وذات نسجة متوسطة، أما نسبة المادة العضوية فيها تصل إلى (٢,١%) وهي أعلى نسبة تبلغها هذه التربة في العراق ومن أهم ما تتميز به هذه التربة هي سهولة الصرف، أما عن سبب تكونها فانه يعود إلى تجمع الرواسب الخشنة أثناء الفيضانات، وهي ترتفع عن الأراضي المحيطة بها بمعدل (١-٢ م) وتتميز أيضاً بأنها لا تتعرض إلى التملح والتغدق الناتج عن ارتفاع مستوى المياه الجوفية^(٢).

٣- تربة المنخفضات:

وتنتشر في الجهة الشرقية وبعض المساحات الصغيرة من الجهات الشمالية والشمالية الغربية والغربية والجنوبية الغربية من العراق، إن أهم ما تتميز به هذه التربة هو أنها ذات نسجة ناعمة جداً وتركيب صلب والوضع الطبوغرافي الواطئ بالنسبة لأنواع الترب الأخرى أو أنها تتميز بالنسجة الثقيلة القليلة المسامية المتكونة

(١) رضا عبد الجبار الشمري، البنية الجغرافية الطبيعية لمحافظة القادسية، مجلة القادسية، جامعة القادسية،

المجلد ٢، العدد ٢، ١٩٩٧، ص ٢٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

من الغرين والطين، وبسبب انخفاض مستواها وانسباطها أصبحت رديئة الصرف حيث يرتفع نتيجة لذلك مستوى الماء الباطني فيها^(١).

٤ - تربة الكثبان الرملية:

ينتشر هذا النوع من الترب في جهات متفرقة في العراق إلا أن أوسع انتشار له هو في الجهات الجنوبية الشرقية والشرقية وكذلك ينتشر على مساحات صغيرة في كل من الجهات الشمالية الشرقية والجنوبية والوسطى والغربية، وتكون هذا النوع من الترب تحت ظروف جافة تمثلت بقلة الأمطار وزيادة نسبة التبخر، وبذلك فهي تربة فقيرة بالمواد العضوية، وبما أن هذا النوع من الترب اشتقت مكوناته من الرواسب الطمية لذا فإنها لا تقتصر على ذرات الرمل، حيث تضم نسبة من الطين (٩%) والغرين (١٠,٥%) وأكثر من (٨٠%) من الرمل كما تتميز هذه التربة بأنها ذات نسجة خشنة بسبب كبر حجم الذرات المكونة لها^(٢).

٥ - التربة الصحراوية الجبسية:

تتميز هذه التربة بخشونة نسيجها ونفاذيتها العالية واحتوائها على نسبة عالية من الجبس تبلغ (٦٠%) وجاء ذلك نتيجة لانتشار ذرات مختلفة الحجم من الصخور الجبسية الصلبة والحصى والرمل، كما إنها تتميز بضخامة عمقها الذي لا يتجاوز في اغلب الاحيان (٢٥ سم).

وبصورة عامة فان تربة العراق هي من تكوينات السهل الرسوبي الذي تكون نتيجة ترسبات نهري دجلة والفرات وفروعهما مع بعض الترسبات الريحية، لذلك فهي تتكون من الطين والغرين والرمل، وتنتشر أصنافها بنسب متباينة في العراق، ومن ابرز خصائصها هو دقة نسيجها بسبب ارتفاع نسبة الطين فيها^(٣). أن التنوع في الترب المكونة لسطح العراق قد أعطى قوة للدولة تستطيع استثمارها في القطاع الزراعي وكما هو معلوم أن الزراعة تمثل أحد اركان الاقتصاد القومي للدولة وبالتالي دورها الايجابي في رفد التنمية السياسية للدولة.

(١) فلاح جمال معروف وآخرون، مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩.

المبحث الثاني

المقومات البشرية للتنمية السياسية

أولاً/ المؤشرات الديمغرافية لسكان العراق

يمكن تعريف سكان الدولة، بانهم مجموعة من الافراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم يتولى شؤون الدولة ، وتشرف الدولة على الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الافراد فيها وينقسم العالم إلى مجموعة كبيرة من الدول وان اختلفت اشكالها وانظمتها السياسية^(١).

ويعد السكان هم الثروة البشرية للدولة ، فهم يبعثون الحياة فيها، والعنصر البشري من عناصر الدولة ومقوماتها الفعالة والحاسمة في استثمار مقوماتها الأخرى قديماً وحديثاً، وهو الأكثر أهمية حتى من العناصر الطبيعية للدولة لذا لا تستطيع ان تجد دولة ما فيها التجانس البشري كاملاً وفي الغالب فإن عدد السكان مهماً في توفير قاعدة لبناء دولة قوية، فأهمية هذا العدد في أية دولة تبرز في مقدار قوتها العاملة على شرط أن يتم رفع مستواها النوعي وقدرتها الفنية والعلمية والثقافية من خلال التدريب والتأهيل والتطوير^(٢).

١- حجم السكان ومعدل نموهم

يعد نمو السكان من أبرز الظواهر الديموغرافية أهمية في العصر الحديث إذ يمثل تحدياً هاماً للبشرية، وخاصة للبلدان النامية والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانها. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية - الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها لهذا فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات على المستوى نفسه، يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان اسم (النمو) Growth^(٣).

(١) سكان الدولة، تم الزيارة في تاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩، على الموقع الالكتروني الآتي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/84%D8%>

(٢) فوزي سهاونه ، جغرافية السكان ، الطبعة الاولى، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥ .

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥ .

ويعد النمو السكاني موضوعاً مهماً في الدراسات السكانية كونه يؤثر في الصفة الديناميكية للمجتمع، أو يتصف المجتمع السكاني بطبيعة التزايد أو التناقص العددي للسكان، وهذه الطبيعة تتمثل بالفعاليات الحياتية لاسيما الولادات التي تمثل عامل الزيادة في المجتمع، في حين تمثل الوفيات عامل التناقص فيه، ومن عناصر نمو السكان أيضاً الهجرة، إذ يتحدد أثرها في التزايد أو التناقص بحسب اتجاهاتها^(١).

ويعني النمو السكاني بأبسط معانيه الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، ويعرف هذا الفرق باسم ((الزيادة الطبيعية)) فعندما يولد ٣٥ طفلاً وتحدث ١٠ وفيات بين كل ١٠٠٠ نسمة سنوياً يتزايد عدد السكان بمعدل (٢٥) لكل ١٠٠٠ نسمة أو (٢,٥%) والسبيل الآخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف أي الوقت الذي يستغرقه السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي، فإذا كان عدد السكان ينمو بمعدل قدره (٢,٥%) فيتضاعفون في غضون ٢٨ سنة تقريباً^(٢)، والمقصود بنمو السكان هو تغيرهم من الأقل إلى الأكثر وقد يجوز أن يكون التغير من الأكثر إلى الأقل ويعتمد تغير السكان على حالتين:

الحالة الأولى: وهي تغير السكان الطبيعي (المقصود به تزايد السكان أو تناقصهم بفعل الولادات والوفيات).

الحالة الثانية: هي تغير السكان الميكانيكي (ويقصد به تزايد السكان أو تناقصهم بفعل الهجرة من وإلى الدولة أو المنطقة التي يسكنوها^(٣)).

وبالتالي نستنتج مما سبق بأن العراق ما يزال في دور النمو الذي سيستمر إلى مدة من الزمن غير قصيرة، ويمكن أن نصف هذا بالنمو السريع وذلك بمقارنته مع كثير من الدول المتقدمة والمتحضرة في العالم كدول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا التي تنخفض فيها معدلات نمو السكان بشكل كبير، وسكان العراق في دور الشباب والحيوية وأنهم يمرون بالمرحلة الثانية من مراحل النمو السكاني وهذه المرحلة تتصف بنسبة عالية من الولادات وقلّة في نسبة الوفيات نتيجة السيطرة على انتشار الأوبئة وارتفاع مستوى الخدمات الصحية وتحسن ظروف المعيشة، وهي المرحلة التي يمر بها العراق وكذلك الدول النامية التي قطع معظمها أشواطاً في التطور الصحي والعلمي والثقافي.

(١) حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لنمو السكان في محافظة النجف الاشرف ١٩٥٧-١٩٩٧ وتوقعاته

المستقبلية حتى ٢٠٠٧، مجلة دراسات نجفية، العدد الثالث جامعة الكوفة، ٢٠٠٤، ص ١٣٧.

(٢) عبد الله عطوي، جغرافية السكان، الطبعة الأولى، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٩.

(٣) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٥٥.

وبالنسبة إلى العراق تبلغ مساحته (٤٣٥,٠٥٢ كم^٢)، وعلى الرغم من زيادة سكان العراق الكبيرة فيتضح لنا من الجدول (١) ان عدد سكان العراق بلغ (٣٥٢١٢,٦) نسمة في عام ٢٠١٥ أرتفع ليصل إلى (٣٦١٦٩,١) نسمة حسب تعداد عام ٢٠١٦ حتى وصل إلى (٣٨١٢٤,٢) نسمة في عام (٢٠١٨) ، إلى (٣٩٣١٠,٠) نسمة عام ٢٠١٩ وبلغت نسبة النمو السكاني(*) في العراق لعام ٢٠١٩ (٢.٦%) من مجموع عدد سكان الدولة الذي تجاوز ٤٠ مليون نسمة، حسب تقديرات وزارة التخطيط^(١).

والزيادة تتراوح بين (٨٥٠.٠٠٠ - ١٠٠٠.٠٠٠) نسمة سنوياً. أما نسبة النوع ثابتة فبلغت (١٠٢,١%)، معدل وفيات الاطفال الرضع (لكل الف ولادة حية) فبلغت (٣٠,٠). أما معدل وفيات الاطفال دون الخامسة (لكل الف ولادة حية) لعام ٢٠١٧ فبلغت (٣٧,٠).

(*) يطلق على هذه النسبة في ادبيات جغرافية السكان والاحصاء الديموغرافي معدل النمو السنوي وهناك طرائق عديدة لاحتسابه إلا أن الباحث آثر اعتماد طريقة معدل النمو المركب في احتسابها ، وهي الطريقة ذاتها التي اعتمدها الدائرة السكانية للأمم المتحدة في حولياتها السكانية وتتمثل صيغتها الاحصائية بالمعادلة الآتية :

$$R = \left(\sqrt{\frac{P1}{P0}} - 1 \right) \times 100$$

أذ ان:

R = نسبة التغير السنوية أو نسبة الزيادة السنوية أو معدل النمو السنوي.

P1 = عدد السكان في التعداد الثاني (اللاحق)

P0 = عدد السكان في التعداد الأول (السابق).

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٢٠، الجدول (٢/٢)، ص ٢٧.

جدول (١)

مؤشرات السكان للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	مؤشرات السكان
٣٩٣١٠,٠	٣٨١٢٤,٢	٣٧١٣٩,٥	٣٦١٦٩,١	٣٥٢١٢,٦	السكان (الف نسمة)
١٠٢,١	١٠٢,١	١٠٢,١	١٠٢,١	١٠٢,١	نسبة النوع (%)
٧١,٣	٧١,٧	٧١,٥	٧١,٣	٧١,٠	العمر المتوقع للحياة / ذكور
٧٥,٣	٧٥,٦	٧٥,٤	٧٥,٢	٧٤,٩	العمر المتوقع للحياة / اناث
٤,٠	٣,٩٠	٣,٩٦	٤,٠٢	٤,٠٨	معدل الخصوبة الكلي
٣٠,٠	٢٩,٨	٣٠,٢	٣٠,٦	٣١,٠	معدل وفيات الاطفال الرضع (لكل الف ولادة حية).
٣٦,٩	٣٦,٥	٣٧,٠	٣٧,٥	٣٨,٠	معدل وفيات الاطفال دون الخامسة (لكل الف ولادة حية).

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات السكانية للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٩، ص ٣١.

٢ - التوزيع الكثافي للسكان في العراق

الكثافة السكانية العامة(*) فإن الكثافة العامة تمثل نافذة يطل من خلالها على مدى التوازن والانسجام بين حجم السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها ، دون اعتبار نوع الاستعمال الذي يتصف به العراق^(١).

إنَّ الكثافة السكانية العامة لا تعطي مؤشراً حقيقياً لأنها تشمل جميع سكان المنطقة بما فيهم السكان الحضر كما أنها تشمل الأراضي الصالحة للزراعة وغير الصالحة، ولمعرفة العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها سوف نعتمد هنا إلى استخراج بعض أنواع الكثافات لمعرفة العلاقة.

(*) يقصد بالكثافة العامة قسمة عدد سكان على المساحة الاجمالية للمنطقة، لذلك تعد من أبسط مقاييس الكثافة، لكونها توضح العلاقة بين الأرض والسكان وأكثرها استخداماً وانتشاراً لسهولة حسابها ووفرة بياناتها. ينظر إلى:

- اديان رسن عبد الصاحب الساعدي، التحليل المكاني لخريطة حرمان خدمات البنى التحتية في مدينة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦، ص ٢٧.

(١) عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية المدن، منشأة المعارف الاسكندرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٩.

من خلال الجدول (٢) والخريطة (٥) يلاحظ أن بغداد هي الأعلى كثافة سكانية أذ بلغت نسبتها المئوية من الذكور حوالي (١٠,٨) والاناث (١٢,١) فيما حلت محافظة نينوى بالمرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (٤,٩) من الذكور والاناث بنسبة مئوية بلغت (٤,٧) ، بينما حلت محافظة المثنى أخيراً بنسبة مئوية بلغت (١,٠) من الذكور ومن الاناث بنسبة مئوية بلغت (١,٠) . طالما ان توزيع السكان في العراق غير متساوي فأن ذلك يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة لأن ذلك يؤثر على توزيع المقومات بين اعداد السكان سواء الامنية أو العلمية أو الاقتصادية أو الخدمية .

جدول (٢)

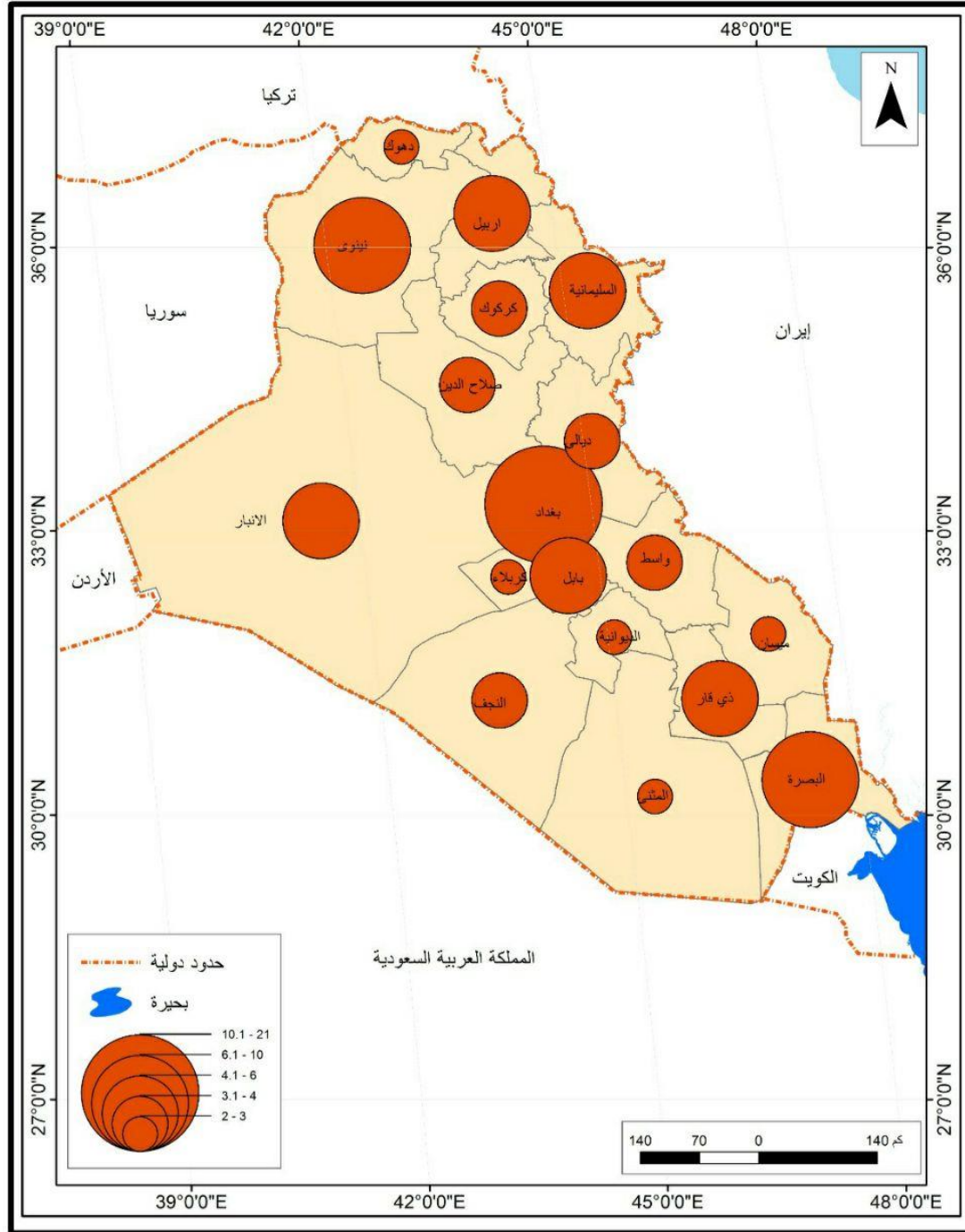
الكثافة العامة للسكان في العراق (نسمة/كم^٢) لعامي (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

المحافظة	٢٠٠٣					٢٠٢٠				
	الذكور	%	الاناث	%	نسبة النوع	الذكور	%	الاناث	%	نسبة النوع
نينوى	٢٠٠٦٦٥١	٤.٩	١٩٩٢١٥٦٤	٤.٧	١٠٤.٤	١٢٤٠٣٩٧	٤.٧	١٢٣٣٣٣٠	٤.٦	١٠٠.٥
كركوك	٨٤٧١٢٠	٢.١	٨٣٥٦٨٩	٢.٠	١٠١.٣	٤٢١١١٢	١.٥	٤١٨٠٠٩	١.٥	١٠٠.٧
ديالى	٨٧٠٩٩٩	٢.١	٨٥٣٢٣٩	٢.١	١٠٢.٠	٦٨٧٥٦٦	٢.٦	٦٨٦٢٩٦	٦.٢	١٠٠.١
الانبار	٩٥٨٥٤٣	٢.٣	٩٠٧٢٧٥	٢.٢	١٠٥.٦	٦٤١٢٥٤	٢.٤	٦٣٨٧٥٧	٢.٤	١٠٠.٣
بغداد	٤٣٤٢٧٦٦	١٠.٨	٢٤١٥٨٥٩	١٠.٥	١٠٣.٠	٣٢١٠٦١٢	١٢.١	٣١٧٥٤٥٥	١٢.٠	١٠١.١
بابل	١٠٩٨٨٨٤	٢.٧	١٠٧٥٨٩٩	٢.٦	١٠٢.١	٧٢٣٢٥٥	٢.٧	٧٢١١١٧	٢.٧	١٠٠.٢
كربلاء	٦٤٧٤٦٢	١.٦	٦٣٦٠٢٢	١.٥	١٠١.٧	٣٧٩٢٢٩	١.٤	٣٧٦٧٦٥	١.٤	١٠٠.٦
واسط	٧٣٣٠٢١	١.٨	٧١٨٩٨٦	١.٧	١٠١.٩	٤٧١٨٥٥	١.٧	٤٦٩٩٧٢	١.٧	١٠٠.٤
صلاح	٨٤٨٦٣٥	٢.١	٨٣١٣٨٠	٢.٠	١٠٢.٠	٥٣٩٥٨٨	٢.٠	٥٣٨١٩٧	٢.٠	١٠٠.٢
النجف	٧٧٧٠٣٤	١.٩	٧٧٢٧٥٤	١.٩	١٠٠.٥	٤٧٤٨٤٩	١.٨	٤٧١٤٠٢	١.٧	١٠٠.٧
القادسية	٦٨٥٢٨٠	١.٧	٦٧٤٣٦٢	١.٦	١٠١.٦	٤٤٤٢٢٥	١.٦	٤٤٢٤٧٠	١.٦	١٠٠.٣
المثنى	٤٣٠٩٧٧	١.٠	٤٢٦٦٧٥	١.٠	١٠١.٠	٢٦٨٤٤٩	١.٠	٢٦٧٨١٥	١.٠	١٠٠.٢
ذي قار	١١٠٧٥٢١	٢.٧	١٠٩٨٩٩٣	٢.٧	١٠٠.٧	٧١٥٤٥٢	٢.٧	٧١١٧٦٨	٢.٧	١٠٠.٥
ميسان	٥٨٣٧٦٦	١.٤	٨٥٥٠٣٦	١.٤	٩٩.٢	٣٧٢٩١٩	١.٤	٣٧٠٤٩٠	١.٤	١٠٠.٦
البصرة	١٥٣٨٧٧٣	٣.٨	١٥٢٤٢٨٦	٣.٧	١٠٠.٩	٨٨٤٥٥٠	٣.٣	٨٧٦٤٣٤	٣.٣	١٠٠.٩
دهوك	٦٨٢٠٥٩	١.٦	٦٧٩١٢٢	١.٦	١٠٠.٤	٢٣١٧٥١	٠.٨	٢٢٩٨٥٨	٠.٨	١٠٠.٢
سليمانية	١١٣٩١٥٣	٢.٨	١١٣٨٠١٨	٢.٨	١٠٠.٠	٨٣٣٠٨٢	٣.١	٨٢٦٧٨١	٣.١	١٠٠.٧
اربيل	٩٨٦١٤٩	٢.٤	٩٦٧١٩٢	٢.٤	١٠١.٩	٦٧٥٥٢٥	٢.٥	٦٦٩٦٤١	٢.٥	١٠٠.٨
المجموع	٢٠٢٨٤٨٢٣	٥٠.٢	١٩٨٦٥٣٥١	٤٩.٤	١٠٢.١	١٣٢١٥٦٧٠	٥٠.١	١٣١٢٤٥٧٧	٤٨,٨	١٠٠.٦

المصدر: الباحثة بالاعتماد على: سجي حمزة كامل، الابعاد الجغرافية السياسية لظاهرة البطالة وتأثيرها على الامن الوطني في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢١، ص٩١.

خريطة (٥)

التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات



المصدر: الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، شعبة الإحصاء، بيانات السكان.

- برنامج Arc Gis

٣- التركيب السكاني (Demographics)

يناد الجغرافيين على دراسة التركيب السكاني في إيجاد وتباينها الإقليمي بين الدول والأقاليم وبين المناطق الحضرية والريفية في التركيب العمري والنوعي الأسر يمكن أن تؤثر بشكل ملفت للنظر في السكن والخدمات التعليمية والطبية نظام سير السيارات وكثير من المظاهر الحضرية ، حيث أن لم يعد للتركيب القومي والديني واللغوي أهمية في الدول التي يقوم على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات فنانة عن ممارسة الديمقراطية الحققة في الحكم لهذا تقتصر الدراسة التركيب العمري ، والنوعي كما له من أهمية في دراسة جغرافية السكان^(١).

أ/ التركيب العمري (Age Structure)

هو تكوين السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث في كل فئة من فئات العمر ويعتبر تكوين السكان حسب العمر والنوع نتيجة المجمعلة لاتجاهات الماضي المتعلقة في الخصوبة والوفاة وتجري والبيانات الخاصة بالتركيب العمري والنوعي للسكان متطلب أساسي لوصف وتحليل انواع كثيره من البيانات الديموغرافية وان التركيب العمري هو من العوامل التي تعنى بقوة السكان الانتاجية ونموهم واهدافهم وتطورهم كما انه يتأثر بثلاث مؤثرات وهي (الولادات-الوفيات-الهجرة) اذا انها متداخلة فيما بينها، تكشف لنا عن الاهمية الاقتصادية لسكان اي دولة في العالم ومقدار حيويتهم وبالتالي إن أهمية التركيب العمري يمكن شموله لجميع السكان. ويصنف السكان عند دراسة التركيب العمري إلى فئات عمرية ثلاثة^(٢). ويمكن تفسير أهم الخصائص الديموغرافية التي يتميز بها سكان كل فئة من هذه الفئات الثلاث بما يأتي:

- فئة الأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة

تعد هذه الفئة هي القاعدة الأساسية للهرم السكاني في المجتمع حيث انها فئة غير منتجة ومستهلكة بتعبير أدق كما انها اكثر فئة متأثرة بعامل الولادة والوفاة بسبب ارتفاع نسبة الوفيات بين صفوف هذه الفئة إذ ان هذه الفئة غير قادرة على الدخول سوق العمل ولا على الإنتاج كما أن هذه الفئة هي أكثر فئة عرض الزيادة والنقصان زيادة وهي زيادة عدد الولادات ونقصان هو ارتفاع نسبة الوفيات في صغار السن وذلك بسبب المرض والجوع وانعدام النظام الصحي والخدمات الصحية المقدمة في هذه الفئة:

(١) سجي حمزة كامل، الابعاد الجغرافية السياسية لظاهرة البطالة وتأثيرها على الامن الوطني في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢١، ص ٩٥.

(٢) هبة شاكر، التحليل الجغرافي السياسي لأزمة الاندماج الوطني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى ، ٢٠٢٠ ، ص ٧٣.

- فئة الأعمار المتوسطة (البالغون) (١٥-٦٤) سنة

وهي فئة الحقيقية المنتجة والداخلية في سوق العمل مخطط الإنتاج والتي تتحمل أعباء عالية الفئتين الأخيرتين (صغار السن وكبار السن) حيث ان هذه الفئة تشهد ارتفاعا كبيرا في نسبة اعدادها في جميع دول العالم وخصوصا في الدول النامية كما أنها هي الفئة التي تعتمد قوة الدولة والتي لها القدرة على رفع قيمة المجتمع اقتصادية وسياسية وعسكرية وتعويضه عن الحجر الذي يمكن أن يحصل في فئات المجتمع الأخرى ليحل عاملي الهجرة والوفيات من خلال اسهاماً بها بناء النمو السكاني^(١)، من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لأنها هي الفئة الأكبر والأكثر اسهاماً في التخطيط والإنتاج والعمل والانتخابات والقوة العسكرية.

- فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر).

تعد هذه الفئة عاملة وفئة وذلك لما تتطلبه من خدمات معيشية وحياتية وصحية وهي غير قادرة على الانتاج وغير قابلة للعمل فهي تصف حالها حال فئة الصغار السن دون الـ (١٥) سنة وخاصة فئة النساء حيث تضم أعداد كبيرة من كبار السن وذلك بسبب امد حياتهن أطول من الذكور، كما ان فعل نسبتهم بزيادة صغار السن والعكس صحيح ، فضلاً عن ارتفاع معدل وفياتهم يؤدي إلى انخفاض نسبتهم وتكتسب هذه الفئة اهمية في انها يعتمد عليها كدليل لعمر السكان^(٢).

لذا يمكن القول انه عندما يكون اختلال في توزيع الفئات العمرية (فئة صغار السن - فئة متوسطي السن - فئة كبار السن) وعدم توازن في احجام الفئات العمرية وخصوصاً اذا كانت الفئة المتوسطة تحتوي على نسبة كبيرة من البطالة والفقر سوف يكون معرقل أمام التنمية السياسية لان هذه الفئة هي الفئة النشطة والتي تقود والمفكرة والمنتجة والمقاتلة والمخططة والمنفذة .

يلاحظ من الجدول (٣) بيانات عام ٢٠٠٣ إن فئة السكان (١٥ - ٦٤ عام) شكلت نسبة (٥٣.٦%) من مجموع السكان في العراق، في حين بلغت نسبة فئة السكان (٠ - ١٤ عام) (٤٣.٥%) من مجموع السكان، أما فئة السكان للفئة العمرية (٦٥ عام فأكثر) بلغت نسبتها (٢.٦%) من مجموع السكان.

ويتضح من الجدول نفسه بيانات عام ٢٠٢٠ أن الفئة السكانية من عمر (١٥ - ٦٤ عام) بلغت نسبتها (٥٦.٤%) من مجموع سكان الدولة، فيما بلغت نسبة الفئة من عمر (٠ - ١٤ عام) حوالي (٤٠.٤%) وقد يعود إنخفاض النسبة لارتفاع حجم السكان في فئة

(١) هبة شاكر، مصدر سابق، ص ٨٣.

(٢) فتحي محمد ابو عيانه، جغرافيا السكان اسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، ط ٤، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢٩٢.

(١٥ - ٦٤ عام) بالإضافة إلى انخفاض معدلات الخصوبة للوعي الناتج عن الإنفتاح على الخارج مع ارتفاع متطلبات الحياة العصرية مما دفع غالبية السكان للتفكير بالكلفة الاقتصادية للطفل والسعي لتحقيق رفاه الأسرة، في حين بلغت نسبة الفئة من عمر (٦٥ عام فأكثر) حوالي (٣,٠%)، إذ تعد الفئة العمرية (٦٥ عام فأكثر) من أقل الفئات العمرية مقارنة مع الفئات الأخرى، وهذا انعكاس طبيعي لارتفاع نسبة المواليد من جهة وانخفاض وفيات الأطفال من جهة أخرى.

وهذا يؤكد لنا أن سكان الدولة الأكثر هم من الفئة النشطة اقتصادياً وبالتالي يوفر للدولة مقوم بشري عليها استثماره في تنميتها السياسية والاقتصادية وفي قوتها العسكرية ويبين لنا أن المستقبل القادم للدولة هو مستقبل الشباب نتيجة ارتفاع نسبة الفئة الأولى من السكان إذا بلغت نسبة الفئة الأولى من مجموع سكان الدولة (٤٠,٤%) وهذا مؤشر إيجابي لقوة الدولة وتنميتها مستقبلاً لو أحسن ممن هم في قيادة الدولة استثمار وتوظيف المقوم البشري في تنمية الدولة السياسية وتوجيهها بالوجهة الأمثل.

جدول (٣)

التركيب النوعي والعمرى لسكان العراق لعامي (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)

٢٠٠٣						الفئة العمرية
الذكور	%	الإناث	%	المجموع	%	
٥٨٥٣٨٦٣	٤٤,٣	٥٦١٩١٠٦	٤٢,٨	١١٤٧٢٩٦٩	٤٣,٥	١٤-٠
٧٠٢٦٣١٢	٥٣,٢	٧٠٩٦٣٠٧	٥٤,٢	١٤١٢٢٦١٩	٥٣,٦	٦٤-١٥
٣٣٥٤٩٥	٢,٥	٤٠٩١٤٤	٣	٧٤٤٦٣٩	٢,٨	+ ٦٥
١٣٢١٥٦٧٠	١٠٠	١٣١٢٤٥٥٧	١٠٠	٢٦٣٤٠٢٢٧	١٠٠	المجموع
٠,٠٦٤٩٠٤						قرينة الكبر (*)
٨٦,٥١						نسبة الاعالة
٢٠٢٠						الفئة العمرية
الذكور	%	الإناث	%	المجموع	%	
٨٣٦٨٩٧٨	٤١,٣	٧٨٧٨٣٦٤	٣٩,٧	١٦٢٤٧٣٤٢	٤٠,٤	١٤-٠
١١٣٣٥٥٢٦	٥٥,٩	١١٣٣٢٥٧٧	٥٧,٣	٢٢٦٦٨١٠٣	٥٦,٤	٦٤-١٥
٥٨٠٣١٩	٢,٨	٦٥٤٤١٠	٣	١٢٣٤٧٢٩	٣,٠	+ ٦٥
٢٠٢٨٤٨٢٣	١٠٠	١٩٨٦٥٣٥١	١٠٠	٤٠١٥٠١٧٤	١٠٠	المجموع
٠,٠٧٥٩٩٦						قرينة الكبر
٧٧,١٢						نسبة الاعالة

المصدر: الباحثة بالاعتماد على: سجي حمزة كامل، الابعاد الجغرافية السياسية لظاهرة البطالة وتأثيرها على الامن الوطني في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ص٩٨.

(*) قرينة الكبر = مجموع السكان (+٦٥) ÷ مجموع السكان اقل من (١٥) سنة.

٤ - التوزيع الجغرافي للسكان ويقسم إلى قسمين:

أ/ التوزيع العددي للسكان (Population Distribution)

يوضح مفهوم التوزيع العددي للسكان إلى أن عدد السكان الذين تم أحجاء اعدادهم في منطقة معينة وفي سنة محددة أي أنه يعتمد على الأعداد المطلقة أساس التوزيع في المناطق والاقاليم المختلفة وتحدد احجامها ومراتبها دون الاخذ بنظر الاعتبار نسبة ما تشكله تلك الأعداد من النسبة الكلية للسكان وعليه فإن التوزيع العددي هو المؤثر الرقمي عن حجم السكان وأقاليم الدولة المختلفة^(١).

وعليه فإن سكان العراق يتوزعون على (١٨) محافظة بصورة متباينة من محافظة إلى أخرى حيث أن حوالي (٣٨.٧٢%) يتوزعون على ثلاث محافظات فقط والتي هي: (نينوى، بغداد، والبصرة) و(٦١.١٨%) من السكان يتوزعون على المحافظات الاخرى والتي يبلغ عددها خمسة عشر محافظة حيث يبدو أن السكان في العراق ينتشرون في المناطق التي يتركز فيها الزحمة السكانية بالرغم من أن هناك الكثير من المناطق غير المأهولة بالسكان خاصة في المناطق الغربية من العراق مما يشكل ضعفاً في جسد الدولة ومدعاة للتدخل وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي^(٢).

ب/ التوزيع الكثافي للسكان

تعد الكثافة السكانية هي احدى صور توزيع السكان والتي خلالها يتم التعرف على متوسط عدد السكان وعلى الوحدة المساحية مثل الدونم الميل والكيلو متر مربع والتي يتم استخراجها لأي منطقة واقليم من خلال قسمة عدد السكان في تلك المنطقة أو ذلك الإقليم على مساحته والتي تفيد في توضيح صورة العلاقة بين السكان والأرض والتي تفيد في بيان درجة الكثافة السكانية ومدى قدرة الأرض على استجابتها لذلك ما هي الوسيط التي من خلالها يتم تقييم التباين في توزيع السكان بل وحتى تقويمه^(٣).

(١) عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق، توزيع محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤، مجلة اوروك، جامعة المثنى، ٢٠١٥، ص٣٠٠.

(٢) هبة شاكر عبد الامير، مصدر سابق، ص٧٧.

(٣) اسيل ابراهيم طالب، التركيب التعليمي للسكان محافظة بغداد للمدة (١٩٩٧-٢٠١٣)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠١٧، ص١٧.

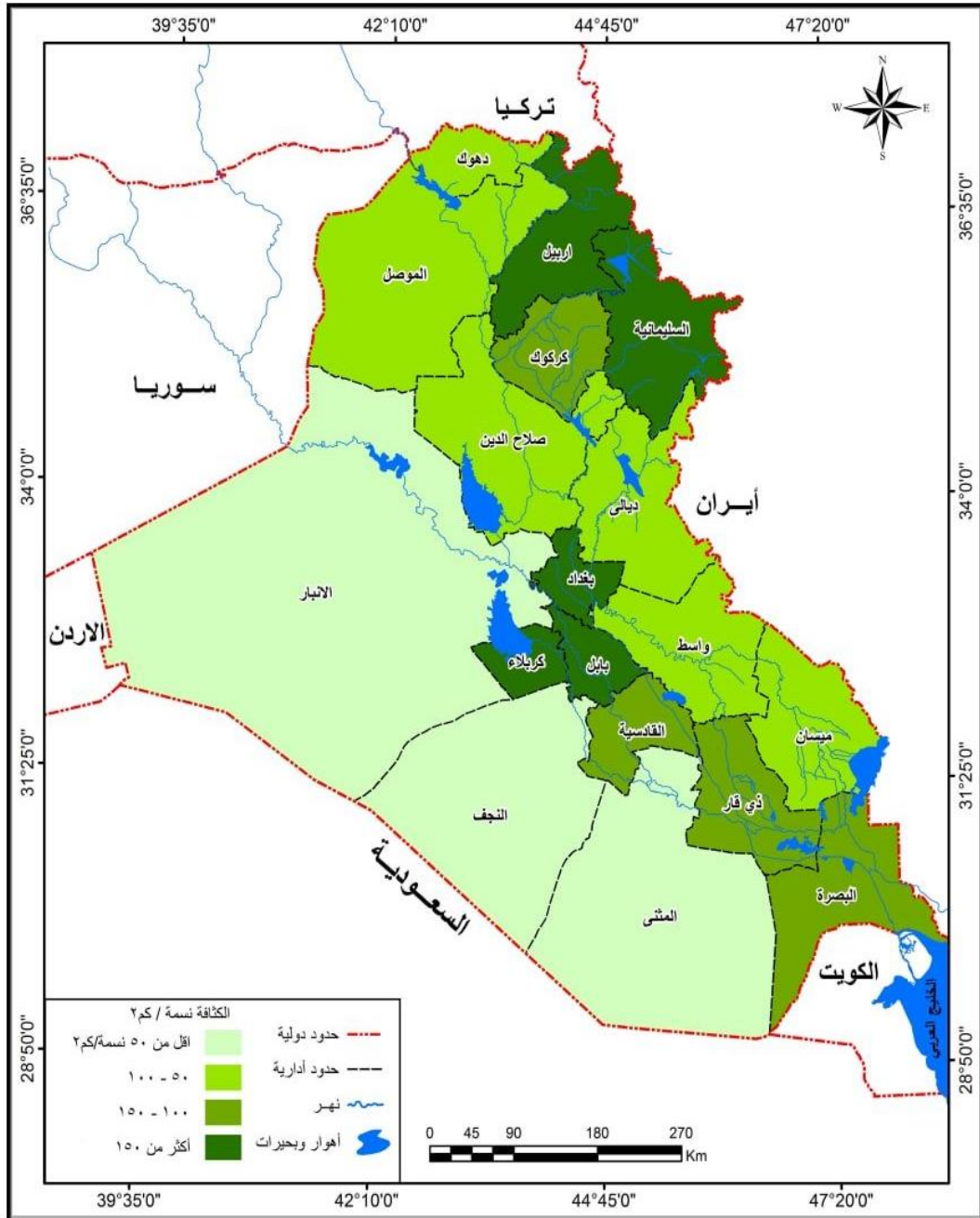
أن الكثافة الحسابية في العراق كل عام ٢٠١٩ والتي تراوحت بين (١٨٣.١١-١٦.١٥) نسمة/كم إلا أنها تباينت علاء قليله الجغرافي من محافظة لأخرى ويعود ذلك إلى تباين أعداد السكان في وحدة المساحة تبعاً لتباين العوامل الطبيعية والتربة والمناخ والموارد المائية والسطح وغيرها أخرى وعوامل بشرية توفر الخدمات المجتمعية دينية واقتصادية وتأسيساً على ذلك يمكن تقسيم التباين الكثافي في العراق على أربع فئات :

- أقل من (٥٠) نسمة/كم وتشمل محافظات: (المتن، النجف، والانبار) .
- من (٥٠-١٠٠) نسمة/كم وتشمل محافظات: (ميسان، واسط، ديالى، صلاح الدين، الموصل، ودهوك) .
- من (١٠٠-١٥٠) نسمة/كم وتشمل محافظات: (البصرة، ذي قار، القادسية، وكركوك) .
- (١٥٠ فأكثر) نسمة/كم وتشمل محافظات: (أربيل، بابل، كربلاء، بغداد، والسليمانية) وحسب ما موضح في الخريطة (٦) .

ونستنتج مما سبق ان الصورة الاكبر والاكثر انتشارا تتوزع بشكل النمط الشريطي والتي تكون محددة على امتداد نهري دجلة والفرات وفروعها في مناطق السهل الرسوبي والتي تعد هي من أكثر المناطق العراقية كثافة سكانية بينما النمط الذي ينتشر في المناطق الجبلية وشبه الجبلية والنمط المبعثر يكون من نصيب المناطق الصحراوية ، وذلك بحسب تواجد العوامل الجاذبة للمعيشة والموارد الطبيعية والمائية لاسيما نهري دجلة والفرات وكذلك طبيعة الأرض السهلية الصالحة للزراعة والاستيطان وما تزدهر به هذه المناطق من موارد اقتصادية مهمة، بالإضافة إلى وجود العوامل البشرية المتمثلة بوسائل النقل وطرق النقل وسهولة الحركة فيها والوظائف التي تؤيدها ومنها التجارية والصناعية والسياسية والتي كان به الدور الأساسي في عملية جذب السكان لهذه البقعة.

خريطة (٦)

توزيع الكثافة السكانية حسب المحافظات



المصدر: الباحثة بالاعتماد على:

- حميدة حسن الظالمي، مصدر سابق .

- برنامج Arc Gis

المبحث الثالث

المقومات الاقتصادية

يُعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات، حيث يمتاز هذا الجانب بصفتين هما: الصفة الاجتماعية، والصفة الفردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية في العلاقة المتبادلة بين الفرد وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فتجمعهم رابطة التبعية على أنهم مستهلكين لمخرجات النشاط الاقتصادي^(١)، يرتبط النشاط الاقتصادي إلى حد كبير بمشاريع التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد ، وتبرز معالم هذا النشاط في ضوء نسبة العاملين في كل قطاع بالنسبة لمجموع القوى العاملة ومن هنا تعتبر الزراعة من بين القطاعات الاقتصادية المهمة لما توفره من فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان ومنتجات تسهم في تلبية حاجات السكان الاستهلاكية ومن سلع ومواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية^(٢).

كما ويعد النشاط الاقتصادي من الأنشطة المهمة في عملية التنمية ولها دور كبير في خلق القاعدة المادية للنمو والتطور الاقتصادي من خلال فرص العمل التي توافرها والإسهام في تطوير المهارات ، وكفاءة العاملين كما تحقق عائداً كبيراً من عوامل الإنتاج وتمتلك القدرة الكبيرة على الاستجابة للتقدم التكنولوجي وتزداد أهمية الأنشطة الاقتصادية بين محافظات العراق، فضلاً عن أهميتها كمؤشر لاتخاذ القرارات الاستثمارية الفردية بشأنها وان الدول الراغبة في تحقيق معدلات النمو تمكنها من أحداث تغييرات هيكلية في اقتصادها من حيث تطوير المنشآت الاقتصادية في قطاعاتها المختلفة واعداد الخطط وقرار السياسات لدى القائمين على المشاريع كافة، فتؤدي الأنشطة الاقتصادية المختلفة دوراً مؤثراً في البيئة والعوامل الطبيعية متمثلة في الاحتياجات الاقتصادية المتنوعة، فضلاً عن التباين الوظيفي والسكني للعراق ، وسوف نتناول الأنشطة الاقتصادية بالتفصيل:

(١) علاء محمد علي (باحث اقتصادي في ادارة مجلس التعاون الخليجي)، النشاط الاقتصادي ، مقال منشور

على الرابط التالي : <https://mawdoo3.com>

(٢) فلاح جمال معروف وآخرون، جغرافية الوطن العربي، دار المستقبل للطباعة والنشر، بغداد ، ٢٠١١،

١ - النشاط الزراعي

يعد النشاط الزراعي من الأنشطة المهمة والمتقدمة من بين الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان في العراق وذلك لمساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي بنسبة وتشغيل الأيدي العاملة وتغطية نسبة كبيرة من متطلبات السوق المحلية من المنتجات الزراعية المختلفة، فالزراعة تعد علم وفن وصناعة انتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، وهذا العلم يعتبر من العلوم الحديثة نسبياً لأنه كان ينظر إلى الزراعة قديماً على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد كما كان ينظر إلى العمليات الزراعية على أنها عبارة عن عادات قديمة وخبرات متوارثة من جيل إلى جيل. ثم تطورت الأحوال وتقدمت العلوم التي أفادت الزراعة^(١).

هذا بالإضافة إلى جانب التجارب والبحوث العديدة التي أجريت على الطرق المختلفة للزراعة والتسميد وتغذية الحيوان ومقاومة الآفات والأمراض التي تصيب النبات والحيوان وغيرها مما أدى إلى أن أصبحت الزراعة علماً من العلوم بل مجموعة من العلوم والعمليات العلمية المبنية على أساس الملاحظات التي تم اثباتها والتجارب التي كررت مراراً والتي ساعدت المزارع على انتاج المحاصيل ذات الجودة العالمية بكميات كافية وبصفة مستمرة وبسعر ومجهود وتكاليف معقولة^(٢).

يتضح لنا من الجدول (٤) الذي يوضح المؤشرات الزراعية في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) إذ انخفضت مساحة الارض المزروعة للمحاصيل والخضراوات لسنة ٢٠١٦ وبلغت (٤٤٣٦,٠) مقارنة بسنة ٢٠١٠ وبلغت (٦٢٥٥٥) ويرجع سبب انخفاض المساحة المزروعة إلى الاوضاع الامنية في كثير من المحافظات الغربية فضلاً عن انخفاض كميات انتاج بعض المحاصيل وكما يلي:

(١) حسام جبار لطيف المعموري وآخرون، الجغرافية الزراعية (قضاء المدائن في محافظة بغداد نموذجاً)، مؤسسة دار الصادق الثقافية للطباعة والنشر، بابل، الطبعة الاولى، ٢٠٢١، ص ٦.

(٢) عبد الرزاق محمد البطيحي، انماط الزراعة في العراق، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٢.

أ- **محصول الحنطة** : انخفضت كمية انتاج محصول الحنطة لسنة ٢٠١٥ وبلغت (٢٣٥٠ / الف طن) مقارنة بسنة ٢٠١٠ البالغة (٢٦٤٥,١ / الف طن) وكذلك انخفض متوسط غلة الدونم للمحصول لسنة ٢٠١٥ وبلغ (٦٩٥,١ / كيلو غرام) مقارنة بسنة ٢٠١٠ البالغة (٧٠٥,٨ / كيلو غرام).

ب- **محصول الشعير** : انخفضت كمية انتاج محصول الشعير لسنة ٢٠١٥ وبلغت (٢٣٦ / الف طن) مقارنة بسنة ٢٠١٠ وبلغت (٣٢٩,٧ / الف طن) وكذلك انخفض متوسط غلة الدونم للمحصول لسنة ٢٠١٥ (٣١٥,١ / كيلو غرام) مقارنة بسنة ٢٠١٠ وبلغت (٣٢٨,٧ / كيلو غرام).

ت- **محصول الشلب** : ارتفع كمية انتاج محصول الشلب لسنة ٢٠١٥ وبلغت (٢٠٦ / الف طن) مقارنة بسنة ٢٠١٠ وبلغت (٢٦٠,٥ / الف طن) وكذلك انخفض متوسط غلة الدونم للمحصول لسنة ٢٠١٥ (٩٠٨,٥ / كيلو غرام) مقارنة بسنة ٢٠١٠ (٩٨٨,٩ / كيلو غرام). ويرجع سبب هذا الانخفاض في محصول الحنطة والشعير إلى الجفاف وقلة سقوط الامطار أما فيما يخص محصول الشلب فيعود السبب إلى قلة سقوط الامطار ومنع زراعة المحصول بسبب الشحة المائية.

ث- **التمور** : ارتفعت كمية انتاج التمر لسنة ٢٠١٥ وبلغت (٧٠٢,١ / الف طن) مقارنة بسنة ٢٠١٠ البالغة (٦٠٢,٣ / الف طن).

ج- **الانتاج الحيواني** : ارتفعت قيمة الانتاج الحيواني لسنة ٢٠١٥ وبلغت (٣٨٠٠,١ / مليار دينار) مقارنة بسنة ٢٠١٠ البالغة (٣٠٦٥,٩ / مليار دينار)

جدول (٤)

المؤشرات الزراعية للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٠

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	اسم المؤشرات
٦٢٣٨	٤٣٤٣	٢١٧٨	٢٩٧٤	٣٠٥٣	كمية انتاج الحنطة (الف طن)
١٧٥٦	١٥١٨	١٩١	٣٠٣	٤٩٩	كمية انتاج الشعير (الف طن)
-	-	١٨١٩٦	٢٦٦	١٨١	كمية انتاج الشلب (الف طن)
-	٨٩	١٦٥٥	٢٦٧	١٩١	كمية انتاج البطاطا (الف طن)
٧٣٥.٤	٦٣٩	٦٤٦	٦١٩	٦١٥	كمية انتاج التمور (الف طن)
-	-	٢٨٠.٣	٩٣	١٢٠.٥	متوسط غلة انتاج الدونم من القطن (كغم/دونم)
٨٥٨.٢	٨٣٢	٣٣٩	٢٩٣	٢٧٩	كمية انتاج الفواكه الصيفية
٧٢٧.٦	٦٨٦.١	٦٩٠.٥	٧٠٥.٥	٨٢٥.٧	متوسط غلة انتاج الدونم من الحنطة (كغم/دونم)
٣٨٧.٨	٤٠٨.١	٣١٧.١	٣٦٩.٤	٤٧٠.٢	متوسط غلة انتاج الدونم من الشعير (كغم/دونم)
-	-	٨٣٨.٤	١١٩٧	١١٧٥.٥	متوسط غلة انتاج الدونم من الشلب (كغم/دونم)
-	-	٦٧٤٤.٤	٦٩٣٩.٤	٥٩٩٩.٦	متوسط غلة الدونم من البطاطا (كغم/دونم)
١٣١٠.٣	٩٨٤٣	٤٥١٣	٥٨٧٣	٦١٨٠	كمية انتاج المحاصيل والخضروات (الف طن)
-	-	٣٧	١	١	كمية انتاج القطن (١٠٠ طن)
١٧٦	١٦٦	٩٨	٩٩	٩٨	كمية انتاج اشجار الحمضيات (الف طن)
١٨٥٥٩٧	١٨٢١٥٨	١٧٨٨١٠	١٧٥٥٥١	١٧٢٣٧٦	كمية انتاج اللحوم الحمراء (طن)
١٥٦٥٤٩	١٤٨٢٠٨	١٠٩٣٨٨	٩٦٠٩٦	٨٧٠٢٩	كمية انتاج لحوم الدواجن (طن)
١١١٨.٤	٩٦٩.١	٨٥٥.٣	٧٣٠	٧١١	كمية انتاج بيض المائدة (مليون بيضة)
٦٠٠.٢	٨٢٦٨٩	٧٥٧١٩	٥٢٧٧١	٤٨٩٨٦	كمية انتاج الاسماك النهرية (طن)
١٨٨٥٥	١٧١٤٤	١٤٢٢٠	١٠٥٣٩	٦٨٧٩	كمية انتاج الاسماك البحرية (طن)

المصدر: الباحثة بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات الزراعية للسنوات

٢٠١٦-٢٠٢٠، ص ٢٤.

٢- النشاط الصناعي

شهدت حضارات وادي الرافدين منذ القدم قيام صناعات عديدة تمثلت بالنسيج والخزف والأسلحة والآلات والسفن واستخدام طواحين لطحن الحبوب معتمداً على التيار المائي لتحريكها، احتل القطاع الصناعي موقعاً ريادياً في الاقتصاد وذلك لقدرة الصناعة على تحريك الاقتصاد باعتبارها القطاع الأكثر فعالية وديناميكية في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال تأثيرها المباشر على هذه العملية وتأثيرها على القطاعات الأخرى التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية^(١).

وأزدادت المؤسسات الخاضعة لقانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٢٩ من ٨ مؤسسات إلى ٩٦ مؤسسة عام ١٩٤٥، أما المرحلة الواقعة بين ١٩٥٠ - ١٩٥٨ فقد اتخذت طابعاً أكثر جدية في الميدان الصناعي إذ تميزت بارتفاع عائدات النفط بعد أن كانت لا تتجاوز (٣,١) مليون دينار عام ١٩٤٩، وفي هذه المرحلة أنشأ مجلس الأعمار الذي أخذ على عاتقه مسؤولية التنمية الاقتصادية في البلاد والذي بدأ بوضع برامج اقتصادية وصناعية للبلاد، بعدها استمر التطور الاقتصادي في العراق وعلى وجه الخصوص الصناعي ثم مرت الصناعة بعقبتين أحدهما في ١٩٨٠ وقيام الحرب العراقية الإيرانية والأخرى في عام ١٩٩٠ قيام الحرب العراقية - الكويتية وما خلفه من تدمير للمؤسسات الصناعية والاقتصادية في العراق، ثم شهدت الفترة بعد عام ٢٠٠٣ توقف الصناعات في العراق والاعتماد على المستورد بشكل كبير حتى وصولاً للفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٨ بدأت الصناعة بالعراق بالنهوض خصوصاً بعد القضاء على الإرهاب في أغلب محافظات العراق.

ويتضح لنا من الجدول (٥) أن عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق حتى عام ٢٠١٨ بلغ (٦٠٠) مؤسسة صناعية كبيرة، في حين بلغ عدد العاملين في المؤسسات الكبيرة (١١٧٤٦٢) عاملاً، وبلغت مجموع رواتبهم (١٤٤٩) مليار دينار، بينما قيمة الانتاج بلغت (٧١٩١) مليار دينار، أما قيمة مستلزمات الانتاج (٣٨٦٧) مليار دينار، أما قيمة المبيعات (٦٧٧٠) مليار دينار، أما القيمة المضافة (٣٣٢٤) مليار دينار، أما متوسط نصيب المشتغل من الانتاج (٦١٢٢٣) ألف دينار، وبلغت انتاجية المشتغل من القيمة المضافة (٢٨٣٠٤) ألف دينار، أما انتاجية الدينار من الأجور (٤,٩)، ومتوسط أجور العامل (١٢٦٨١) ألف دينار، في حين بلغت درجة التصنيع (٥٣,٨%).

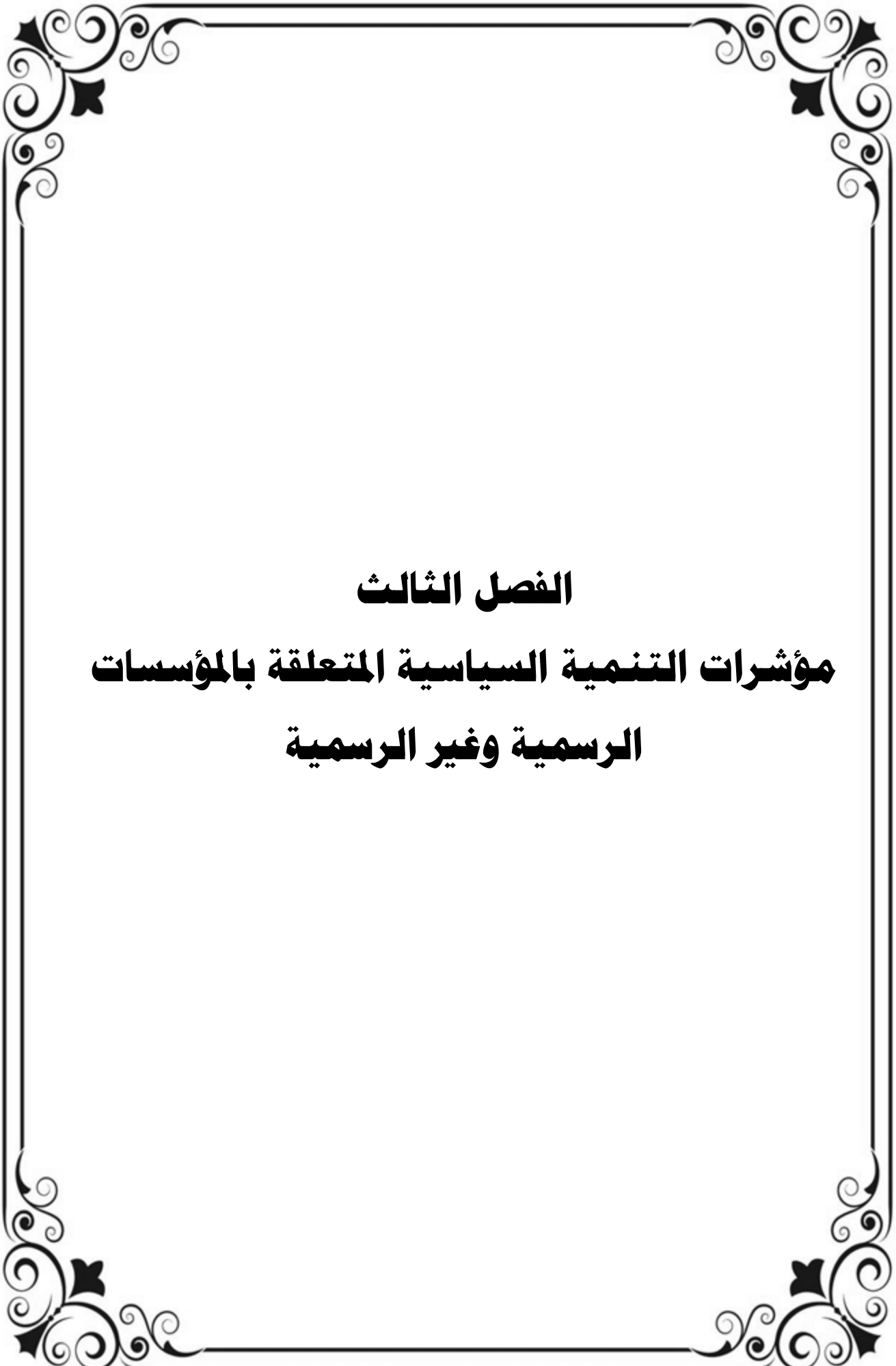
(١) محمد أزهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر، دار اليازودي العلمية، عمان، ٢٠١١، ص ٢٢٣.

جدول (٥)

المؤشرات الصناعية للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٩)

٢٠١٩	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	المؤشرات الصناعية
٦٠٠	٥٥١	٥٦٦	٦٠٠	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة
١١٧٤٦٢	١١١٣٧٤	١٠٩٥٧٤	١٢٩٠٢٤	عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة
١٤٤٩	١٤٣١,٠	١٢٤٧,٠	١٤٤٧,٠	الرواتب والاجور المدفوعة في المنشآت الصناعية الكبيرة (مليار دينار)
٧١٩١	٥٩٩٨	٤٩٦٩	٥٤٦٩	قيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة (مليار دينار)
٣٨٦٧	٣٤٨٩	٢٨١٠	٣٠٤٢	قيمة مستلزمات الانتاج (مليار دينار)
٦٧٧٠	٥٦٥٧	٤٥٣٤	٥٢٣٣	قيمة المبيعات (مليار دينار)
٣٣٢٤	٢٥٠٩	٢١٥٩	٢٤٢٧	القيمة المضافة (مليار دينار)
٦١٢٢٣	٥٣٨٥٨	٤٥٣٥١	٤٢٣٨٧	متوسط نصيب المشتغل من الانتاج (الف دينار)
٢٨٣٠٤	٢٢٥٢٨	١٧٧٠٥	١٨٨٠٩	انتاجية المشتغل من القيمة المضافة (الف دينار)
٤,٩	٤,٢	٤	٣,٨	انتاجية الدينار من الاجور
١٢٦٨١	١٢٨٤٦	١١٣٨٣	١١٢٣٩	متوسط اجور العامل (الف دينار)
٥٣,٨	٥٨,٢	٥٦,٦	٥٥,٦	درجة التصنيع %

المصدر: الباحثة بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات الصناعية للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٩، ص٢٦.



الفصل الثالث

مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية

الفصل الثالث

مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية

■ تمهيد

أن مجالات التنمية تتعدد وتتنوع كما أن المجال السياسي ليس بعيد عن المجال التنموي إذ أن الأنظمة السياسية والخطط التي تضعها الدول تتطلب تنمية فتهدف التنمية السياسية إلى صناعة الظروف والبيئة الملائمة للحياة الديمقراطية والسياسية عموماً من خلال التركيز على مقومات عديدة أختلف حول عددها ونسب تأثيرها وانواعها وقد حدث نوع من التداخل بينها وبين معوقات التنمية على اعتبار ان معالجة المعوقات حتماً يقود بإجراءاتها إلى تقويم واصلاح العملية السياسية برمتها واعتبارها من مقومات التنمية، ولكن عموماً يدرسها ويقدمها الباحثون والمفكرون مرتبطة ومتداخلة حتى يتسنى الالمام بها واحتواءها.

المبحث الاول

مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بالمؤسسات الرسمية

أولاً/ السلطة التشريعية

١ - مفهوم السلطة التشريعية

بعد قيام الثورة الفرنسية في ١٤ تموز ١٧٩٨ ظهرت نظرية في عملية تقسيم وظائف الدولة إلى تشريع وتنفيذ وقضاء ويترتب على ذلك وجود ثلاث سلطات عامة في الدولة هي السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية^(١).

وتعد السلطة التشريعية في هذا الوقت الحاضر من اهم سلطات في الدولة فهي السلطة التي تقوم بعمل القوانين أي وضع القواعد العامة الملزمة للأفراد إذ بأنها السلطة المنتخبة من قبل الشعب تستمد قوتها وشرعيتها من قبل الشعب وهي بالتالي تكون السلطة العليا او السلطة الاولى من حيث المستوى ونظراً لأهمية هذه السلطة وبالتالي من ضرورة توزيعها بين مجلسين او هيئتين والسلطة التشريعية تمثل جهة تداولية لها سلطة تبني القوانين وتعرف الهيئات التشريعية بتسميات عدة منها: (البرلمان) و(الكونغرس) (الجمعية الوطنية) (مجلس الشعب) (مجلس النواب)^(٢).

(١) سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥ (الواقع وآفاق المستقبل)، مجلة القضايا السياسية، ٢٠١٤، العدد ٣٥-٣٦، ص ٣٨١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٢.

وبهذا تعد السلطة التشريعية ليست السلطة الوحيدة التي تستطيع سن القوانين فقد تضع بعضها السلطة التنفيذية، ولكنها في هذه الحالة لا تسمى قانوناً وإنما تسمى (مرسوم بقانون) وعليه فالقانون هو من عمل السلطة التشريعية وحدها في حين يعتبر المرسوم بقانون من اختصاص السلطة التنفيذية وتتألف السلطة التشريعية في أي نظام سياسي ديمقراطي من أعضاء منتخبين من الشعب ويشترط فيهم شروط معينة أبرزها (الوطنية ، الأهلية ، السن)^(١). كما لا تتشابه الدول فيما يتعلق بتنظيم الهيئات النيابية فمنها من يتولى السلطة التشريعية فيها مجلس واحد يسمى نظام المجلس الفردي في حين يتولاها مجلسان في دول أخرى وتسمى نظام المجلسين، وتقوم أنظمة الحكم النيابي أو السلطة التشريعية على أربعة أركان أساسية هي^(٢):

- برلمان منتخب من الشعب ويباشر السلطة.
- تقيد عضوي البرلمان بمدة معينة.
- النائب يمثل الأمة بأسرها.
- استقلال العضو عن جمهور الناخبين.

• وظائف السلطة التشريعية

للسلطة التشريعية عدة وظائف وواجبات تتراوح ما بين الوظيفة الأساسية وهي سن القوانين وكذلك المساهمة في صنع ورسم السياسة العامة وتؤدي وظيفة المراقبة بمعناها العام ومعناها الخاص المرتبطة بالرقابة على ميزانية الدولة، ورسم خطوط موازنتها المالية وبصفة عامة يمكن تصنيف وظائف الهيئة التشريعية إلى ما يلي:

أ- الوظيفة التشريعية

تمثل الوظيفة التشريعية جوهر عمل السلطة التشريعية، فهي التي تجعل البرلمان من أهم سلطات الدولة بصفته ممثل الأمة والمعبّر عن نبضها ولأنه الذي يسن القوانين ويعدلها ويلغيها ومن الأهمية موافقته على كل المشروعات بقوانين التي تقدمها إليها السلطة التنفيذية بل وعلى المعاهدات الدولية التي تبرمها السلطة التنفيذية إضافة إلى أن السلطة القضائية لا تطبق إلا القوانين التي تقرها السلطة التشريعية^(٣).

(١) جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، ٢٠١٠، ص ١٤٠.

(٢) ابراهيم عبد العزيز شبحا، القانون الدستوري والنظم السياسية، الدار الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٦٧-٣٧٠.

(٣) محمد حسين، أدوات الرقابة البرلمانية في النظم السياسية، على موقع الأنترنيت:

كما أن الوظيفة التشريعية تبرز فقرتين لتبيان عملية صنع القانون بواسطة السلطة التشريعية والتي تحدد في عملية إقتراح القانون، ومن ثم تبني مشروع القانون فبالنسبة لإقتراح القانون تظهر دراسة مصدر إقتراح القوانين في أكثر الدول، بأن منشأ هذه القوانين ليست برلمانية وإنما حكومية، في أغلبية القوانين التي صودق على تشريعها ولهذه الظاهرة أسباب عديدة، منها:

- التعقيد الفني لبعض القوانين التي تستوجب وجود أجهزة كفوءة ومتمرسه ذات تقنية عالية تفتقدها الجهات البرلمانية.
- التحفظ على إعطاء بعض الصلاحيات التشريعية للبرلمان فيما يتعلق بمشاريع القوانين التي لها طابع صرف أو إلغاء دخل للمصالح العامة^(١).

ب- الوظيفة الرقابية

تكمن وظيفة المراقبة في كونها تمثل رقابة البرلمان السياسية على أعمال السلطة التنفيذية وقيامها بممارسة اختصاصاتها وفقاً لما جاء به الدستور والبرلمان إنما يمارس هذه الرقابة نيابة عن الشعب لأنه يمثل أقرب السلطات تمثيلاً له وأقدرها على التعبير عن إرادته^(٢)، وتتخذ رقابة السلطة التشريعية (البرلمان) للحكومة صوراً متعددة وهي كما يلي:

١. حق توجيه السؤال:

وهو تمكين أعضاء البرلمان من الاستفسار عن الأمور التي يجهلونها ويطلبون الاستفهام منها أو لفت نظر الحكومة إلى موضوع معين، فيتم توجيه السؤال من عضو البرلمان إلى الوزير المختص أو إلى رئيس الوزراء، ويمنع باقي أعضاء البرلمان من الاشتراك في المناقشة أو التعقيب على رد الوزير، ولكن إذا لم يقنع العضو السائل بإجابة الوزير أو إذا لم تكن هناك إجابة من الوزير، فإنه يستطيع أن يحول السؤال إلى موضوع مطروح للمناقشة^(٣).

(١) حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٣٣-٣٣٨.

(٢) إسماعيل مرزة، القانون الدستوري- دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الأخرى، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس، ١٩٦٩، ص ٢٤٣.

(٣) أحمد سلامة بدر، الإختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني- دراسة مقارنة (مصر-فرنسا-أنكلترا)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٤٧.

٢. حق الاستجواب:

هو محاولة للعلم بمسألة معينة كالسؤال، بل يتضمن معنى محاسبة الوزارة أو الوزير المختص بسبب تصرف أو سياسة خاطئة. وهو بذلك لا ينشئ علاقة شخصية محصورة بين مقدمه وبين المستجوب، وإنما يؤدي إلى فتح مناقشة عامة يكون لجميع النواب حق الإشتراك فيها، وحتى لو سحب النائب أستجوابه جاز للبرلمان الإستمرار في مناقشته إذا ماتبناه أحد الأعضاء^(١).

وقد تكون نتيجة الأستجواب سحب الثقة عن الوزير أو الوزارة ككل بما أن المسؤولية أصبحت تضامنية، وفي هذه الحالة تقدم الوزارة أستقالتها لتفسح المجال أمام مجئ وزارة تحضى بثقة البرلمان^(٢).

٣. حق إجراء التحقيق:

الهدف من إجراء هذه الوسيلة الرقابية هي وقوف البرلمان نفسه على حقائق تتعلق بإنظام سير المرافق العامة أو معرفة تصرف إداري معين. لذلك نجد الكثير من الدساتير ولاسيما في النظام البرلماني تقرر تشكيل لجان بصورة مؤقتة أو دائمية لهذا الغرض^(٣). وتكمن الإشارة إلى أن اللجنة لاتتخذ قراراً بخصوص الواقعة محل التحقيق بل يقتصر عملها على تقديم تقرير للمجلس النيابي متضمناً كافة البيانات والمعلومات حول الواقعة محل التحقيق، أما عن صدور القرار فإنه من صميم إختصاصات المجلس النيابي في ضوء مأسفر عنه التحقيق^(٤).

٤. المسؤولية الوزارية:

تمثل المسؤولية الوزارية أخطر سلاح رقابي للبرلمان على الحكومة فالمسؤولية السياسية مقررة في النظام البرلماني على الوزير أو الوزارة بأجمعها، فلذلك فهي أما أن تكون فردية تقع على الوزير لوحده أو تضامنية تقع على الوزارة بأجمعها نتيجة أعمال هذه الوزارة أو نتيجة مباشرة رئيس الوزراء لأعمالها بإعتباره رئيساً لهذه الهيئة. وتقرر المسؤولية الوزارية بسحب ثقة البرلمان منها، فإذا كان سحب الثقة قد تم في مواجهة الوزير فيجب عليه الإعتزال. أما إذا كان في مواجهة الوزارة جميعها أو رئيس الوزراء فيجب على هيئة الوزارة أن تستقيل^(٥).

(١) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، دار الفكر العربي، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٠.

(٢) صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، ط ٢، الأنظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٧١.

(٣) محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، بلا مكان نشر، ١٩٨٧، ص ٧٠.

(٤) مشوط الهاجري، المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، هلا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ١٠٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

ج- الوظيفة المالية

يتمثل دور السلطة المالية للبرلمان في تحديد حجم نفقات الدولة وإتخاذ الوسائل الضرورية لتغطية العجز المالي في الميزانية سواء عن طريق الضرائب أو طرق أخرى^(١). وكما يقوم البرلمان بسن قوانين الضرائب والموازنة العامة، في الوقت نفسه يراقب أداء صرف النفقات، والتقرير السنوي الذي يقدمه ديوان الرقابة أو المحاسبة المالية للبرلمان يبين فيه جوانب القصور أو الإهمال الذي شاب أداء السلطة التنفيذية والمخالفات التي ارتكبت خلال السنة المالية^(٢). وخلاصة القول بأن الهيئات التشريعية تنجز مجموعة واسعة من الوظائف، فالمناقشات في الجمعيات التشريعية يمكن أن تسهم في عمليات التأهيل الاجتماعي، وتبلور تصورات النخبة والمواطنين، ليس بالنسبة للقضايا السياسية فحسب بل بالنسبة لقوانين وإجراءات النظام السياسي^(٣).

وعليه السلطة التشريعية في العراق تتميز بعدد من الخصائص منها ان الجهاز التنفيذي يتصف بالثنائية فيه اي يتكون من رئيس الجمهورية غير المسؤول ومن رئيس الحكومة صاحب السلطة الحقيقية في المؤسسات التنفيذية، لقد انط دستور ٢٠٠٥ سلطة التشريع الاتحادية إلى مؤسستين دستوريتين هما: مجلس النواب. ومجلس الاتحاد.

١. مجلس النواب

نصت المادة (٤٨) من دستور ٢٠٠٥ النافذ يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء يمثل ما نسبته ممثل لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق ، والذين يمثلون الشعب العراقي بأكمله. وينتخبون بالاقتراع السري. العام. والمباشر. كما يراعى تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي في المجلس^(٤).

جاء الدستور الدائم عام ٢٠٠٥ على مبدأ فصل السلطات حيث اكدت المادة (١) ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني). في حين نصت المادة (٥) ان السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها ومهامها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات^(٥).

(١) محمد حسين ، أدوات الرقابة البرلمانية في النظم السياسية، على موقع الأنترنيت www.eaddla.or

(٢) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٨.

(٣) حسن ناجي سعيد، إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٨.

(٤) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة ٤٩.

(٥) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (٤٩) و(٥٠).

وقد جرت انتخابات الجمعية الوطنية وفق قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في ٢٠٠٥/١/٣١ وانتخابات البرلمان وفق دستور ٢٠٠٥ في ٢٠٠٥/١٢/١٥. على اعتبار ان عدد سكان العراق هو سبعة وعشرون مليوناً ونصف المليون نسمة. وبذلك انتخب (٢٧٥) نائباً لعضوية مجلس النواب العراقي.

ووفق المادة (٥٤) من دستور ٢٠٠٥. فان رئيس الجمهورية هو الذي يدعو مجلس النواب إلى الانعقاد وخلال فترة (١٥) يوماً من تاريخ المصادقة على النتائج العامة. وتعد الجلسة الاولى برئاسة اكبر الاعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه. كما تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب العراقي اربع سنوات. تبدأ بأول جلساته تنتهي بنهاية السنة الرابعة^(١).

وقد بينت المادة (٦١) من الدستور ٢٠٠٥ صلاحيات مجلس النواب العراقي بما يأتي:

- تشريع القوانين الاتحادية .
- الرقابة على اداء السلطة التنفيذية .
- انتخاب رئيس الجمهورية .
- تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية .
- الموافقة على تعيين رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية. ورئيس كل من الادعاء العام. وهيئة الاشراف القضائي. والمصادقة على تعيين السفراء واصحاب الدرجات الخاصة. ورئيس اركان الجيش ومعاونيه. ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق . ورئيس جهاز المخابرات الوطني.
- مساءلة رئيس الجمهورية وإعفاءه من منصبه بعد ادانته من المحكمة الاتحادية^(٢).

وهناك صلاحيات اخرى مثل حق اي عضو في توجيه اسئلة إلى رئيس الوزراء بحسب موضوعات اختصاصهم. كما يحق للعضو استجواب رئيس الوزراء بشرط موافقة (٥٠) عضواً على طلب الاستجواب. ويحق كذلك لمجلس النواب سحب الثقة من احد الوزراء بل حتى من رئيس الوزراء. لكن سحب الثقة من رئيس الوزراء مقرون بشرط ان يقدم طلب إلى رئاسة مجلس النواب مقروناً بموافقة خمسون نائباً وازضافة إلى الحكومة يحق لمجلس النواب استجواب الهيئات المستقلة. وللمجلس صلاحية اعلان حاله الحرب والطوارئ بأغلبية ثلثي اعضائه بعد تقديم طلب مشترك من رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية^(٣).

(١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (٥٦).

(٢) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (٦١).

(٣) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (٦١) ثامناً (أ ، ب/ ٥) تاسعاً.

ويضم مجلس النواب العراقي وفق نظامه الداخلي (٢٤) لجنة دائمة. منها لجان العلاقات الخارجية. والامن والدفاع. واللجنة القانونية. ولجنة التربية والتعليم وغيرها من اللجان كما يمكن انشاء لجان مؤقتة. او فرعية حسب حاجة المجلس^(١). كما يوجب دستور ٢٠٠٥ موافقة مجلس النواب على الموازنة العامة وقرارها. ويحق للمجلس فقط اجراء مناقلة بين ابواب وفصول الموازنة العامة. وتخفيض مجمل مبالغها. كما يحق له اقتراح زيادة اجمالي مبالغ النفقات على مجلس الوزراء ، وذلك حسب المادة (٦٢) من الدستور. وقد نص دستور ٢٠٠٥ على تمتع عضو مجلس النواب العراقي بالحصانة كما يحق له في اثناء دورة انعقاد المجلس وقد بين الدستور الية رفع تلك الحصانة عن العضو والطرق الواجب اتباعها لذلك. تضمن المادة (٦٤) من دستور ٢٠٠٥ الية حل مجلس النواب اذ يمكن للمجلس حل نفسه بموافقة الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه وبناء على طلب مقدم من ثلث اعضاء المجلس او من رئيس الوزراء بعد موافقة رئيس الجمهورية عليه^(٢).

٢. مجلس الاتحاد

اعتمد العراق في دستوره لعام ٢٠٠٥ نظام المجلسين في سلطته التشريعية الاتحادية. وهذا النظام متبع في الغالب في الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي. وعلى الرغم من ان الدستور العراقي جاء مفصلاً لمجلس النواب في تكوينه وصلاحياته وكل ما يتعلق به الا انه اقتصر في ذكر مجلس الاتحاد على مادتين هما (٦٥) والتي نصت على ما يلي: (يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى بمجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يتخذ باغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب). كما جاء ذكر مجلس الاتحاد في مادة اخرى هي المادة (١٣٧) من الدستور وفي الفصل الثاني من (الاحكام الانتقالية) حيث اشترط لتكوين مجلس الاتحاد والعمل به حدود قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين في الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب العراقي^(٣).

(١) للمزيد عن لجان مجلس النواب العراقي (٢٤) الدائمة. انظر. الموقع الالكتروني

للمجلس www.parliament.iq

(٢) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (٦٤).

(٣) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (١٣٧).

ثانياً/ السلطة التنفيذية

يمكن تعريف السلطة التنفيذية هي استعمال ذلك الفرع من الحكومة المسؤول عن تنفيذ السياسات والقواعد التي يضعها المجلس التشريعي، ولقد نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٦٦) منه على ما يأتي:

(تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون)^(١). ان اختيار العراق النظام البرلماني ترتب عليه ان تكون صلاحيات رئيس الجمهورية صلاحيات محدودة بل تشريفية في غالبيتها، اذا ناط دستور ٢٠٠٥ الصلاحيات التنفيذية المهمة بمجلس الوزراء. وربما عاش العراق في ظل دستور ٢٠٠٥ مفارقة تمثلت بجمع مناصبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية في الدستور في ان واحد بسبب اختياره للنظام النيابي حيث ان السلطة التنفيذية لها فرعان رئيس الوزراء بصلاحياته الكبيرة ورئيس الجمهورية بصلاحيات في الغالب تشريفية. أما قبل ٢٠٠٣ وفي الانظمة السياسية التي حكمت العراق قبل هذا التاريخ كان لرئيس الوزراء دور مهم ومؤثر في حقبة الحكم الملكي وعهد الجمهورية الاولى. تراجع هذا الدور في جهود الجمهورية اللاحقة وإلى حين تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ اذ اصبح لرئيس الجمهورية صلاحيات تكاد تكون مطلقة ، وتتكون السلطة التنفيذية الاتحادية وفق دستور ٢٠٠٥ مما يأتي:

١- رئيس الدولة.

لقد جاء دستور ٢٠٠٥ واصفاً رئيس الدولة على انه رمز لوحدة الوطن وتمثيل لسيادة الدولة والساھر على ضمان الالتزام بالدستور فان رئيس الجمهورية ينتخب من قبل مجلس النواب. ومجلس النواب مكلف بإقرار قانون يتعلق بأحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، كما اناط الدستور إلى مجلس النواب تنظيم قانون لبيان احكام اختيار نائب أو اكثر لرئيس الجمهورية، وحددت ولاية مع انتهاء دورة مجلس النواب^(٢).

كما اعطى الدستور لرئيس الجمهورية حق تقديم استقالته لرئيس مجلس النواب ويحل نائب الرئيس محله (اذا كان موجوداً). أما في حاله خلو المنصب يحل رئيس مجلس النواب في منصب رئيس الجمهورية في حال لم يوجد نائب لرئيس الجمهورية على ان يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ خلو المنصب^(٣).

(١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (٦٦).

(٢) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (٦٧).

(٣) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (١٣٨) اولاً. خامساً.

لكن الاحكام الانتقالية الواردة في دستور ٢٠٠٥ جاءت لتعطي منصب رئيس الجمهورية خلال الدورة الانتخابية الاولى حصراً صلاحيات اضافية. حيث استبدل تعبير رئيس الجمهورية يتغير (مجلس الرئاسة) بعد ٢٠٠٣ اذ يتكون من رئيس ونائبين مثل هؤلاء الثلاثة المكونات العراقية الرئيسية (الشيعية، السنة، الاكراد) ومنح الدستور. ومجلس الرئاسة هو شكل توافقي افرزه النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ إذ يتكون من رئيس ونائبين مثل هؤلاء الثلاثة المكونات العراقية العراقية (الشيعية، السنة، الاكراد) ومنح الدستور لهذا المجلس صلاحيات نقض القوانين الصادرة عن مجلس الرئاسة بالإجماع. وفي حال نقض مجلس الرئاسة أو احد اعضائه لأي قرار يصدره مجلس النواب العراقي واشترط الاعتبار ان تكون قرارات مجلس النواب نافذة ان يوافق عليها مجلس الرئاسة بالإجماع. وفي حال نقض مجلس الرئاسة أو احد اعضائه لأي قرار يصدره مجلس النواب ولمرتين متتاليتين حينئذ يحتاج القرار إلى ان يصوت علي مجلس النواب بأغلبية ثلاثة اخماس اعضائه ليصبح نافذاً^(١).

كما اشترطت المادة (١٣٨) من الدستور ان ينتخب مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وبأغلبية الثلثين وبذلك ارتبط تشكيل الحكومة واختبار رئيسهما بالتوافق على مجلس الرئاسة، حيث ان مجلس الرئاسة والذي يكلف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة.

ويبقى تفاوت الانظمة البرلمانية في مقدار الاعظم من السلطة التنفيذية في النظام البرلماني يذهب إلى الحكومة.

ويمكننا ان نجمل صلاحيات الرئيس وفق دستور ٢٠٠٥ :

- أ- دعوة مجلس النواب الجديد للانعقاد خلال ١٥ يوم من تاريخ المصادقة على الانتخابات
- ب- دعوة مجلس النواب إلى جلسته استثنائية
- ت- اصدار العفو الخاص بتوجيه من رئيس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والاداري
- ث- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الا انه في حاله عدم مصادقتها خلال ما يوم تعتبر مصادقا عليها تلقائيا بعد مضي هذه المدة
- ج- منح الوسمة والنياشين بناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء.
- ح- المصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة. إلا ان الدستور سكن عن حاله عدم مصادقة رئيس الجمهورية على هذه الاحكام.

(١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ م ، المادة (١٣٨) أولاً.

- خ- المصادقة واصرار القوانين التي يصدرها مجلس النواب إلا أنه اعتبر هذه التشريعات عليها حكماً في حاله مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها من مجلس النواب. بينما بعد الدستور قد منع كل عضو من أعضاء مجلس الرئاسة الثلاثة في السورة السابقة حق نقض التشريعات التي يسنها مجلس النواب.
- د- المصادقة واصرار القوانين التي يصدرها مجلس النواب إلا أنه اعتبر هذه التشريعات مصادقاً عليها حكماً في حاله مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها من مجلس النواب. بينما بعد الدستور قد منع كل عضو من أعضاء مجلس الرئاسة الثلاثة في السورة السابقة حق نقض التشريعات التي يسنها مجلس النواب.
- ذ- قبول السفراء .
- ر- اصدار المراسيم الجمهورية .
- ز- ممارسة اية صلاحيات رئاسية اخرى واردة في هذا الدستور^(١).

٢. مجلس الوزراء

يقوم مجلس الوزراء في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بمسؤوليات كثيرة. ويتمنح رئيس المجلس بصلاحيات واسعة. فقد نصت المادة (٧٨) من الدستور على ما يلي:

(رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة. يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته. وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب). ويمارس مجلس الوزراء صلاحياته التي نص عليها دستور ٢٠٠٥ بعد ان يؤدي رئيس المجلس وعضاؤه اليمين الدستورية أمام مجلس النواب^(٢). ومن اهم هذه الصلاحيات^(٣):

- أ- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة.
- ب- اقتراح مشاريع القوانين، واعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.
- ت- التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية.
- ث- التفاوض بشأن المعاهدات والتوقيع عليها.

(١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (٥٤)، (٧٣).

(٢) دستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المادة (٧٨).

(٣) دستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المادة (٨٠).

كما ان المادة (٨٣) من الدستور بينت ان مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب تضامنية وشخصية في ان واحد. ويبقى دور السلطة التنفيذية وهي التي تمثل الحكومة وجميع الاجهزة والمؤسسات المتفرعة عنها أو التابعة لها ووظيفتها تنفيذ القوانين والتشريعات التي تشرعها السلطة التشريعية وادارة امور الدولة والمواطنين^(١).

لذلك فان دستور ٢٠٠٥ جعل من رئيس الوزراء المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة ويدير مجلس الوزراء ويتراس اجتماعاته بناءً على ما تتضمنه المادة (٧٨)، اضافة إلى صلاحياته الاستثنائية في اعلان وحاله الطوارئ بموجب المادة (٧٨) في حين ذهبت المادة (٨٠) لتحديد صلاحيات مجلس الوزراء التي يمارسها . أما ما يتعلق باختصاصات الوزراء فقد تركت مسألة تنظيمها إلى القوانين العادية.

ثالثاً/ السلطة القضائية

يمثل القضاء في أي دولة في العالم، سواء أكان في العصور الماضية ، هو أحد الركائز التي تقوم عليها الدولة، كما يعتبر الضمانة الحقيقية لإقامة العدل ونشر الأمن والأمان في أي مجتمع ، ومن خلال النظر إلى واقعنا الحالي، والذي يشهد حالة من التقلبات السياسية، التي تدرج تحت مسميات مختلفة؛ فإننا نجد أن السلطة القضائية كانت محور النقد فيها، وذلك في كثير من دولنا العربية، لا سيما ونحن نسمع عن أحكام قضائية، لا تستند إلى مسوغ قانوني في إطلاقها، وكانت محل نقد ونظر، من مؤسسات مختلفة، متخصصة في حقوق الإنسان الدولية، فضلاً عن اتهام القضاء بأنه خاضع لسيطرة النظام السياسي، في إطلاقه لمثل هذه الأحكام^(٢).

وتتمثل السلطة القضائية في العراق:

١. تشكيل المحكمة الاتحادية العليا

ان الاساس القانوني لإنشاء هذه المحكمة يعود إلى الامر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥^(٣). ثم جاء الدستور الدائم يحدد وكيفية تكوينها واختصاصاتها والية عملها. فقد قضى لدستور بأن (المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الاسلامي وفقهاء القانون يحدد عددهم وطريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يُسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب).

(١) دستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٨٣).

(٢) مدحت خليل حمد، استقلال القضاء دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وقانون السلطة القضائية الفلسطينية ، الجامعة العربية الأمريكية - جنين - فلسطين ، قسم الفقه والقانون - كلية الحقوق، ص ١.

(٣) قانون المحكمة الاتحادية على الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية على الرابط التالي:-

ويلاحظ من النصوص اعلاه ان الدستور اعطى قوة دستورية فعالة للمحكمة من خلال جعلها هيئة قضائية مستقلة اداريا ومالياً. اي انه عمل بمبدأ الفصل بين السلطات. فلا تخضع هذه المحكمة لرقابة أو اشراف اية هيئة تنفيذية أو تشريعية هذا من جهة: كما ان القانون الذي ينظم عملها يشرع بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب وهذا لا يعني ان المجلس هو رقيب على المحكمة بل ان القانون الذي تستند المحكمة في عملها عليه يقره البرلمان بصفته ممثلاً عن الشعب.

أما من حيث تكوينها فأن الدستور لم يجعل هيئة المحكمة حكراً على ذوي اختصاص معين بل انه مزيج من مجموعة اختصاصات فقيه اسلامية وقانونية وفقهاء ويبدو ان المشرع الدستوري اراد ان تكون هذه المحكمة مثالية في تكوينها وعملها وبالتالي يحقق مبدأ الدولة القانونية بعد ان كان العراق خالياً من هذا المبدأ نظراً لغياب الرقابة القضائية على دستورية التشريعات التي يصدرها البرلمان ومن شأنها ان تمس بالحقوق والحريات^(١).

كما أكدت المادة (١٦) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الجميع بقولها: ((تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك))^(٢).

فالقواعد القانونية يجب أن تكون عامة وموضوعية تسري على الجميع، لتكون النصوص الدستوري الخاصة بالمساواة والعدالة مطبقة فعلاً وليس حبر على ورق، مع مراعاة قاعدة التمييز الايجابي بين الأفراد أو الفئات، والإبقاء على حيز منها في التطبيق ، كالشهادة العلمية المتخصصة أو الجنس، فمتى طبقت هذه المبادئ حققت نسبة مشاركة أو مساهمة شعبية اكبر في صياغة ووضع السياسات العامة من خلال اختيار الأشخاص المناسبين الذين يتقلدون مناصب السلطة في الدولة بدء من العضوية في مجلس النواب صاحب الاختصاص الأصيل في سن التشريعات المؤكدة والراعية لهذه المبادئ، ليأتي بعدها دور السلطة القضائية الراعية لتطبيقها تطبيقاً قانونية من خلال أعمال النص القانوني الخاص بتلك المبادئ ، ثم دور السلطة التنفيذية المطبق الواقعي لتلك الأمور على ارض الواقع، ومعرفة ما يعترضها من إشكاليات في التطبيق، والمرتكز الثاني هو توافر التخصص والقدرة على الأداء

(١) يعقوب عزيز قادر، ضمانات حقوق الانسان في اقليم كردستان العراق ط١، مؤسسة (O. P.L. C) للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٤، ص ٩٣-٩٤.

(٢) الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥، المادة (١٦).

والفصل بين الأدوار، فالمجتمع المتطور يحتاج إلى الكوادر المتخصصة التي تعمل على رفع الوعي السياسي لدى المجتمع من خلال جملة من النشاطات والأعمال والمساهمات كلاً حسب اختصاصه الدقيق، فعندما يعطى العمل لأصحاب الاختصاص نجد الإبداع والرقى في انجاز العمل الأمر الذي يحقق الثمرة والنتيجة المرجوة في التنمية والتقدم من وراء هذا التخصص^(١)، مع إيجاد المؤسسات الكفيلة لضمان هذا التخصص والتي تعمل على إيجاد الحلول السليمة الفعالة عند وقوع الخلاف بين الجهات ذات العلاقة، كما يحتاج المجتمع في بنيته العامة إلى متركز ثالث يتمثل في القدرة على تحقيق الوحدة بين لبنات المجتمع وبناء الانسجام بين طبقاته جميعاً وإزالة التوتر بين أفرادها، وقدرته في الاستجابة لمتطلبات الشعب والأمة والقدرة على التكيف ومواجهة التحديات، وهذا هو دور العقلاء والحكماء من الناس، وهنا يبرز دور المثقف للقيام بدوره الحقيقي في التنمية والتغيير^(٢).

وتستنتج الباحثة مما تقدم أن الخلل الذي يصيب إحدى هذه المراكز يؤثر سلباً في مسيرة التنمية السياسية، وقد يؤدي إلى انهيار النظام السياسي الحاكم أو تراجع شعبيته، ومن أبرز المصاديق ما حصل ويحصل للأنظمة السياسية في الدول العربية، التي حكمت بالبطش والقوة وتفردت بالسلطة حتى صارت مثلاً للدكتاتورية بغض النظر عن نوع النظام السياسي المعتمد فيها جمهوري، برلماني، ملكي، فهي لم تراعي متطلبات الجماهير وحاجاتها، وخلقت فجوة بينها وبين شعوبها، حتى أصبحت السلطة في عزلة تامة من الجماهير التي لا ترى سوى مصالحها بالحفاظ على السلطة بشتى الوسائل والطرق المشروعة وغير المشروعة، حتى طفق الكيل بتلك الشعوب فانفضت على دكتاتوريات الحكم مطالبة بالإصلاح والتغيير الذي لا بد منه وإن طال عليه الأمد.

(١) يعقوب عزيز قادر، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٢) الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥، المادة (١٦).

المبحث الثاني

مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بالمؤسسات غير الرسمية

بعد عام ٢٠٠٣

أولاً/ الأحزاب السياسية

يمكن تعريف الحزب السياسي "خزان اجتماعي لمجموعة من الأفكار السياسية في منطقة من المجتمع، إضافة لما تؤديه بوصفها قناة سياسية حيث تتجمع هذه الأفكار فتتساب إلى داخل نظام الدولة فتدير عملية السياسة في النظام، وبذلك يعمل الحزب على حفظ استقرار واستمرارية عمل الدولة"^(١)، ويعرفه بأنه: "مجموعة طوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد، ترتبط فيما بينها بنظم تنسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب"، كما ويعرف الحزب السياسي فهو: "الهيئة المنظمة الناطقة بلسان أفراد مجتمع نشيط سياسياً، وهؤلاء هم الذين تهمهم السيطرة على القوة الحكومية والذين يتنافسون مع جماعة أو جماعات أخرى تحمل وجهات نظر مغايرة من أجل التأثير الجماهيري"^(٢).

وهناك فريق آخر من المفكرين السياسيين ينظر إلى الحزب السياسي على اعتبار أنه اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق الانتخابات أو غيرها من طرق أخرى، ولان دراسة الحالة هذه في دولة نامية مثل العراق، تجد الباحثة نفسيهما ميلان للأخذ بما جاء في التعريف الأخير الذي يشير بوضوح إلى ارتباط الأحزاب السياسية بنظام الحكم في الدولة، النظام الذي يشكل البناء السياسي الفوقي، وهو الذي يقرر ماهية الأحزاب السياسية ويحدد مهامها وأطر نشاطاتها وتفاعلاتها. أما التعريفات الأخرى السابقة الذكر فهي تندرج أكثر على الدول المتقدمة حيث ترتبط الأحزاب السياسية بمفهوم الديمقراطية والتنافس الحر على السلطة وتشكيل الحكومات، كما وتلعب فيها الأحزاب دوراً هاماً وبارزاً في تحديد الإطار الفكري العام لنظام الحكم وصنع القرارات فيه^(٣).

(١) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٣م، ص ٢٤.

(٢) عبد المجيد علي العزام، محمد عوض الهزايمة، اتجاهات الحزبيين وغير الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي (دراسة استطلاعية مقارنة)، مجلة المنارة، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٨٨.

(٣) عبد المجيد علي العزام، محم عوض الهزايمة، مصدر سابق، ص ٨٩.

وبالرغم من جوانب التفاوت في التعريفات السالفة الذكر لمفهوم الحزب السياسي، إلا أن جميعها تشير إلى عدد من العناصر التي من الضروري توفرها لوجود الحزب السياسي وتتكون من: العنصر البشري، والتنظيم، والهدف، والوسيلة. فوجود الحزب السياسي يتطلب بالضرورة وجود مجموعة من الأفراد يلتقون على أهداف وأفكار محددة، ويرتبطون في ما بينهم بنظام يخضعون له، ويسعون للوصول إلى السلطة من خلال وسائل مشروعة ضمن حدود القانون، وذلك من أجل تحقيق أهدافهم وبرامجهم^(١).

أدت الاحزاب السياسية من الناحية التاريخية دوراً في التحولات السياسية. وذلك لأهمية دورها التعبوي في التنمية السياسية. فتدهور وضعف الاحزاب بسهم في تكريس التغليب أكثر مما يسهم في التخلص منه. فبالرغم من تطور السياسات وتعدد الانظمة التابعة لها بقيت الاحزاب السياسية السمة البارزة لها. واللاعب الرئيسي فيها^(٢). لقد سادت الساحة العراقية بعد تحول عام ٢٠٠٣ ظاهرة التعددية الحزبية المفرطة. وظاهرة التنافس الحزبي بعد غياب دام ٣٥ عاماً، وعليه فإن القوى الحزبية والسياسية بمختلف مشاريعها قديماً وحديثاً. السرى والعلمي فيها تتمتع اليوم بحرية القول والعمل العلني في العراق. لكن ما يعيق الخطوات باتجاه الديمقراطية من وجهة نظر البعض هو ما يلي^(٣):

أ- غياب احزاب منظمة لها وجود وهيكل تنظيمي حقيقي.
ب- ضعف الوسط الديمقراطي. وعدم امتلاكه للمؤسسات أو القدرة التنظيمية لتعبئة الجماهير أو التنافس مع التيارات الاخرى.

ت- قلة التخصيص المالي لدعم العملية الديمقراطية.

ث- تقويض نظام المحاصصة القائم على الطائفة والعرق للأمل في انجاز مواطنة عامه. فضلاً عن مخلفات تركه الارث الاستبدادي للنظام السابق وتأثيره السلبي في عملية التحول الديمقراطي في العراق، وانطلاقاً من خطورة الاوضاع العراقية المرافقة لعملية لتحول. وخوفاً من استغلال اية جهة للتعددية يتعين طرح بديل وطني لمجتمع عربي يجمع بين الوحدة الوطنية التي تتضمن رابطة المواطنة وعدم التمييز، فالتعددية والتنوع في المجتمع العراقي. وفي الاوضاع الاستثنائية التي تمر بها الدولة نطلب من كل طرف ومكون سياسي ان يدرك ان له دور في بناء العراق وهذا يقتضي

(١) عبد المجيد علي العزام، محم عوض الهزايمة، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٢) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية: الاحزاب والمجتمعات والحركات السياسية والقومية والدينية في العراق بيروت مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠١، ص ٨٤.

(٣) رند رحيم، مراقبة الديمقراطية في العراق، تقرير رقم (١) عن الوضع في العراق. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٣، ص ٨٠-٨٣.

حصول نوع من التوافق الوطني مع تجنب الاقصاء والتهميش وانتهاج التسامح كشرط من شروط تحقيق الوحدة الوطنية^(١).

إذ مازالت الأحزاب السياسية العراقية وبمختلف تياراتها تعد أحزاباً ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير واضحة. وخطاب سياسي تقليدي. ونخبها غير كفؤة في الاعم الاغلب، ومن ثم فإن الاربك الذي نعانيه الساحة العراقية يقع جزء كبير منه على عاتق تلك الأحزاب لا سيما في سياق التأسيس لمحاصصة الطائفية في توزيع المكاسب السياسية^(٢). وتتطلب السيرة الديمقراطية الصحية وجود احزاب سياسة ديمقراطية تقوم علي القيام والمبادئ الوطنية وتكون متفقة قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء في اطار الحزب أو السلطة. والقبول بالانتقال السلمي للسلطة في ظل توفير الية انتخابات حرة. وتلتزم فعلاً بحقوق الانسان. فضلاً عن القبول بالتعددية إلا ان التعددية هنا لا تعني تركيز الانقسامات الاثنية والمذهبية والطائفية والقبلية. كما ان الاقرار بالحقوق الثقافية لجميع التنوعات اللغوية والقومية في البلاد لا يعني القبول بانفصال أو انفصام هذه المجموعات عن بعضها أو عن معطيها الاجتماعي^(٣). ان عدد الاحزاب المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات في العراق بلغ (٢٦٠) حزب سياسي ويجب ان يكون لهذا الاحزاب الدور الكبير في قيادة المجتمع العراقي وان يكون لها الدور الايجابي في تحقيق التنمية السياسية في العراق.

■ مؤسسات المجتمع المدني

تعرف مؤسسات المجتمع المدني علي أنها منظمات تطوعية وغير حكومية وغير هادفة للربح يؤسسها الناس للإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم أو للآخرين في المجتمع ، أيضاً هناك من يعرف المجتمع المدني أنه مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة ومن مهماتها بلورة المصالح، الوساطة والضغط، ولها أهداف أساسية هي الديمقراطية والتنمية ولها ثقافة إنسانية جامعة تتخطى الانقسامات السياسية^(٤).

(١) محمد صبري إبراهيم، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي. المعوقات والحلول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ٣٨.

(٢) عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٣٥.

(٣) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق - الموارد التاريخية والاس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت، دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٣، ص ٢٤- ٢٥.

(٤) مصطفى محمد قاسم، غانم بن سعد الغانم، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، المجلد ٤٦، العدد ٢، ٢٠١٩، ص ٤٢.

برز مفهوم المجتمع المدني في إطار أفكار ورؤى بعض المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي تعتمد أفكارهم أساساً على إن الإنسان يستمد حقوقه من الطبيعة لا من قانون يضعه البشر وهذه الحقوق لصيقة به تثبت بمجرد ولادته . وإن المجتمع المتكون من اتفاق المواطنين قد ارتأى طواعية الخروج من الحالة الطبيعية ليكون حكومة نتيجة عقد اجتماعي، اختلفوا في تحديد أطرافه والمفهوم المستقر للمجتمع المدني يقوم على أساس انه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطياً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظم القيمة في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من جهة أخرى ، وبهذا المعنى فإن منظمات المجتمع المدني تساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها والياتها . فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبتثيق الوعي فيه وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون، وتلعب مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته دوراً فاعلاً ومهماً في تنمية المجتمعات خاصة في المجال الخيري والمشاركة الاقتصادية والسياسية ، وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني أدواراً كثيرة من التحولات الديمقراطية في المنطقة خلال المرحلة الراهنة، إذ أصبحت تساهم في المشاركة بتقديم الخدمات للمواطنين في مرحلة التحول والانتقال الديمقراطي، وهذا ما اعطى لها أهمية في زيادة وعي المواطنين وتوجههم نحو هذه المؤسسات^(١). إن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم من خلال تعزيز الثقافة المدنية، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية ، ثقافة خلق المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرًا على النخب الحاكمة^(٢)، والمجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سليماً وتعميق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع.

(١) علي بن سليمان بن سعيد الدرهمي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٩٥.

(٢) ايمان حسن، الثقافة المدنية في امانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٨، ص ٨٧.

المبحث الثالث

أزمات التنمية السياسية في العراق

ان ما هو جوهري وضروري في عملية التنمية السياسية ، يكون لمعرفة كيف يواجه المجتمع أزمات التنمية السياسية منذ ظهورها حتى زوالها، لأن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات وتمزقات يمر بها المجتمع، ولما كانت هذه الازمات السياسية تتجلى بصفة كبيرة وجليّة في دول العالم الثالث فإننا سوف نتطرق لها في هذا الاطار بإيجاز إذ عادة ما اعتبرها الباحثين من سمات التخلف السياسي.

أولاً/ أزمة الهوية

تعني أزمة الهوية ان الولاء السياسي للفرد داخل كثير من دول العالم الثالث، انما يتجه إلى جماعته العرقية أو الاولى، وبذلك انتفاء الولاء السياسي الموحد، الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين افراد الجماعات المشكلة للمجتمع^(١)، وليس من شك اننا نعاني بالعراق من أزمة عميقة تفرعت عنها كل الأزمات اللاحقة أنها أزمة الهوية الوطنية التي نشأت مع تفكك الدولة العثمانية وانهيارها وتشكيل أول نواة للدولة العراقية الحديثة فالمعروف أن الإسلام لم يكن ليقر لأمة بأي شكل من أشكال الهوية الوطنية لأنه يؤمن فقط بهوية العقيدة التي ينضوي تحتها كل مسلم أيّا كان مكانه أو شكله أو لغته فأهل الإسلام مميزاتهم الخاصة بهم، والتي تجعلهم كلهم تحت مسمى واحد ومعتقد واحد قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾^(٢).

أن مشكلة العراق المعاصر هو أنه وقع بين فكي كماشة الانتماء الوطني والعروبي وفي كلاهما كان الدين والطائفة القاسم المشترك لتعميق هذه المشكلة فهو صراع بين هوية العراق العراقي وهوية العراق العربي وهو صراع قديم أوجده ذلك الشكل الهزيل الذي رافق مرحلة التأسيس للدولة العراقية في العام ١٩٢١ ولقد ترسخت الهوية العميقة بين المفهومين بعد العالم ٢٠٠٣ ووصول الأحزاب الدينية إلى سدة الحكم ، لنأخذ بشيء من مفهوم الوطنية كما عرفته الأمم المتحدة في مؤتمر اليونسكو المنعقد في مكسيكو في العام ١٩٨٢ فالوطنية كما يعرفها المؤتمر (هي

(١) حسن عبد الحميد ، التغيير الاجتماعي والتنمية ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ١٩٩٧، ص٢٣.

(٢) سورة الانبياء ، الآية (٩٢).

جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعنا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، وإن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته والتي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية^(١).

أن السمات التي أشار إليها التعريف هي جزء حيوي من الواقع الروحي والفكري والثقافي للعراق والعراقيين لكن للأسف هناك من يجد في الطائفة وليس بالعراق عراقيته وهناك من يجد بالقومية وليس بالعراق عراقيته، ومن المؤكد أن العراق لم يكن نتاج ديني لا بأثرة ولا بتأريخه فالدين متمثلاً بالفتح الاسلامي دخل العراق بعد ما يقارب الاربعة الاف سنة من وجود العراق الذي عرف ببلاد ما بين النهرين أو بلاد الرافدين وهو بطبيعة الحال لم يكن جاهلياً كما هو الحال بالجزيرة العربية فلقد سبقت حضارة سومر وبابل واكد وآشور الفتح الاسلامي بعصور متقدمة فعلى ضفاف هذه الارض زرعت الارض ومدت قنوات الري وشرعت القوانين وكتبت الحروف واخترعت العجلة، فالعراق لم يكن عربياً بنشأته فلاقوام التي أستوطنته في فجر التاريخ هي بالأصل أما أقوام محلية أو مهاجرة من شمال العراق كما يؤكد ذلك المؤرخ طه باقر: (أن السومريين لم يأتوا من جهات بعيدة خارج البلاد وإنما كانوا أحد الأقوام الذين عاشوا في جهة ما من وادي الرافدين في عصر ما قبل التاريخ ثم استقروا في السهل الرسوبي منه في حدود الالف الخامس قبل الميلاد أو بعد ذلك الزمن عندما أصبح هذا السهل صالحاً للسكنى)^(٢).

كذلك يذكر المؤرخ البريطاني هنري فيلاد أصل سكان العراق فيقول: (ن سكان الاهوار هم النسل المباشر للسومريين الذين عاشوا في العراق قرابة خمسة الالاف عام خلت، وانهم دفعوا للحياة في الأهوار لغرض الحماية)^(٣).

ويقول الجاحظ في كتابه البيان والتبيين أن اعداد العراقيين كان يقدر أبان الفتح الاسلامي بـ ٧ ملايين نسمة أكثرهم لم يكونوا يجيدون اللغة العربية حتى القرن الثالث الهجري، أن هذا العراق العراقي لم يصنعه الفتح العربي الاسلامي ولم يصف له من شيء بقدر ما اخذ منه الكثير الكثير فلقد كانت تقطن هذه الارض أمة

(١) خضير عواد، العراق وازمة الهوية الوطنية، الحوار المتمدن - العدد ٤٣٩٦، ١٧/٣/٢٠١٤، ١٤:٠٧

منشور على الرابط التالي: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405896>

(٢) طه باقر، مقدمة في ادب العراق القديم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٤، ص ٨١.

(٣) شاكر مصطفى سليم، الجبايش، دراسة انثروبولوجية لقرية في اهوار العراق، اطروحة دكتوراه في الفلسفة (غير منشورة)، مقدمة لجامعة لندن، ج ١، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦، ص ٢٥.

منتجة متحضرة قدمت للعالم اللغة والحضارة والكتابة والصناعة والقوانين حين كانت الجزيرة العربية وأصقاع شاسعة من العالم تعاني من الجاهلية والتخلف والبداءة كان من سوء حظها أن تكون ساحة قتال بين قوى متناحرة مرة بين العرب والفرس ومرة بين العثمانيين والفرس ومرة بين المغول والعثمانيين ، أنها مهمة غاية بالصعوبة أن تجعل العراقي يشعر بوطنيته بعد ان أجبرته الظروف القاسية أن يتخلى عن تاريخ عمره يقدر بأكثر من سبعة الاف عام فالوطنية بأوج ازدهارها وهي تقارع الاحتلال الانكليزي لم تستطع أن تخلع رداء الدين والتدين وأماننا هذا النموذج من التصور الديني للوطنية كما صاغه المرجع الديني السيد محمد تقى الشيرازي في العام ١٩٢٠ وقد صدر بشكل فتوى رداً على مشروع الانتداب الانكليزي للعراق يقول السيد الشيرازي بفتواه: (لا أحد من المسلمين أن ينتخب أو يختار غير المسلم للأمرة والسلطنة على المسلمين)، ويعلق السيد علي الوردي على هذه الفتوى بما يلي: (ان هذه الفتوى كانت عملاً أساسياً في تطوير الوعي السياسي بالعراق فهي قد جعلت الدين والوطنية في إطار واحد وهذا جديد لم يكن الناس يألفونه من قبل وبذا أصبح الوطني متديناً والمتدين وطنياً)^(١).

ثانياً/ أزمة الشرعية

جوهر الشرعية هو قبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ان يحكمهم، وان يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة، ومفهوم الشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الاسلامي، فالبيعة كما يقول المفكر "عبد الرحمن ابن خلدون" : "اعلم ان البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به الامر على المنشط والمكروه"، كما ويرى بعض الباحثين ان شرعية يمكن ان تسند من واحد او اكثر من مصادر ثلاثة وهي التقاليد الزعامة الملهمة، والعقلانية القانونية^(٢).

ونستنتج مما سبق بأن أزمة الشرعية تعني افتقار القيادة السياسية إلى رضى الجماهير ورغم ذلك تستمر تلك القيادة في الحكم واصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعياً فضلاً عن العجز للرد على الطلبات الوافدة إليها، كما أن المؤسسات

(١) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، الجزء الخامس، ص ١٠٤.

(٢) ابراهيم سعد الدين، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،

١٩٨٧، ص ٢٠٥.

تفتقر للشرعية كونها امتداداً للمؤسسات السياسية التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية، وهي بذلك لا تتلاءم مع بيئة وظروف البلد بعد الاستقلال ، كل هذا مما ريب فيه من شأنه ان يعرقل عملية التنمية السياسية في العراق وهذا نظراً للخلل الموجود في الطبقة " الفوقية" الحاكمة.

ثالثاً/ أزمة التوزيع

تعني وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره، وهذا الاختلال في التوزيع أما يكون ناتج عن ندرة او عدم العدالة في التوزيع ، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف، وكثيراً ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي^(١). وبالتالي على مسؤولين العراق ان يكون عادلاً في توزيع الموارد الاقتصادية لهدم خلق فجوة بين المواطنين.

رابعاً/ أزمة التغلغل

يقصد بالتغلغل التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر ارجاء الاقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله ، ويتحدد او يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين^(٢):

البعد الاول: هو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم ، دون الحاجة إلى القوة ، ويجب تطبيق ذلك في العراق لأنه الاساس في نجاح ادارة الدولة.

البعد الثاني: وهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميولكم المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم ، دون الحاجة إلى القوة.

كما يشار إلى هذه الازمة ايضاً بأنها " ازمة ادارة " وتنصب على مدى كفاءة الجهاز الادارة للدولة في التغلغل في اجزاء المجتمع المختلفة ، واذا نظرنا إلى واقع دول العالم الثالث تتجلى لنا هذه الازمة نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية احياناً ، أو ضعف القدرة على التحكم في رعاياها لوجود ازمة هوية.

(١) ابراهيم سعد الدين، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

(٢) عائشة عباس، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

خامساً/ أزمة الاندماج

الاندماج هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية والعرقية وادماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة ، وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان اداء النظام السياسي جيد، والعكس صحيح وعليه فمشكلة او ازمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله باعتبار انه نظام روابط متفاعلة ، فيما بينها وازمة الاندماج على حد تعبير "لوسيان باي" هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل^(١).

سادساً/ أزمة المشاركة

ان المشاركة السياسية كما سبق وان ذكرناها سابقاً تمثل احدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فإن غيابها او عدم فعاليتها يؤدي حتماً إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في العالم الثالث، والمشاركة السياسية تتحدد او يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد إذ ان هذا الاخير يمكن له تضيق فرص المشاركة السياسية ، اذ كان نظاما غير ديمقراطي كما يمكن له فسح المجال لكل الاطراف النشطة في المجتمع (الاحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني) أو الشعب بصفة عامة للمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات^(٢). وهذا ينطبق على العراق بصورة كبيرة من خلال اجراء الانتخابات لمجلسي النواب والمحافظات.

(١) عائشة عباس، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٢) ابراهيم سعد الدين ، مصدر سابق، ص ٢٠٥.



الفصل الرابع

المحددات الجغرافية للتنمية السياسية في العراق

الفصل الرابع

المحددات الجغرافية للتنمية السياسية في العراق

■ تمهيد :

تعد التنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعدد التوجهات تسعى إلى إيجاد نظم تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة، وذلك ضمن معايير؛ أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعاً سياسياً متماسكاً تحكمه هوية مشتركة وانتماء لنظام سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الأطياف في إطار وطني، وثانيها تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع منسجماً مع النظام السياسي ويحقق له هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب، وثالثها المشاركة السياسية بحيث يحقق النظام السياسي المشاركة من خلال القنوات المناسبة وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية مستمرة وفعالة وحرّة ويشعر المواطن أنه جزء أساسي في البناء السياسي للبلد، ورابعها التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمحصلة لعملية المشاركة.

إذ تلعب جميع الدول المجاورة للحدود العراقية دوراً كبيراً في بناء الدولة سواء كان دوراً سلبياً أم إيجابياً في جميع النواحي من استقرار واقتصاد الدولة وبناء العلاقات الثنائية بين الدولتين والمصالح المشتركة فيما بينهما داخلياً وخارجياً. لذا سوف نتناول في هذا الفصل المحددات الجغرافية للتنمية السياسية في العراق الداخلية والخارجية .

المبحث الاول

المحددات الداخلية للتنمية السياسية في العراق

أولاً/ المحسوبية

تعد المحسوبية من اسوء امراض الفساد في العالم أجمع إذ لايمكن أن يخلوا مجتمع من المجتمعات في دول العالم الاول مستثنى من هذه الظاهرة وانتشار المحسوبية واستغلال النفوذ والوساطة والرشوة كلها تعد من صور الفساد الخطيرة^(١)، وأن اسباب المحسوبية كثيرة جداً وهي بمجملها تعبر عن حقيقة الواقع الاجتماعي والثقافي والديني للمجتمع وماهية القيم السائدة ، ومما لا شك فيه ان انتشار أي ظاهرة سلبية في المجتمع أما ان يجري بعلم قادة هذا البلد أو من دون علمهم، وأما ان يتخذ النظام بحق مظاهر الفساد هذه اجراءات تأديبية أو يلجأ إلى الصمت والتغافل، فإذا كان النظام مؤيداً للفساد الاداري او متخذاً موقف الصمت، أو أنه يحاسب المعارضين له ويسكت عن الموالين إليه، فهو يمارس المحسوبية بأعلى صورها، ولن نتوقع علاج مثل هذه الظاهرة أبداً، وان كانت من معالجات ذات قيمة أو جدوى فهي لا تتجاوز نطاق دائرة أو مؤسسة يتصف مسؤولها او مديرها بالنزاهة والامانة^(٢).

والناس تقبل على ممارسة المحسوبية او أي شكل من أشكال الفساد الاداري لأسباب كثيرة، وكذلك مخالفة القوانين والتعليمات وشرائع الأديان، عند افتقار للوزاع الديني، وعند خشيتها من المسألة القانونية، إذن نحن امام سببين رئيسيين : هما انعدام الوزاع الديني المعبر عنه بضعف أو انعدام التربية الدينية أو التربية الصحيحة، وانعدام العقوبات او عدم الخوف من تطبيق القانون^(٣).

ويعاني العراق من ظاهرة المحسوبية بشكل كبير خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ وبدأت هذه الظاهرة بالانتشار على نطاق كبير مع غياب القانون وفقدان التمسك بالقانون.

ثانياً/ المحاصصة السياسية

لا يمكن لصفة المحاصصة أن تقف عند حدود العمليات الحسابية وانما هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة جميعها تنبثق من نقطة مركزية وتلتقي عندها ، هذه النقطة المحورية اسمها الوطن، المحاصصة هنا منهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر

(١) احمد عبد الجبار كسار الجنابي ، المحسوبية والوساطة وأثرها في الفساد الاداري والاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، العدد ٣٥، ٢٠١٤، ص٦٢.

(٢) عصام محمد عمران، الواسطة والمحسوبية بين الواقع والتجريم ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا ، فلسطين، ٢٠١٨، ص١٧.

(٣) احمد عبد الجبار كسار الجنابي، مصدر سابق، ص٦٣.

الانتخابات في المشاركة في الحكومة وفي تحمل مسؤولية تضامنية في قيادة دفة البلاد وإدارة شؤون الدولة ، فكرة المحاصصة السياسية لم يقترحها مفكر سياسي معين ولم تكن مبادرة من حزب ما في دولة محددة وانما هي ضرورة موضوعية افرزتها عملية التطور المادي للمجتمعات العريقة بممارستها السياسية منذ عقود^(١)، أما الآثار الناتجة عن المحاصصة السياسية في العراق فهي بحسب وجهة نظر الباحثة كالآتي :

- ١- تنامي مجاميع مسلحة مدربة مدعومة ومدفوعة من قبل دول اقليمية في العراق تسعى لتحقيق اجندة خاصة وابقاء العراق ضعيفاً.
- ٢- عدم الثقة السائدة في تعامل الاطراف السياسية في العراق ونظرة الشك التي يمارسها كل طرف اتجاه الآخر .
- ٣- الارتراق السياسي والانتهازي لدى البعض لشعورهم انهم في ظل سيادة مبدأ المواطنة لا مكان لها.
- ٤- تمسك كل طرف سياسي عراقي بوجهة نظرة حسب ما يراه بعيداً عن روح التفاهم المشترك.
- ٥- اختيار شخصيات لا تتمتع بالصفات القيادية وليس لهم الخبرة اللازمة على احداث التطوير.
- ٦- تصاعد في المستوى الفساد الاداري والمالي، سواء لعدم القدرة لهذه القيادات من مواجهة واصلاح الامور لعدم اهليتهم.

ثالثاً/ النظام العشائري في العراق

للنظام العشائري في العراق دوراً محورياً كبيراً في بنية وتركيب المجتمع العراقي، فقد أضافت له وأخذت منه الكثير وأصبحت هناك قوالب مجتمعية جاهزة من أعراف وقيم وعادات تقوم على منحى عشائري أثرت بطريقة أو بأخرى في المجتمع وتعد القبيلة التي هي مجموعة من العشائر تكوين اجتماعي يقوم على أساس روابط الدم والقرباة والعادات والتقاليد المتوارثة، حيث يكون الانتماء القبلي وحده التنظيم الأساسي في المجتمعات العربية التقليدية، وهي: "جماعة تربط أعضائها صلات الدم والقرباة ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وأسلوب المعيشة والقيم ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية " وهكذا تتوزع في كل عشيرة الأدوار والتراتب والسلطة ، وممارسة عاداتها وتقاليدها ، والتي تكون على

(١) فايد لبنى ، المحاصصة السياسية وآثارها على الاستقرار الحكومي (دراسة حالة لبنان)، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٤-٢٠١٥ ، ص ١٠.

تماس كبير بالمجتمع الذي تعيش فيه ومؤسساته وبنيتهم المجتمعية، ربما يكون العراق من أكثر البلدان في المنطقة العربية قد وقع لقرون عديدة تحت ضغط الحضارة العشائرية، التي هي معين دائم أُشتقت منه الحضارة المدنية (أي حضارة المدن)، في المبادئ والقيم والتقاليد^(١). وعلى الرغم من أهمية العشيرة في وفد المجتمع بأسس الحضارة بقيمها وتقاليدها، إلا إنها بتسلط نزاعاتها التعصبية قد تحيل المجتمع إلى بؤر للتوتر والصراع والتحزب والتكتل، ففي العهد العثماني استفحلت العصبية العشائرية في المجتمع العراقي وتداخلت معها قيم الجاهلية الأخرى، إذ كانت السلطة الحكومية آنذاك ضعيفة ومتفسخة، وكان الفرد لا يستطيع أن يحمي نفسه إلا بالانضمام إلى أسرة أو عشيرة تحميه وتزود عنه، وبذلك انتشرت قيم الجاهلية المتمثلة بالأخذ بالثأر وغسل العار والدخالة والنخوة وتشجيع الغزو والنهب وغيرها، وجميعها مؤدية إلى الظلم الاجتماعي الممحق لحقوق الأفراد^(٢).

كما لا يمكن لأي أحد أن ينكر أن تعصب هذه القيم له الأثر الأكبر في تهميش أسس المجتمع الأصلية، إذ أنها تعمل على سلخ المجتمع عن كل جادة صحيحة، محاولة زرع ما تراه مناسباً لها في بنية المجتمع؛ مما يؤدي إلى تضارب القيم وتشتت وتصعد معايير وأعراف المجتمع الأصلية، أن النظام العشائري لم يكن وليد المصادفة، بل كان ثمرة ظروف تاريخية وموضوعية ساعدت على تكوينه، من قبيل ضعف الحكومات ولجوء الأفراد واضطرارهم إلى الانضواء تحت جماعة تحميهم. ولم يكن من الممكن أتباع سياسة فعالة لتصفية هذا النظام إلا عن طريق تهئية الأسس الاقتصادية والإدارية لذلك، وإنما إضعافه بعض الشيء، وقد يعود ذلك لقوة العصبية العشائرية والمد البدوي الذي حرص على الانتماء العشائري وزاد من صلابته، بحيث بات كل فرد تقريباً له مرجعية عشائرية تتحدّر أصولها من القيم البدوية والريفية، والتي هي محترمة كثيراً ولا يمكن التنازل أو التخلي عنها بسهولة، حتى وأن تم التسلط عليها يعود الأفراد فيجدوا أن ملاذهم الوحيد هو العشيرة التي التزموا بعباداتها وتقاليدها، لقد كان جزءاً كبيراً من المجتمع العراقي خلال الحكم العثماني ولغاية الأربعينيات ذا طبيعة عشائرية، وقد لعب ذلك الجزء دوراً جوهرياً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في الدولة^(٣).

(١) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة)، بغداد، مكتبة الكندي، ١٩٨٤، ص ٤٥.

(٢) علي حسين الوردي، في الطبيعة البشرية، تقديم: سعد الباز، قم، مكتبة الصفا، دون تاريخ، ص ٤٢.

(٣) نزار توفيق سلطان الحسو، مصدر سابق، ص ٤٥.

إلا إن ذلك لا يعني أنه بعد الأربعينيات توقف تأثير الدور العشائري في العراق بشكل كبير وإنما ضعف وتفاوت بين فترة وأخرى، أي يضعف فترة ويقوى في أخرى وهكذا فبسبب السيطرة الأجنبية والاستعمارية في العراق تحول النظام العشائري إلى أنساق فرعية متخصصة ومتنازعة بعد أن كانت متكافئة ومتضامنة ، ثم تحول كل نسق إلى مواقع سلطوية تختلف عن الأخرى وتحاول السيطرة على الأنساق الأخرى^(١). ولنا أن نرى ما تفعله هذه الخصومات والنزاعات وما تخلقه من توترات قد تؤدي إلى خلق حالات التصادم بين فئات المجتمع . فالعصبية العشائرية تحولت إلى عصبية متسلطة غير متضامنة، تحاول كل فئة منها التسلط على الأخرى والسيطرة عليها أو تهيمشها، لقد مر النظام العشائري في العراق بحالة مزدوجة ومتناقضة، فحيثما تحول الشيخ إلى ملاك بدافع الرهبة أو الرغبة أو كليهما، فإن العلاقات العشائرية كانت قد بدأت بالتفكك ، وذلك ثمرة الصراع الاجتماعي بين الشيخ الملاك من جهة وبين أفراد عشيرته الرافضين للنمط الجديد في العلاقة من جهة أخرى وعن طريق ذلك برزت التناقضات التي أحالت ببذورها غير الصالحة المجتمع إلى فئات متناحرة تحاول كلاً منها السيطرة على الأخرى ، ثم إن هناك جانباً آخر يتضح فيه موقف العشيرة وقدرتها على تقدم البلد أم تأخره. حقيقة أن الأمر يتوقف على أفراد تلك العشيرة ومدى وعيهم وثقافتهم وتقبلهم للآخر، وهل هم من أصحاب العادات البالية التي تنظر بعين الاحتقار والقدرية لكل شيء، أم أنهم من الأفراد المعتدلين نوعاً ما مع الحفاظ على التراث العشائري، ففي العراق ربما تكون القيم العشائرية وأن كانت مفيدة في كثير من الأمور، فإنها ربما قد همشت أسس كثير من مراحل التقدم ، التي كان من الممكن أن يقفز بها المجتمع العراقي إلى أمام، وتلك كلها تدور حول الانفتاح وهل يجوز وهل هو بعقلانية أم تخبط ؟ وهل يخالف القيم والمبادئ العشائرية ، ولماذا الخوف من التقدم ، والتحجر والنبات على القيم نفسها القديمة .

أن كل ذلك قد تأتى من قضية العصبية التي مارستها الكثير من عشائر العراق على امتداد تاريخه على الرغم من أنها قد تلاحت في أحيان أخرى وحقت قفزات في سلم الحياة السياسية للعراق فلما كانت العصبية هي كناية عن تضامن طبيعي بين أفراد ينظم اجتماعهم الشعور بالانتماء والتكاتف والتعاون مع جماعة معينة على أساس قرابة الدم والاشتراك في المذهب والدين والأعراف^(٢)، فتلك الأمور قد جنحت إلى نواح أخرى تمثلت بتحول التضامن والتكاتف من إيجابي في أغلب الأحوال إلى سلبي متمثلاً بتضامن ضد عشائر أخرى ومحاولة فرض قيم بالية على المجتمع، والتمسك بكل قديم دون الأخذ بالتطور والتقدم، أن عصبية

(١) معن خليل عمر، رواد علم الاجتماع في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٠، ص٨٨.

(٢) نزار توفيق سلطان الحسو، مصدر سابق، ص٤٥ .

العشيرة قد تقوم على منحى سلبي إذ تقوم بادئ ذي بدء بالفصل بين الأنا والآخرين ثم وعلى مستوى أعلى تُقسم الناس إلى نصفين متعارضين - القرابة واللاقرباة والعشيرة والعشيرة المعادية لها ، والإسلام واللااسلام الخ^(١) .

ونستنتج من ذلك ان عدم قدرة العشيرة كتكوين على أحياء وإنهاض مجتمع مع وجود هكذا أنساق والسير على مثل هذه الأعراف، فعندما تتكتل العشيرة معناه انفرط عقد التعاون والتكاتف بين المجتمع ككل، ويصبح التضامن داخلها ربما مستغلاً لأغراض سلبية، ويُعبّر عنها بأنها متماشية مع عرف العشائر فلا تقبل العشيرة ما يؤثر على قيمها حتى وأن كان لصالحها وللمجتمع وإنما قد تستبد برأيها فارضة كل قوتها حتى وأن بذلت دماءها لغرض الثبات وعدم التغيير .

رابعاً/ المحددات الاقتصادية

١ - النفط:

للقطاع النفطي في العراق دور رئيسي في اقتصاد الدولة بعد التأميم وإلى الان ، وازدادت أهميته وتضاعف الانتفاع منه أكثر وأكثر في الظروف الحالية، وان الاهمية الفائقة لموارد نفط العراق ترجع بالدرجة الاولى إلى المؤهلات غير المحددة التي يقدمها النفط في الوقت الحاضر لرفع مستوى المعيشة في الدولة، يرتبط النظام السياسي والنظام الاقتصادي للدولة بعلاقات تأثير متبادل، ويمكن أن يدفع تغيير النظام السياسي في دول العالم غير المتقدم إلى إحداث تبدلات جذرية في النظام الاقتصادي، إذ أن تبني الاشتراكية على سبيل المثال يقود إلى إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج وسيطرة الدولة عليها، وتركيز معظم الموارد الاقتصادية بيدها ويؤدي ذلك إلى إقامة نظام سياسي شمولي، للترابط بين إحتكار السلطة السياسية والسيطرة على الموارد الاقتصادية ولا يمكن في هذه الحالة توقع قيام نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ويؤمن بالتعددية والتنوع ويحترم حقوق الانسان، ويُفرض خضوع إدارة النظام السياسي، وتوجهاته لرغبات القائمين على السلطة وابتعادهم عن النظام المؤسسي إلى عدم قدرة النظام الاقتصادي على التعاطي مع المتغيرات الاقتصادية وإستشراف المستقبل، لذلك يميل أصحاب المشروعات والافراد إلى الاستثمار في المشروعات المضمونة والسريعة الربح والتي يمكن تصفية أصولها بسرعة فتنتشوه الاستثمارات الانتاجية التي يمكن ان تدعم النمو والتقدم الاقتصادي^(٢).

(١) نزار توفيق سلطان الحسو، مصدر سابق، ص ٤٥ .

(٢) حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، جمهورية العراق دار الرشيد للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ ، ص ٢٣٢ .

وتبرر النظريات المستندة إلى الفكر الشراكي تدخل الدولة المباشر في كافة المجالات الاقتصادية، بالقول بأن التنمية لا تحقق إلا من خلال هذا التدخل، وقدم هذا التبرير الذريعة للنخب الحاكمة في بلدان العالم غير المتقدم للتمسك بالسلطة والاعلان بان الهدف هو تحقيق التنمية مع إغفال مسألة الديمقراطية، إلا أن الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بهذه البلدان فسحت المجال لطرح مسألة الديمقراطية التي حركتها عوامل فشل الدولة في تحقيق التنمية التي أكسبها تطور مفهومها بعداً إنسانياً بوصف الديمقراطية وحقوق الانسان من الدعائم الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي الذي يرتكز على الحرية الاقتصادية ودور القطاع الخاص كشرطين ضروريين لتحقيق الكفاءة في ادارة الموارد، وقد ظهر مفهوم التنمية مع ظهور مفهوم التخلف في اطار توجهات فكرية لفهم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي كانت خاضعة للاستعمار، بهدف تمكين تلك البلدان من التطور واللاحق بالبلدان المتقدمة، وكان الفكر الاقتصادي يركز قبل ظهور مفهوم التنمية على مسألة النمو الذي يعني الزيادة والتوسع المستمرين في انتاج السلع والخدمات^(١).

وتمثل التنمية الوسيلة التي تتمكن المجتمعات من خلالها من مواجهة عوامل تخلفها وتحقيق التقدم، وهي عملية متواصلة يجري بموجبها توجيه جهود الدولة والمجتمع لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي للأفراد، وخفض نسبة البطالة والفقر وتوفير التعليم، وهي عنصر اساسي للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويرتبط بمفهوم التنمية مفهوم التنمية البشرية وتعني عملية تطوير وتوسيع قدرات وخبرات أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى مرتفع من الانتاج والدخل مع التمتع بحياة طويلة وصحية وتوفير التعليم، والمفهوم ذو الصلة بهذا الجانب هو التنمية المستدامة وهي عملية تطوير المدن والمجتمعات والموارد التي يجب استثمارها بطريقة مثلى لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة وحق الاجيال القادمة على تأمين متطلبات حياتها^(٢).

وتتسم التنمية ومساها في بلدان العالم غير المتقدم ومنها العراق بخصائص تنعكس سلباً على إدارة الثروة ومواردها وهي^(٣):

– عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي لأعتماده على اسعار المواد الاولية المصدرة، والمساعدات والقروض، المتقلبة وغير المستقرة.

(١) نجيب عيسى، الفقر في الوطن العربي، منظمة العمل العربية، عمان، ١٩٩٥، ص ٢.

(٢) الامم المتحدة، التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.un.org/ar/development>.

(٣) نجيب عيسى، الفقر في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٧.

- تمحور التنمية حول الدولة كسلطة سياسية وأجهزة إدارية، فالتنمية من صنع الدولة وترتبط بها، وتُقصي النخب الحاكمة القطاع الخاص وتكرر دوره في التنمية، إذ ترى فيه هذه النخب المتسلطة عدواً لها، وقد عملت على جعل القطاع العام ركيزة الاقتصاد، وفرضت القيود على حرية السوق، وإعتمدت أساليب التخطيط المركزي الشامل، والمركزية مدخل لسوء ادارة الموارد في البلد.

لقد أدى سوء التصرف بالثروة وعدم العدالة في توزيعها إلى إحداث تراتب طبقي فظهرت فئة قليلة غنية إستحوذت على نسبة عالية من الثروة مقابل فئات وشرائح اجتماعية واسعة محرومة، وأدى التدهور في معدلات التبادل التجاري، وتراجع أسعار المواد الأولية المصدرة ومن ثم تدني العوائد المالية للدول المصدرة لها، إلى تصاعد قيمة مستوردات هذه البلدان من السلع الوسيطة ووسائل الانتاج المستخدمة^(١)، ويحفز وجود الثروة النفطية الحكومات في بلدان العالم غير المتقدم للابتعاد عن النظام الديمقراطي والميل إلى الاستبداد والتسلط، إذ يسمح وجود هذه الثروة للسلطة ببناء أجهزة القمع والقسر التي تُسخر للبقاء في السلطة وإدامة وجود النظام السياسي على حساب جميع الاهداف الاخرى، فتتحرر الدولة من رقابة المجتمع ومن آليات الرقابة والمحاسبة الرسمية، كما تُغذي هذه الثروة وسوء استخدامها النزعة المسلحة وعسكرة المجتمع فتغلب صفة العنف على حل المشكلات الداخلية والخارجية على حساب الحوار والعقلانية والخيارات السلمية، ويمثل هذا الواقع محصلة للسلطات غير المحدودة للقابضين على السلطة والتي تتبع من التحكم بالثروة دون مسائلة ورقابة ومحاسبة، لذلك لم ينعكس وجود الثروة النفطية إيجاباً على إقتصادات هذه البلدان ونظمها السياسية بل أدى إلى معاناتها من الفقر وإنخفاض معدلات النمو وبطئ معدلات التنمية وتدني مستويات التنمية البشرية فضلاً عن استئراء الفساد، ويزداد إبتعاد الدولة الريعانية عن الديمقراطية مع تزايد العائدات المالية لتصدير النفط حيث تتجسد سوء ادارة الثروة وتوزيعها وانعدام العدالة في التوزيع في التباين الكبير في توزيع عائدات الريع الذي تحصل فئة صغيرة تمثل الطبقة الحاكمة والمقربين منها على القسم الاكبر منه ويوزع الباقي على غالبية أفراد المجتمع، وقد وفرت الثروات النفطية والتحكم بها، القدرة للدولة الريعانية على فرض نمط من العقد الاجتماعي بينها وبين مواطنيها، ويحصل المواطنون بمقتضى هذا العقد على منافع مادية مقابل ولائهم للنظام السياسي وقبولهم بالخضوع له^(٢)، وتعمل مثل هذه الدولة على إفهام مجتمعيها بأن ما يحصل عليه مرتبط ببقاء النظام القائم، وبما أن هذا النظام لا يجبي الضرائب

(١) جورج قرم، التنمية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

من مواطنيه لذلك لا حاجة لمسائلته، او فرض رقابة على سياساته، فتنحصر الدولة النفطية بوجود الإيرادات المالية النفطية من القسم الأكبر من مسؤولياتها السياسية تجاه مواطنيها، وبذلك تكون غير مسؤولة امامهم، في الوقت الذي يعتبر المواطنون انفسهم مسؤولين امام الدولة^(١).

٢ - الاقتصاد الريعي

يكون إقتصاد الدولة ريعياً عندما تشكل العوائد المالية المترتبة على تصديرها لمورد طبيعي إلى الاسواق الدولية نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الاجمالي، ويشكل الريع مصدر الاقتصاد وتستحوذ عليه الدولة وتعيد توزيعه، ويوفر الاقتصاد الريعي مداخيل للسكان من دون مشاركتهم في النشاط الانتاجي وخلق الثروة، وتعد الدول النفطية دولاً ريعية، وتكون نسبة مشاركة السكان في تحقيق الريع (٢-٣%) في حين تشكل مداخله اكثر من (٩٠%) من إيرادات الخزينة في هذه الدول^(٢). ويتسم الاقتصاد الريعي بخصائص تميزه عن بقية الاقتصادات وكما يلي:

أ- ضعف العلاقة بين النشاط الانتاجي الداخلي وبين العوائد المالية المترتبة على تصدير النفط، ولا ترتبط هذه العائدات بعلاقة مع تكاليف الانتاج المحلي، وتكون مساهمة الدولة واسعة في النشاط الاقتصادي الذي يتمحور حول هذا المورد، فضلاً عن الدور الضعيف للإيرادات الداخلية مثل الضرائب، مما يحد من قوة الادوات التوزيعية للسياسات المالية في الدول الريعية فتضطر للدولة للدخول في النشاط الاقتصادي من الجانب الانفاقي للموازنة العامة فقط لذلك لا يولكب معدل النمو في الموارد المالية النمو في النفقات العامة^(٣).

ب- في الاقتصاد الريعي يكون للدولة دور مركزي مسيطر فهي تقوم بدور الوسيط بين قطاع النفط وبين باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فهي تتسلم العائدات المالية وتعيد تخصيصها وتوزيعها للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، لذلك تكون علاقات الترابط والتشابك القطاعية ضعيفة في الاقتصاد الريعي، ويعد تشابك القطاع النفطي مع القطاعات المحلية الأخرى في الدول التي لم تنشأ فيها صناعة نفطية متطورة لما بعد الاستخراج هامشياً^(٤).

(١) جورج قرم، مصدر سابق ، ص١٣٤.

(٢) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص٩٩.

(٣) أسامة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٨١.

(٤) نادر فرجاني، الهجرة الى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص١٩٢.

ت- ضعف الاهتمام بالقطاعات الأساسية غير النفطية مثل الزراعة والصناعة بسبب وفرة العائدات المالية النفطية، ويشكل ذلك أحد مكامن الوهن في الاقتصاد الريعي الذي تؤثر فيه الالتزامات الاقتصادية العالمية لاعتماد موارده المالية على حجم الطلب العالمي على النفط ومستوى أسعاره التي لا يمكن للدولة التحكم بها، كما أن العملة المتحكمة بسعر النفط هي الدولار وينعكس تذبذب قيمته سلباً على حجم العوائد المتحققة^(١).

ث- تتركز القوة السياسية والقوة الاقتصادية بيد الدولة صاحبة الدور المركزي في توزيع الريع النفطي، فالدولة هي طرف العلاقة الوحيد مع الخارج في عملية بيع النفط في السوق الدولية، وهي قناة التمويل للبلد والموجه الوحيد لحركة السوق الداخلي فتتحول الثروة النفطية إلى وسيلة لتثبيت وبقاء النظام السياسي الذي يشتري الولاء الطائفي والعشائري والقومي من خلال الريع النفطي^(٢).

وتنعكس هذه الخصائص على اقتصاد الدولة التي تعتمد على عائدات تصدير النفط، وترتفع معدلات الانفاق على السلع الاستهلاكية ويتجه الاقتصاد نحو قطاعي الخدمات والعقارات ويبتعد عن الاستثمار المنتج ويشجع ذلك على تفشي ظاهرة الفساد، كما تقوم الدولة بدور المُعِيل للمجتمع من خلال قيامها بدور الوسيط، وتُضعف عائدات الريع قدرة الدولة على تعزيز النمو الاقتصادي، وتدفع الحكومات لتكريس القسم الأعظم من مواردها للحفاظ على الوضع القائم بدلاً من تعزيز التنمية، وفي الاقتصاد الريعي تصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة تبعية، فالدولة تعطي كل شيء، وتتمحور علاقتها بالفرد المواطن حول مقدار ما يحصل عليه من مال، أو خدمات، فتراجعت مطالبته بحقوقه السياسية مقابل ما تعطيه الدولة من مكارم، إذ تتحكم الطبقة السياسية القابضة على السلطة بالمال العام وتبني سلطتها عليه، ولا توجد في الدولة الريعية سياسة ضريبية فاعلة وهي من أسس قيام الدولة المعاصرة وصلتها بالمجتمع الذي يمارس دوره الرقابي لمعرفة أوجه إنفاق أموال دافعي الضرائب، فيؤدي تركيز السلطة بأيدي القلة إلى غياب الديمقراطية وسيادة الولاءات الفرعية التقليدية على العوامل الاقتصادية، وإستيلاء السلطة السياسية على الريع دون خوف من ردود أفعال قوية من جانب المواطنين^(٣).

(١) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٢٩.

(٢) محمد عبيد عياش، الدولة الخليجية، سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز، الشبكة الدولية للمعلومات: www.alazminah.com

(٣) حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ندوة الدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٨٣.

لقد أدى اخفاق الدولة في إدارة الموارد النفطية، وحالة عدم الاستقرار والعنف، والفوضى السياسية إلى دخول الدولة في أزمة سياسية وإجتماعية وإقتصادية متفاقمة وغير مُسيطر عليها^(١)، وتحولت ثروة النفط إلى عامل تشويه للاقتصاد وحافز للتشبث بالسلطة مما أدى إلى تبديد الثروة الوطنية وهدرها^(٢)، وأستخدمت موارد النفط بأسراف في تمويل الموازنات التشغيلية، وتحولت الدولة إلى أكبر رب عمل في العراق وأتاح ذلك للحكومة حرية التصرف بالاقتصاد والثروة الوطنية فتعززت حالة الانفصال بين الدولة والمجتمع، وضعف مفهوم المواطنة والانتماء للدولة لصالح الولاء لمن في السلطة، وتولد شعور لدى افراد المجتمع بان الثروات الطبيعية للبلد هي ملك لمن يحكم وكان ذلك من مغذيات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق^(٣).

٣- تأثير الريع النفطي على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلى إدارة الموارد في العراق

أدى إعتداد العراق بصورة كلية على عائدات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة إلى تشوهات في تشكيل النشاط الاقتصادي في العراق ووجد تحديات سياسية واجتماعية تمثلت في العوز والقصور في التشريعات والقوانين، والخلل في ادارة وتوزيع الموارد، وفي تفاقم مشكلة البطالة وزيادة نسب الفقر والحرمان حتى وصلت نسبة الذين يعيشون دون خط الفقر إلى أكثر من (٧) مليون شخص يشكلون ربع السكان عام ٢٠٢٣، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الاقتصادية واستمرار الاعتماد على العوائد النفطية لتغطية نفقات الدولة التي تفتقر تخصيصاتها إلى التوازن مابين متطلبات التنمية، واحتياجات الانفاق التشغيلي، وتغطية نفقات الجيش والاجهزة الامنية، الامر الذي يؤشر قصور الاستراتيجيات المعتمدة في ادارة الاقتصاد وفي عملية اعادة بنائه مما يؤكد الحاجة لتحرير الاقتصاد من الاعتماد على عائدات النفط من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى لاسيما الزراعة والصناعة مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص ودعوة رأس المال الاجنبي للاستثمار في العراق^(٤).

(١) عبد علي كاظم المعموري، عنف الدولة في هدر الامكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ٤٣.

(٢) مجموعة باحثين، النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٣٠.

(٣) عبد الرزاق الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد (٣٦٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٦١.

(٤) احمد عمر الراوي، نحو إستراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل ققتصاد احادي الجانب، في استراتيجة بناء الدولة في العراق بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٧٧-٤٧٨.

ويمكن إجمال تأثير الريع النفطي على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجوانب الآتية :

أ. العوز والقصور في التشريعات والقوانين والخلل في إدارة وتوزيع الموارد

أشار دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ إلى أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفرد العراقي دون تحديد واضح لفلسفة الدولة في إدارة اقتصادها، ونصت المادة (٢٥) من الدستور "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس إقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته"، وجاءت صياغة هذه المادة بشكل عمومي دون توضيح للأسس الحديثة التي تمت الإشارة إليها، أو للاستراتيجية التي تعتمد في إدارة الاقتصاد، وما يُعدّ حديثاً اليوم يصبح قديماً بعد مرور فترة قصيرة من الزمن، وكان ينبغي الإشارة في الدستور إلى فلسفة الدولة في إدارة الاقتصاد وتحديد التوجهات المطلوبة لتنميته وتطويره بما يحقق الرفاهية للمجتمع^(١). وقد نصت المادة (٢٦) من الدستور "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون"، وغلبت صفة العمومية على هذه المادة التي لم توضح الأسلوب الذي ستكفل به الدولة تشجيع الاستثمارات وفي أي القطاعات من الاقتصاد، كما ترك الأمر بدون تحديد كيفية صدور القانون الذي سينظم هذه العملية، فالدستور إهتم بتوزيع الموارد أكثر من إهتمامه بتنميتها وادى ذلك إلى غياب المرجعية الدستورية للسياسات والبرامج الاقتصادية، كما صدرت عدة قوانين تتعلق بالجانب الاقتصادي مثل قوانين الاستثمار، والشركات والضريبة، والملاحظ على هذه القوانين عدم تجانسها وعدم فاعليتها رغم تعلقها بجانب محدد وهو تنظيم النشاط الاقتصادي^(٢)، هذا على صعيد السلطة التشريعية، أما على صعيد السلطة التنفيذية فقد أدى نظام المحاصصة والتوافقات السياسية بين الكتل إلى إهمال البناء المؤسسي ذي الطابع الفني التخصصي وزيادة عدد الوزارات والتوسع في بنية الوزارات القائمة فتضخم الجهاز الإداري في الدولة مما أدى إلى التعقيد والارباك وتفشي الفساد وضعف الأداء الحكومي، وإستنزف ذلك جانبا كبيرا من موارد الموازنة العامة منذ عام ٢٠٠٣ ويفسر ذلك تدني مستويات الكفاءة في الأداء خاصة في المجال الاقتصادي فتعطل مسار التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أدت المحاصصة والخلافات بين الكتل السياسية المتصدرة للعملية السياسية إلى تسييس مسألة إقرار الموازنة العامة للدولة، التي تحولت إلى موضوع خلاف وصراع

(١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٢٥).

(٢) أحمد عمر الراوي، نحو إستراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٩.

سياسي يخضع لتوافقات الكتل السياسية وتفاهماتها لذلك يتأخر إقرار الموازنة العامة عدة أشهر ويؤثر التأخير على تمويل قطاع الخدمات في الدولة ويعيق أداء الحكومة لوظائفها ويزيد من حالة عدم الاستقرار في البلد^(١).

ب. تأثير الريع النفطي في الجانب الاجتماعي

يتسم الاقتصاد المعتمد على عائدات النفط بقلّة كثافة العمالة في القطاع النفطي لذلك لا يُعتمد عليه في توليد الوظائف وتوفير الدخول للشرائح الدنيا في المجتمع فاتجهت الدولة من أجل معالجة مسألة البطالة إلى التوسع بالتوظيف في مؤسساتها وقد إرتفعت نسبة التوظيف الحكومي بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ وبلغ عدد الموظفين في أجهزة الدولة (١.٠٤٧.٠٠٠) مليون شخص في عام ٢٠٠٤، وارتفع العدد إلى (٢.٣٨٩.٩٠١) مليون في عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠٢٢ بلغ عدد الموظفين (٥.٦٤٥.٢٢٠) مليون^(٢)، وقد ازداد ترهل جهاز الدولة الإداري من أجل استيعاب البطالة العالية وتوظيف الاعداد المتزايدة من السكان غير المؤهلين الذين يفتقرون إلى المهارات الكفيلة بحصولهم على فرص عمل، فتفاقمت ظاهرة البطالة المقنعة التي تخفي تناقضات المجتمع والاقتصاد، وعزز ذلك من التراخي والكسل والعزوف عن العمل الحر على الصعيد الاجتماعي وزاد من التطلع للحصول على الوظائف في مؤسسات الدولة بضوء اعتقاد افراد المجتمع بان هذا التوظيف حق تاريخي في الحصول على نصيب من الريع النفطي، ويؤشر هذا الحال طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومدى تصرف الدولة بالثروة عندما يتحول المجتمع إلى متلقي للريع النازل اليه من قمة السلطة في البلد^(٣).

ج. تأثير الريع النفطي على الاقتصاد العراقي

ان إعتدال الدولة في تطبيق سياساتها الاقتصادية على الموازنات السنوية التي يمولها الريع النفطي، وتخصيص اكثر من (٨٠%) من الموازنة السنوية للجانب التشغيلي لتغطية الرواتب والاجور والحماية الاجتماعية، لا يترك للجانب الاستثماري سوى خمس الموازنة السنوية ويذهب معظم التخصيص لأصلاح مؤسسات الطاقة الكهربائية والنفط، ويؤشر ذلك خلاً كبيراً في ادارة وتوزيع الثروة ويعرقل التنمية، فضلاً عن دور الفساد الاداري والمالي في عرقلة النمو الاقتصادي وتدني مستويات الاداء^(٤)، وقد كشفت حالات ضعف المرونة،

(١) أحمد بريهي العلي، الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي، المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٩، ص ١.

(٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

(٣) احمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي في ظل إقتصاد أحادي الجانب، مصدر سابق ، ص ٤٧٩-٤٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧٩-٤٨١.

وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على الاستفادة من الزيادات التي تحققت في العوائد النفطية عند ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير عام ٢٠٠٨، وعدم تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي للقيام بالاستثمار في المجالات التي يحتاجها الاقتصاد العراقي خاصة في البنى التحتية، إفتقر السياسة الاقتصادية للعراق منذ عام ٢٠٠٣ إلى الوضوح وتحديد الاهداف وإتسمت القرارات الاقتصادية بالارتجال وبوصفها ردود أفعال تجاه الظروف السياسية والاجتماعية والامنية غير المستقرة^(١).

نسنتج مما سبق ان حجم التحدي الذي تواجهه الدولة على صعيد إدارة وتوزيع موارد الثروة النفطية يستدعي تبني الحكومة لتوجهات تنموية واضحة المعالم والاتجاهات ومحددة الاهداف، فضلاً عن معالجة العوز والقصور في التشريعات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، لتنويع الاقتصاد وخفض الاعتماد على عوائد النفط، وإيجاد موارد بديلة لرصد الموازنة العامة للدولة من مصادر الضرائب والرسوم والايادات وتخصيص القسم الاكبر من الموارد النفطية وعائداتها لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار من التكامل والتوازن بين القطاعين العام والخاص.

خامساً/ الفساد

يعد الفساد ظاهرة مرضية إجتماعية تهدد كيان الدولة والمجتمع وتُضعف منظومة القيم، وتكرس الفقر والتخلف، وتشل مؤسسات الدولة وتعرقل مسارات التنمية وبرامجها، وهو إستغلال الوظيفة العامة لاجل الكسب غير المشروع لصالح شخص، أو لخدمة مصالح فئة إجتماعية معينة، ويشمل الرشوة والابتزاز وسوء استخدام موارد المؤسسات العامة^(٢). وللفساد إنعكاسات خطيرة على بناء الدولة والمجتمع، ويستشري داء الفساد في البلدان التي تمر بأزمات وظروف معقدة خاصة في مراحل الانتقال والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما هو الحال في العراق، وتتعاظم ظاهرة الفساد في ظل إنعدام الامن والصراعات السياسية والعنف وغياب دور القانون، إذ تُهيأ هذه الاوضاع الوسط الملائم لنمو الفساد الذي تطل مخاطره الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وتفضي تفاعلات هذه العوامل ومخرجاتها إلى إضعاف مرتكزات إستقرار الدولة والمجتمع وصولاً إلى حالة الفوضى والانهيال، فالفساد ظاهرة مركبة ذات أنماط سياسية، وأجتماعية، واقتصادية، وادارية، وقانونية^(٣).

(١) أحمد كاظم حبي، العراق في ظل اقتصاد معولم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢١١.

(٢) عدنان ياسين مصطفى، الفساد والحكم الصالح في العراق: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، جامعة بغداد، حزيران ٢٠١٢، ص ٨.

(٣) حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٦-٤٧.

إذ ان العراق اصبح في طور مراحل متقدمة من الفساد وبدأت تنخر مؤسساته وبمعدلات عالية من بين دول العالم وفي الجدول (٦) ادناه يوضح معدلات الفساد في العراق خلال السنوات المذكورة.

جدول (٦)

مؤشر مدركات الفساد في العراق للفترة من (٢٠١١ - ٢٠١٩)

ترتيب العراق	عدد الدول المشمولة بالتقرير	السنة
١٨٣	١٧٥	٢٠١١
١٧٤	١٦٩	٢٠١٢
١٧٥	١٧١	٢٠١٣
١٧٦	١٧٠	٢٠١٤
١٦٩	١٦١	٢٠١٥
١٧٧	١٦٦	٢٠١٦
١٨٣	١٦٩	٢٠١٧
١٨٠	١٦٨	٢٠١٨
١٨٠	١٦٢	٢٠١٩
١٨٠	١٥٧	٢٠٢١
١٨٠	١٥٧	٢٠٢٢

المصدر: الباحثة بالاعتماد على: الموقع الالكتروني الآتي:

<https://www.transparency.org/en/cpi/2019>

سادساً/ البطالة

لقد انبرى العديد من الباحثين في دراسة ظاهرة البطالة، وقد اختلفت وجهات نظرهم تبعاً للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه سوى كان قنصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً. ولكن الواقع يشير إلى أن البطالة لا يوجد لها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أبعاداً واضحة المعالم من ناحية المفهوم، لأنها في الأغلب تعني عدم التشغيل Unemployment، أي تعني البطالة بصورة عامة^(١).

(١) خضير عباس المهر، الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، (الرياض - جامعة الملك سعود، ١٩٨٨)، ص١٦٨.

تعد مشكلة البطالة من أهم المشكلات وأخطرها التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها، وأصبحت مجال اختبار قدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الممكنة لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في أقل قدر ممكن من الزمن^(١).

والبطالة ظاهرة عالمية ذات أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ تعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها، وهي تحدث في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل^(٢).

تبرز مسألة البطالة كتحدٍ في بلدان العالم غير المتقدم لسببين الاول عدم تيسر فرص العمل للعاطلين، والثاني عدم حصولهم على إعانات وتأمينات ضد البطالة، فهم محرومون من أي مورد للرزق ويفتقرون إلى الامن الاقتصادي فتتعرض أسرهم للفقر والحرمان فضلاً عن معاناتهم العائلية والاجتماعية والصحية والنفسية التي تتحول إلى شعور بالاقصاء والتهميش، والبطالة ظاهرة إجتماعية - إقتصادية تتمثل في عدم ممارسة الافراد الذين في سن العمل للنشاطات الاقتصادية لظروف خارجة عن إرادتهم رغم قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه^(٣)، ويعد كل شخص يبلغ الخامسة عشر من العمر في حالة بطالة إذا توافرت فيه حسب مكتب العمل الدولي ثلاثة شروط: الاول ان يكون بلا عمل، والشرط الثاني ان يكون جاهزاً للعمل في استخدام مأجور، أو غير مأجور، والشرط الثالث ان يكون باحثاً عن عمل^(٤)، وقد شكلت البطالة في العراق تحدياً وهاجساً للدولة بعد تفاقم معدلاتها وتعدد أسبابها، إذ تداخلت تراكمات تركبة الماضي مع ظروف الحاضر في رفع معدل البطالة الذي بلغ (١٦٨٥٠٣٤) نسمة في عام ٢٠٢٢، ينظر جدول (٧).

ومن خلال معطيات جدول (٧) الذي يوضح معدل البطالة في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٢٢ فتم تقسيم العراق إلى ثلاثة مستويات هي كالآتي:

(١) محمد ناجي خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦، ص ٤.

(٢) حسين عبد المطلب الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية (القاهرة: ٢٠٠٧)، ص ١٤ متوفر على الموقع www.Hussein159@gmail.com.

(٣) علاء شفيق الراوي وعبد الرسول جاسم، إقتصاد العمل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٣، ص ٦٢.

(٤) ب. بريئيه وأ. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣١٣.

المستوى الأول: (أكثر من ٩% عاطل) تمثل هذا المستوى بالمحافظات التي تضم أعداداً كبيرة من السكان العاطلين عن العمل التي توزعت في (الأنبار - نينوى - بغداد) وبلغ عدد العاطلين فيها (٩٠٠٤ - ١٣٠٨٩ - ٢٠٠١٩) نسمة على التوالي. ان سبب ارتفاع نسبة البطالة في محافظة بغداد ونيينوى ان محافظة بغداد تتميز بكثافة سكانية عالية وان هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب على الوظائف مقابل عجز الحكومة عن توفير الوظائف للعاطلين. اما سبب ارتفاع البطالة في نينوى هو سيطرة داعش وقيامها باعمال تعسفية ضد اصحاب المحلات التجارية وفرض ضرائب كبيرة على اصحاب المحال التجارية والخراب الذي لحق بها مما أدى إلى تعطيل اغلب المهن داخل المحافظة.

المستوى الثاني: (٣%-٩% عاطل) لسنة ٢٠٢١ يشمل هذا المستوى (١٠) محافظات هي (صلاح الدين، كركوك، الديوانية، واسط، ديالى، ميسان، النجف، بابل، ذي قار، ووبصرة) إذ بلغ فيها عدد العاطلين على النحو الآتي (٣٠١٧ - ٤٠٣٦ - ٤٠٥ - ٤٠٨٩ - ٥٠٠٧ - ٥٠٠٥ - ٥٠٢٦ - ٥٠٤١ - ٦٠٣١ - ٧٠٠٨) نسمة على التوالي.

المستوى الثالث: (أقل من ٣% عاطل) لسنة ٢٠٢١ ضم المستوى كل من محافظتي: (المتنى وكربلاء) بعدد عاطلين بلغ (٢٠٩٥ - ٢٠٩٨) نسمة على التوالي.

جدول (٧)

نسب البطالة في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٢١

المحافظة	نسبة البطالة	%	المحافظة	نسبة البطالة	%
الأنبار	١٥٢٣٣١	٩,٠٤	كربلاء	٥٠٣٨١	٢,٩٨
بابل	٩١٣١٩	٥,٤١	كركوك	٧٣٥٥٦	٤,٣٦
البصرة	١١٩٣٨٢	٧,٠٨	المتنى	٤٩٧٣٥	٢,٩٥
بغداد	٣٤٠٣١٨	٢٠,١٩	ميسان	٨٥١١٢	٥,٠٥
ديالى	٨٥٤٤٢	٥,٠٧	النجف	٨٨٧٢٠	٥,٢٦
الديوانية	٧٥١٠٧	٤,٤٥	نينوى	٢٣٤١٤٨	١٣,٨٩
ذي قار	١٠٣٣٨٠	٦,٣١	واسط	٨٢٥٢١	٤,٨٩
صلاح الدين	٥٣٥٨٢	٣,١٧	المجموع	١٦٨٥٠٣٤	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢١ ص٣٧.

ومن أهم التحديات والأسباب العامة للبطالة في العراق فتقسم على النحو الآتي :-

١- تحديات البطالة في العراق

تتطوي البطالة على بذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومصدر خطورتها هو تزايد عدد القادرين على العمل والباحثين عنه دون جدوى، فتثير الشعور بالاحباط لديهم، وتترتب عليها عواقب سياسية وإجتماعية وإقتصادية سلبية، ويُعقد مشكلة البطالة، تفاقمها وإستمرارها فضلاً عن إرتفاع نسبة الاعالة ، مشكلة متعددة الابعاد بالنسبة لأي مجتمع لانحرافها عن قيم ومعايير الحياة الاجتماعية التي تحفظ قيمة الانسان^(١). وتمثل البطالة أحد مداخل الفقر والحرمان، ويقود ذلك إلى العنف الذي تحركه حالة عدم المساواة وإنعدام العدالة في المجتمع، ويبدو العاطلون في مواجهة خيارين: الاول الانحراف السلوكي والتمرد على السلطة وعدم الامتثال للقانون فترتفع معدلات الجريمة، ويضعف الشعور بالانتماء الوطني وتتصاعد الكراهية تجاه المجتمع والسلطة وصولاً إلى ممارسة العنف، أو الانخراط في الارهاب، والخيار الثاني هو هجرة العاطلين خارج الوطن ويمثل أصحاب الكفاءات وحملة الشهادات النسبة الكبيرة بين المهاجرين فيصبح البلد أمام تحدي هجرة العقول والكفاءات بسبب تدني مستوى المعيشة وإنخفاض الدخل وإنتشار البطالة^(٢)، وترتبط المستويات المرتفعة للعنف في العراق في جانب منها بالحالة الاقتصادية وتفشي البطالة، وتُهيأ البطالة التي يصاحبها الفقر والعوز المادي بيئة خصبة لنمو الجريمة والعنف وهذا مؤشر على تبادلية العلاقة بين تردي الحالة الاقتصادية والبطالة وبين العنف وعدم الاستقرار^(٣).

ومن عوامل تفاقم مشكلة البطالة ارتفاع معدل النمو السكاني في العراق والبالغ (٣%) سنوياً وهو معدل مرتفع قياساً بالمعدلات العالمية، ولا يقابل هذا النمو السكاني نمو إقتصادي متوازن، فضلاً عن دور التوسع في التعليم دون توفير فرص عمل مناسبة، والفشل الحكومي في توفير فرص العمل يقود إلى تفاقم البطالة التي يؤدي عدم إيجاد حلول لها إلى سخط العاطلين على النظام السياسي الذي يعتبرونه المسؤول عن معاناتهم^(٤)، ويزيد المشكلة تعقيداً توظيف الاطراف الخارجية الاقليمية والدولية لمجتمع البطالة لتصعيد العنف وإدامة عدم

(١) عارف حمو وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣، ص٤١٧.

(٢) عبد الفتاح عبد الناصر احمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الاسباب والنتائج (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية، كوبنهاغن، ٢٠٠٩، ص٨١.

(٣) س. ريك توراون وم. موير، البطالة والعنف في العراق، مجلة المستنصرية، العدد (٢٩)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٧٩.

(٤) حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

الاستقرار، وتجد هذه الاطراف فرصتها لتغذية العنف بأستغلال تردي الاوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتردي الخدمات، وانشغال الكتل والاحزاب السياسية المتصدرة للعملية السياسية بالصراعات والخلافات التي أفضت إلى عجز الاداء الحكومي، بسبب الخلل في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة والتوافقات بين الكتل^(١).

٢- أسباب البطالة في العراق

أسباب البطالة في العراق نوعين، أسباب عامة، وأسباب خاصة تتعلق بظروف البلد وطبيعة اقتصاده الريعي، وتشمل الاسباب العامة للبطالة ما يأتي:

أ- آثار الحصار الاقتصادي الذي عجز النظام السابق عن التعامل معها فقد ادى إيقاف تصدير النفط إلى تراجع قدرة القطاع العام على التوظيف فضلاً عن ضعف القطاع الخاص فتصاعد معدل البطالة الذي اصبح تراكمياً، وازداد الوضع سوءاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بسبب الحرب والتمير الذي لحق بالمنشآت الصناعية والبنية التحتية جرائها، وتعد الحروب والنزاعات المحلية من اكبر المخاطر التي تواجهها المجتمعات واقتصادها لأنها تؤدي إلى توقف الافراد عن العمل وإنعدام الامن والاستقرار ومن هنا يأتي الترابط بين معدلات البطالة المرتفعة والحروب والازمات^(٢).

ب- خلل النظام التعليمي وعدم قدرته على إعداد الخريجين الحاصلين على مؤهلات تتناسب مع متطلبات وإحتياجات سوق العمل من الكفاءات الفنية وأدى ذلك إلى ندرة الاختصاصات المطلوبة وكان ذلك من عوامل زيادة معدلات البطالة التي بلغت نسبتها ١٦.١% بين حملة شهادة البكالوريوس من اجمالي عدد العاطلين عن العمل لعام ٢٠٢٢^(٣).

ت- ضعف الحوافز المشجعة على جذب الاستثمارات الخارجية فضلاً عن انعدام الامن والاستقرار، وهروب رؤوس الاموال العراقية إلى دول الجوار بحثاً عن بيئة آمنة للاستثمار، وإنعكس ذلك على تدني التنمية وارتفاع معدلات البطالة^(٤).

(١) طارق محمد طيب وطارق محمد ذنون الطائي، أثر العامل الخارجي في المواطن، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

(٢) عبد الرسول جابر ابراهيم، العلاقة بين الخصخصة والبطالة في بعض الاقتصادات النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٩٠.

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٢٢، ص ٣٥.

(٤) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، ص ١٧٧.

ث- سوء إدارة الثروة الوطنية والتفاوت في الدخل، ويحدد توزيع الدخل نمط إدارة الثروة الوطنية وتقسيمها بين المواطنين، ويكشف عن جوانب التباين الاقتصادي والمعاشي في المجتمع، ويؤدي هذا الخلل إلى صعوبة تحقيق النمو الاقتصادي بسبب انتشار البطالة والفقر، إذ يحرم التفاوت في الدخل وسوء توزيع الثروة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع من الحقوق الأساسية بسبب الترابط بين الوضع الاقتصادي والاندماج في الفعاليات المدنية التي تعد جوهر عملية التنمية^(١).

وتشمل الأسباب الخاصة المتعلقة بظاهرة البطالة في العراق ما يلي:

– السمة الريعية للاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي إعتدتها الحكومات السابقة كانت نتيجتها الفشل في تنمية الاقتصاد العراقي وجعلته إقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بشكل كلي على الريع النفطي^(٢)، ويعتمد القطاع الاستخراجي النفطي أنماط عمل تتصف بكثافة رأس المال وقلة استخدام الأيدي العاملة، ولا يوظف هذا القطاع سوى (٢-٣%) من العمالة المتوفرة في السوق، لذلك لجأت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى تضخيم الجهاز الإداري للدولة وإستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب في المؤسسات العسكرية والأمنية وفي منشآت القطاع العام بما يفوق متطلباتها الحقيقية، ورغم ذلك تبقى هذه القطاعات عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الملتحقين بسوق العمل فنتج عن ذلك تفشي البطالة، فالإقتصاد العراقي الريعي بطبيعته لا يولد فرص العمل، وقد تعرض الإقتصاد العراقي لهزات متعاقبة بسبب تذبذب عائدات النفط لعدم إستقرار أسعاره العالمية، أو الكميات المصدرة، وهذا مؤشر على فشل التنمية التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي^(٣).

– قرارات الحاكم المدني الأمريكي (بريمر) بحل المؤسسات العسكرية والأمنية، والتصنيع العسكري، والأعلام، كان لها دوراً مباشراً في تفاقم مشكلة البطالة وزيادة العنف وتردي الوضع الأمني^(٤).

(١) مفيد ذنون يونس، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ١٤٥.

(٢) أحمد عمر الراوي، الاقتصاد العراقي في ظل المتغيرات الإقليمية وعلاقته بدول الجوار الجغرافي، مجلة العرب والمستقبل، العدد (٢)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٨٨.

(٣) حيان أحمد سلمان، الاقتصاد الريعي، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١.

(٤) عبد المنعم الحسيني، الآثار السلبية للفساد على التنمية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٧.

– الفساد السياسي والاداري ويتأتى أثره على البطالة من خلال إنعكاساته على النمو الاقتصادي، إذ يؤثر على حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية، فالاستثمار يتجنب البيئة التي يستشري فيها الفساد^(١)، وتعدّ المحاصصة والتوافقات السياسية التي تُعتمد في توزيع الحقائق الوزارية بين الكتل السياسية إحدى مولدات الفساد في العراق وارتفاع معدلات البطالة فيه بسبب التعيين على أساس المحاصصة والمحسوبية والولاءات التقليدية وليس على أساس الكفاءة والتحصيل الدراسي، فضلاً عن غياب المتابعة للمشروعات المقررة في المحافظات من قبل الحكومة المركزية مما يزيد من معدلات البطالة ووصلت نسبة تنفيذ المشروعات إلى أقل من ١٠%^(٢). بينما وصلت في عام ٢٠٢٢ إلى ١٦,٥%.

سابعاً/ الفقر

الفقر هو تدني المستوى المعاشي للفرد ويعكس حالة الحرمان المادي التي يجسدها انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً، ويعد الفقر أحد مؤشرات فشل التخطيط الاقتصادي في العراق، والعجز عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمثل الحرمان المادي الأساس لتعريف ظاهرة الفقر التي يعكسها النقص الكبير في توفير الحاجات الاساسية بالحد الأدنى مثل السكن والملابس والغذاء مع تدني المستويات الصحية والتعليمية، ويشير الفقر إلى الصعوبة التي يواجهها الفرد في تأمين متطلبات الحياة التي تحقق الكرامة واحترام الذات، ويؤشر الفقر العجز والقصور في الاداء الحكومي، ويدل على طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين^(٣).
إذ يُعدّ الفقر من نتائج سوء إدارة وتوزيع الثروة الوطنية، ويشير إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين فئات المجتمع^(٤). والفقر مفهوم مركب متعدد الجوانب ويتضمن معاني عديدة: فمن منظور الدخل يكون الفرد فقيراً إذا كان مستوى دخله دون مستوى خط الفقر، ويتحدد هذا الخط على أساس الحصول على الدخل الكافي لتأمين كمية محدودة من الغذاء، ويعبر الفقر من منظور تأمين الحاجات الاساسية عن الحرمان من المتطلبات المادية

(١) التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٣٧.

(٢) عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع الإشارة إلى بطالة الشباب، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان (٤٣، ٤٤)، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٠٣.

(٣) جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، والفساد)، مجلة حمورابي، العدد (٩)، السنة الثالثة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، آذار ٢٠١٤، ص ٤٢.

(٤) إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر: قاع المدينة العربية أنموذجاً، المستقبل العربي، العدد (٢٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٢.

اللزامة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الانسانية التي تشمل الغذاء، وخدمات الصحة والتعليم والخدمات الاساسية الاخرى التي يتوجب توافرها للحيلولة دون وقوع الافراد في الفقر ويشمل هذا الجانب توفير فرص العمل والمشاركة^(١). ويشير منظور التهميش إلى عالم الفئات المهمشة الذي يضم فئات إجتماعية تنتشر في المدن، وهو عالم له علاقاته وثقافته وقيمه، ويتألف من خليط من الفقراء والمحرومين والمعدمين، وذوي الاجور المنخفضة، والعاطلين عن العمل، والمتسولين، الذين يسكنون الاحياء الفقيرة ويشكل هؤلاء الشريحة المدنية الدنيا^(٢)، وقد برزت ظاهرة العشوائيات الهامشية في المدن بسبب تزايد موجات النزوح والهجرة من الارياف سعياً وراء فرص العمل والحصول على الخدمات الاجتماعية المفقودة في الريف، فنشأت هذه المستوطنات على اطراف المدن، وفي الاحياء القديمة، والمناطق الفارغة وأطلقت عليها تسمية جيوب الفقر، أو مدن الصفيح^(٣).

ويواجه مجتمع الفئات المهمشة ظروفاً إقتصادية وإجتماعية متدنية ترتبط بالخلل المتجذر في البنية الاجتماعية، وتتصف الفئات المهمشة بعدم قدرتها على التفاعل مع محيطها المحلي، وحرمانها من أبسط حقوقها وعزلتها بسبب دونية موقعها الاجتماعي وهي عاجزة عن الحصول على حقوقها التي يجب ان تكلفها الدولة^(٤)، وتتصف المستوطنات الهامشية باختلافها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي عن مجتمع المدينة وثقافته الحضرية، وينتمي أفراد المجتمع الهامشي إلى أكثر من ثقافة دون أن يتمكنوا من إستيعاب أي منها، فيشكلون هجيناً ثقافياً متناقضاً يعيش على هامش مجتمع المدينة وثقافته وقيمه، كما انهم ليسو أعضاء بصفة كاملة في أي من هاتين الثقافتين ، وتتعرز الصفة الهامشية بأنخفاض دخل هذه الفئة الاجتماعية، فتتحول إلى مصدر للتوترات والصراع الاجتماعي^(٥)، ويؤدي استمرار النزوح والهجرة باتجاه المدن التي تضخمت بشكل يفوق قدرتها على الاستيعاب فضلاً عن تنامي البطالة والفقر والتهميش، إلى إحضانها لمجموعة من التناقضات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحولها

(١) محمد حسين باقر، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الاساليب غير التقليدية، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨)، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، ص٤٤.

(٢) اسماعيل قبيرة، مجتمع التهميش الى أين: مهمشوا المدينة العربية أنموذجاً، المستقبل العربي، العدد (٢٩٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٦.

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الفقر والمأوى في منطقة غرب آسيا، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، ص١٠.

(٤) إسماعيل قبيرة، مصدر سابق، ص٥٦.

(٥) إسماعيل قبيرة، الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع، المستقبل العربي، العدد (١٥٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٢٧-٢٨.

إلى ظاهرة مرضية^(١). ومن نتائج المشكلة السكانية وإرتفاع معدل النمو السكاني ضياع مجهودات التنمية التي تصبح مخرجاتها غير ملموسة ويمر المجتمع بحالة ركود، أو يشهد إرتداداً إلى الخلف وتتفاقم تحديات البطالة والفقر وتدني الخدمات والامية وأزمة السكن^(٢).

ويتضح لنا من خلال الجدول (٨) ان معدل الفقر في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٢٢ كانت متباينة فجاءت بالمركز الاول محافظة المثنى بنسبة بلغت (٥٢%) جاءت بعدها بالمركز الثاني محافظة الديوانية وبنسبة بلغت (٤٨%) بينما جاءت بالمركز الاخير محافظة السليمانية وبنسبة بلغت (٤,٥%) وان هناك عدة اسباب ترجع وراء ارتفاع نسبة الفقر في العراق منها الازمة تأخر اقرار الميزانيات في الدولة العراقية والفساد الاداري الذي ينتشر في جسد الدولة والحرب مع داعش الارهابية كل هذه العوامل زادت من تفشي الفقر بشكل مخيف وقد يؤدي هذا الارتفاع بنسبة الفقر إلى مشاكل كبيرة ومختلفة تعود بالسلب على بناء الدولة ان لم تستطيع الدولة السيطرة عليه وايجاد الحلول المناسبة للقضاء على الفقر وخفض معدلاته.

جدول (٨)

معدل الفقر حسب المحافظات في العراق لعام ٢٠٢٢

المحافظة	معدل الفقر %	المحافظة	معدل الفقر %
دهوك	٨,٥	بابل	١١
السليمانية	٤,٥	كربلاء	١٢
اربيل	٦,٧	واسط	١٩
نينوى	٣٧,٧	النجف	١٢,٥
كركوك	٧,٦	الديوانية	٤٨
ديالى	٢٢,٥	ذي قار	٤٤
الانبار	١٧	ميسان	٤٥
صلاح الدين	١٨	البصرة	١٦
بغداد	١٠	المثنى	٥٢

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

(١) عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، الندوة العلمية لقسم السياسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

(٢) نور عبد المنعم نور، مشكلة السكان والبطالة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤٣.

المبحث الثاني

المحددات الخارجية للتنمية السياسية في العراق

■ تمهيد :

تعد التنمية السياسية من المفاهيم التي أخذت حيزاً واسعاً من اهتمام المختصين لما تؤديه من أدوار رئيسة في الانتقال من حالة التخلف والركود إلى حالة الانطلاق والسير باتجاه تجاوز أزمات العالقة بين الحكام والمحكومين. وإذا كان الاهتمام منصباً على أزمات التنمية السياسية فإن سبل تجاوزها تعد اشكالية رئيسة عانتها وتعانيها الكثير من البلدان، بسبب استمرار تلك الأزمات وتواترها في مجتمعات العالم النامي. وأهميتها نظرياً وعملياً فسوف نتناول في هذا المبحث المحددات الخارجية للتنمية السياسية في العراق من خلال تناول المحددات على المستوى الإقليمي ثم المستوى الدولي.

أولاً/ المحددات الإقليمية

١ - إيران

من الواضح ان إيران تنتمي لفئة الدول ذات الطموح الإقليمي، مما يعني انها من الدول لا تؤهلها قدراتها الكلية مثل - الموقع والحجم والموارد والمعرفة- لأداء دورا على المستوى العالمي لكنها في الوقت نفسه تمتلك الطموح والقدرات الإقليمية، وما ان برزت إيران كوحدة سياسية، بقيت سياستها الخارجية مرتبطة بطبيعة الموقع الجغرافي الذي تشغله؛ كونه يضعها بالتماس مع دول عربية وإسلامية، لها ثقلها ووزنها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي. وعند ملاحظة العلاقات الإيرانية-العربية بصورة خاصة، نجد أن هذه العلاقة تواجه معضلة استراتيجية تتمثل في إحساس إيران بالعزلة الثقافية؛ نتيجة للتكوين القومي الفارسي، والمذهب الشيعي المعتمد فيها، الامر الذي خلق لها عقدة المخالفة للعرب والكراهية لهم، فضلاً عن أن التفوق العسكري الإيراني تاريخياً سبب مزيداً من القلق العربي إزاء توجهات إيران في المنطقة. وبالعودة لموقع إيران بالنسبة لدول الجوار، نجد أن هناك دائرتين جغرافيتين رئيسيتين تشكلان محط الاهتمام الإيراني، الأولى تتمثل في دول القوقاز وبحر الخزر، وآسيا الوسطى، وتقع شمال إيران، أما الثانية فتتكون من دول الخليج العربي، وتقع جنوباً، وتكمن أهمية هاتين المساحتين بالنسبة لإيران بسبب ما تمتلكانه من امتداد ثقافي مذهبي يتمثل في المذهب الشيعي، وثروات اقتصادية تتمثل في احتياطي النفط والغاز الطبيعي^(١).

(١) محمد عودة الأغا ، الجغرافيا السياسية لإيران وأثرها على طموحها الإقليمي، متاح على الرابط :

<https://arabi21.com/story/835471/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8>

تعد إيران دولة مجاورة للعراق من جهة الشرق بطول حدود تبلغ (1300) كم وتربطهما علاقات حضارية روابط دينية واجتماعية منذ وجودهما، وتمتلك إيران والعراق مميزات استراتيجية مشتركة، إذ تعد دولتي العراق وإيران من أهم الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي في قلب الشرق الأوسط ذو الأهمية المتزايدة، الأمر الذي جعل لهما أهمية عسكرية وسياسية لدى اطماع الدول العظمى فهما الشريان الحيوي والمحرك لاقتصاد العالم^(١).

يشغل العراق مكانة هامة في التفكير الإيراني، إذ لا تزال السياسات الحالية لإيران تجاه العراق متأثرة بالحرب المدمرة مع العراق التي امتدت من عام ١٩٨٠-١٩٨٨، فالحرب بين العراق وإيران التي وصفها مسؤولون إيرانيون "بالدفاع المقدس" كانت حدثاً محورياً بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية^(٢)، ثم تلا ذلك نوعاً من الهدوء عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ واستمر حتى سقوط نظام صدام واحتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣. لقد أدى إجراء الانتخابات ووصول حكومة شيعية إلى نظام الحكم من الأحزاب المعارضة التي كانت تتواجد في إيران إلى توسيع افاق التعاون مع العراق، فضلاً عن دعم الحكومة الوليدة من جهة، وفي الوقت نفسه تسعى جاهدة إلى توسيع نفوذها في العراق بامتلاكها عدد من الفصائل التي تهدد استقرار العراق ووحدته سياسياً واقتصادياً، لذا اتسم السلوك الإيراني بأزدواجية واضحة باتخاذها العراق ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الأميركية وافشال مشروعها فيه، وبهذا ان إيران منطلقة من حيث مصالحها القومية ولا يعني اليها العراق شيئاً بالذات بتشكيكها في استقلالية قرارات الحكومة العراقية عن القرار الأمريكي^(٣). ويمكن ان نحدد الدور الإيراني في العراق وتأثيره على التنمية السياسية على النحو الآتي:

أ- دعمت إيران مشروع الفيدرالية لضمان استمرارها ونفوذها في العراق بتغلغلها في شيعية العراق الجنوبية^(٤).

(١) محمد كشيش خشان الموسوي، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ١٣٧.

(٢) علي رضا نادر، الدور الذي نضطلع به إيران في العراق هل من مجال للتعاون ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ؟، وجهة نظر مؤسسة راند، ٢٠١٥، ص ٢.

(٣) بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد احتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٥)، ٢٠٠٨، ص ٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥.

ب- على الرغم من قدم مشكلة ترسيم الحدود والممرات المائية بين العراق وايران إلا ان الاخيرة قامت بتغيير مسارات مجاري العديد من الانهار ومنها نهر الكارون الذي يصب في شط العرب وحولته إلى العمق الايراني واستخدمت المياه ورقة ضغط و سلاح جيوبولتيكي ضد العراق.

ت- سن التشريعات التي تحافظ على الموارد المائية وتدخلاتها في شؤون العراق الداخلية فضلاً عن تهجير سكان المناطق الحدودية للاستحواذ على اراضيهم وازعاف الزراعة في العراق وذلك بتعمدها قطع جميع الروافد الحدودية التي تصب في نهر دجلة وهذه بحد ذاتها مخالفة دولية لجميع القوانين والأعراف الدولية الخاصة في المياه الدولية^(١). مما اثر ضعف النشاط الزراعي على خلخلة الاقتصاد العراقي بعد الجفاف الذي سادة اكثر من ٧٠ الف دونم ونزوح سكان هذه المناطق^(٢).

ث- عملت ايران على استنزاف العملة الصعبة من العراق وذلك بأغراق السوق بالبضائع الرخيصة ذات الجودة الرديئة وبيعها للغاز الطبيعي بأضعاف سعره عما يباع دولياً .

ج- تدخل ايران بالشأن الداخلي للعراق وتحديداً في العملية السياسية والعسكرية وتأخيرها للعملية السياسية في تشكيل الحكومة العراقية وصناعة القرار السياسي وذلك بامتلاكها نفوذ متسلط في الحكومة العراقية وتحكمها به وتوجيهها حسب مصالحها الخاصة وما يلبي احتياجاتها ويخدم مصالحها. واستطاعت ايران السيطرة على العديد من الشؤون الداخلية من خلال تنظيمها للعديد من الاحزاب الاسلامية ودعمها لهم^(٣).

ح- عملت ايران على منع الاحزاب الاسلامية الغير موالية والاحزاب الاسلامية من الوصول إلى السلطة العراقية وتهميش وجودهم في البرلمان.

خ- محاولة توطيد علاقاتهم مع الكثير من القوة العراقية لتضمن الوقوف بجانبها في حالة ان امريكا اتخذت أي قرار او سياسية عدائية ضد ايران^(٤).

(١) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية ، منشأة المعارف، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠١، ص ١ .

(٢) محمود الشمري ، اضرار العراق من ازمة المياه مع ايران ، ٢٦/١١/٢٠٢١، متوفر على الرابط :

www.iranwaire.com.

(٣) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٤٠ .

(٤) علي احمد، ايران قلقة من ظهور دور اقليمي لعراق يتمسك لعلاقة وطيدة مع امريكا، ٢٠١١، متاح على

الموقع ، www.freeiraqvoice.com

د- بسط نفوذها السياسي والعسكري في العراق وتوسيع دائرة النفوذ لتضمن بقائها بقوة اقليمية في المنطقة ومنع العراق من عودته كقوة موالية لأمريكا وذلك بخلق بيئة اقليمية تخدم كل اهدافها وتقليل وأضعاف الوجود الاجنبي وبقائها قوة كبرى عظمى وحيدة في المنطقة^(١).

ذ- حولت ايران الدين إلى اداة استخدمته لتدخلها على صعيد السياسية والمراجع والاحزاب التي من خلاله شكلت ابرز نفوذها فيعد العراق الورقة الراحبة لأيران نو اهمية كبيرة وعمق استراتيجي والشريك النادر في المذهب وعملت على جمعها بين التمويل والدعم السياسي والتدريب لتوسيع رقعة نفوذها واستغلاله في تحقيق مصالحها فكانت سياستها الخارجية واضحة والدين العامل الابرز في سماتها^(٢).

خلاصة لما تقدم يمكن القول ان مجاورة العراق لايران كان يمثل محدا مهما في بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، على الرغم من المواقف الايجابية التي كانت تقوم بها ايران من قبيل دعم العراق في حربه امام تنظيمات داعش الارهابية في عام ٢٠١٤ ، وهذا الشيء لا يمكن نكرانه، إلا ان تحويلها للعراق ساحة لافشال المشروع الامريكي في العراق والمنطقة بحد ذاته اضعف خيارات صانع القرار واضعف مؤسسات الدولة في بناء تنمية سياسية حقيقية .

٢- تركيا

تعد تركيا الجارة المجاورة لحدود العراق العراق الشمالية والتي تربطها علاقة وطيدة بالعراق منذ الزمن العثماني أذ أن الروابط الاجتماعية والدينية والعرقية كانت الحلقة القوية في ربط الدولتين الجارتين الا ان دخول السياسية بين اي علاقيتين يفسد محتواها مهما كانت قوية وممتينة أذ ترعزت العلاقة بين العراق وتركيا منذ احداث حرب العراق على الكويت عام ١٩٩٠ والذي تعتبره تركيا نقطة أثارة قلق ومخاوف الاتراك وعلى اثره تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية مكونة حلف العدوان الثلاثي على العراق ليظهر توتر العلاقة بين الدولتين ونية تركيا المبيتة بأستغلالها لظروف العراق وتدهور اوضاعه والازمة التي يمر بها عقب فرض العقوبات التي فرضت عليه لتحقيق مصالحها في المنطقة^(٣)، بعدها تمثل العداء التركي للعراق بالعديد من المشاكل والتي من اهمها ما يأتي :

(١) عمار مرعي الحسن ، مصدر سابق ، ص ٢٥-٢٦.

(٢) عبد الامير هادي، و ظاهر عبد الزهرة الربيعي ، نوافع واهداف السياسة الايرانية اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلة جامعة ذي قار، العدد ١٤، ١ اذار ٢٠١٩، ص ٢٠٣.

(٣) د. منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية واثرها في استقرار العراق ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد (٦٠) ، ص (٩٠) .

١ - المشكلة المائية

تعد المشكلة المائية من اهم المشاكل التي حدثت بين العراق وتركيا اضيفت حديثاً إلى مجموعة من الملفات والمشاكل السياسية والامنية والاقتصادية العالقة بين الدولتين مما زاد الامر تعقيداً وحجر عثرة في عملية بناء الدولة العراقية وعامل كبير في ازاحة طيب العلاقة بين الدولتين بعدم تصفية الملفات العالقة بين الحكومة العراقية -التركية إذ عد نهري دجلة والفرات الوطنيين نهري دوليين بعد معاهدة (لوزان) عام ١٩٣٣ التي تعد الاولى في عملية تقسيم المياه بين الدول الثلاث (سوريا والعراق وتركيا)^(١).

وقد سعت العديد من الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا التدخل في حل مشكلة المياه العراقية -التركية الا ان تركيا كان لها رأي مخالف وان اتفقت ظاهرياً مع جميع الاطراف فهي لم تلتزم بأي من حلول التقسيمات المائية المتفق عليها والمجرية في الاتفاقيات والمعاهدات. لذا عملت تركيا على اقامة العديد من المشاريع المائية والسدود والقنوات المائية مثل (سد كييان - سد قرقاية - سد اتاتورك - نفق اورفة)^(٢). ويعود سبب اصرار تركيا على اقامة تلك المشاريع على منابع نهري دجلة والفرات والتي من شأنها الاضرار بأقتصاد الدولة العراقية واخلال موازين الانتاج الزراعي من خلال التحكم بأطلاق الكميات المائية لنهري دجلة والفرات إلى عدة اعتبارات واهمها الآتي^(٣):

- أ- تصر تركيا بعدم اعترافها بنهري دجلة والفرات دولياً أذ تعتبرهما أنهار عابرة للحدود وليست دولية فلا تشملهما اتفاقية قانون الاستخدام للمجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية لعام ١٩٩٧ .
- ب- رفضها التام لتقسيم المياه لنهري دجلة والفرات بين كل من (سوريا - العراق - تركيا).
- ت- تعتبر نهري دجلة والفرات حوضاً مائياً واحداً وبالأحرى ان نهر الفرات ليس هو الا رافداً من روافد شط العرب لتلاقيه فيه مع نهر دجلة .

(١) د. منى حسين عبيد، مصدر سابق ، ص٩٧.

(٢) قبس ناطق محمد، تركيا وحرب المياه، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (١٠)، تموز ١٩٩٣، ص١٢٨-١٢٩.

(٣) صبحي احمد زهير العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٣٣٥ ، ٣٤٠ .

ث- عدم اعتراف تركيا بأحقية نهري دجلة والفرات لسوريا والعراق كون ان الحقوق المكتسبة قانوناً لا يعترف به دولياً.

ج- تتمسك تركيا بذريعة لعدم وجود القانون الدولي الذي يكفل تقسيم المياه الدولية العابرة للحدود بين الدول .

لذا تعتبر تركيا ان حرب المياه على العراق ورقة ضغط اقتصادية رابحة جداً باعتبار ان المياه التركية ثروتها الاقتصادية والعراق ثروته النفط لتقايض العراق بالمياه مقابل النفط والتي بسعيها في ممارسة حرب المياه على الدول المجاورة لأقامة امبراطوريتها الجديدة بسلاحه المياه واستعادة هيمنتها على المنطقة^(١).

٢- القواعد العسكرية التركية .

تعد القواعد الاجنبية في أرض دولة ما عامل محدد لاستقرار الدولة خصوصاً اذا كانت الدولة تعاني من نزاعات طائفية وقومية ونزاعات انثوغرافية لذلك تمثل هذه القواعد العسكرية مصدر تهديد لاستقرار الدولة وأزدهارها. إذ يكون عمل القواعد العسكرية هو منصة المناورات العسكرية وموقع نقل لقوات حفظ السلام وتقديم المساعدات الانسانية في جميع الدول اقات الحرب والسلم وحتى في اوقات الكوارث الطبيعية ، إذ ان وجود هذه القواعد بشكل كبير على حدود دولة ما يخلق ازمة كبيرة وابرار قوة خارجية بأستطاعتها ان تعمل على زعزعة الامن وسيادة الدولة او التحكم في المشاكل الداخلية والخارجية للدولة بصفتها هي القوة الخفية التي تساعد الدول في الخارج حتى اصبحت القواعد العسكرية الخارجية من اهم الاجهزة للمنظمات مثل منظمة حلف الناتو (حلف شمال الاطلس) والاتحاد الاوربي . فيعد وجود القواعد العسكرية في المناطق الحدودية للدولة لفترات طويلة الامد سبباً كبير في احداث مشاكل سياسية واجتماعية وبيئية^(٢)، وهذا ما يعطي انطباع كبير عن الدولة المظيفة بأنها دولة ضعيفة وغير قادرة على حماية امنها وسيادتها وفقدان سيطرتها على جزء من اراضيها لدول اخرى .

وهذا ما حصل بمجيء القوات التركية والتمركز في شمال العراق والتوغل في اراضيه مستغلة ضعف الدولة العراقية وصناع القرار بأخذ القرارات الحاسمة والرادعة للتدخل التركي بالشأن الداخلي للعراق ونشر قواتها العسكرية وبناء قواعد عسكرية، وعند

(١) ظافر ظاهر حسان ، مشكلة المياه بين العراق وتركيا ، اوراق دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد (١٧٣) ، كانون الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥-١٦ .

(2) Bruna dos Santos Lersch, Josiane Simão Sarti, THE ESTABLISHMENT OF FOREIGN MILITARY BASES AND THE INTERNATIONAL DISTRIBUTION OF POWER, UFRGSMUN | UFRGS Model United Nations, v.2, 2014, p.96-97

دخولها إلى الأراضي العراقية في المناطق الشمالية (في الموصل وبعشيقه) في عام ٢٠١٥ زعمت تركيا بأن هذه القوات هي وجدت لتدريب قوات البيشمركة الكردية وبالتأكيد ان السبب غير حقيقي لتبررووجودها العسكري لانه اعتداء صريح من قبل تركيا على سيادة الدولة العراقية لوجود الجيش التركي المدرب والمجهز بأحدث الاسلحة والدبابات والمعدات الحربية والعسكرية والمنظم والمعد جهاز الاستعداد لتوجيه الضربات العسكرية على الشمال العراقي^(١)، العراقي^(١)، الامر الذي ادى إلى تقديم العراق ورقة احتجاج رسمي إلى مجلس الامن الدولي احتجاجاً على دخول الجيش التركي إلى الأراضي العراقية وبناء القواعد العسكرية إلا ان رجب طيب اردوغان صرح بأن دخول القوات التركية هو بعلم حكومة اقليم كردستان وباتفاقيات مسبقة بين الطرفين بغير علم الحكومة المركزية العراقية إلا ان رئيس اقليم كردستان نفى ما صرح به اردوغان وهذا اعتداء واضح وصارخ على سيادة دولة العراق^(٢)، اذ خرج العراقيين بمسيرات احتجاجية ومظاهرات كبيرة محتجة على خرق تركيا لسيادة العراق ودخولها الأراضي العراقية.

فكانت لدخول القوات التركية للعراق والتدخل التركي الكثير من ردود الافعال للعديد من الدول العربية والاجنبية لاذ صرحت روسيا ان التدخل التركي في الشأن الداخلي للعراق خارقاً للسيادة^(٣). وايران تدعم العراق وتقف إلى جانبه ضد التدخل التركي^(٤)، وقامت الامارات بعقد اجتماع طارئ للدول العربية لبحث التدخل التركي في العراق^(٥)، ورئيس الجامعة العربية صرح بأن التدخل التركي في الشأن العراقي الداخلي والخارجي تدخل (سافر) ومرفوض جملة وتفصيلاً^(٦)، بينما كان تصريح البيت الابيض بشأن دخول القوات التركية إلى العراق هو خرق لسيادة العراق ولن تكون العواقب إلا وخيمة^(٧).

اذ بدأ القصف التركي المنظم على كردستان العراق بعد موافقة البرلمان التركي بعد السماح بأستخدام الجيش التركي في العمليات العسكرية خارج حدود تركيا لعام واحد وقصف طيران الجيش التركي عدة مواقع لحزب العمال الكردستاني بطائرة الـ (F16) وكذلك

(١) القوات التركية تغزو العراق ، موقع قناة روسيا ، ٥ مارس ٢٠١٦، موقع باك مشين.

(٢) اردوغان يرفض سحب القوات التركية من العراق، موقع قناة الحرية، ٥ مارس ٢٠١٦، على موقع واي باك مشين.

(٣) روسيا، التدخل التركي في العراق غير قانوني ، قناة مصر الاخبارية، ٢٠ فبراير، ٢٠١٦، واي باك مشين .

(٤) اخبار العراق اليوم، معرضة ايرانية حول التدخل العسكري التركي في العراق، جود برس، ٢٢/١٢/٢٠١٥.

(٥) الامارات تدعو لأجتماع عربي طارئ لبحث دخول قوات تركيا إلى العراق ، قناة (وطن) ، ١٧/٤/٢٠١٧.

(٦) العربي يصف التدخل التركي في شمال العراق بـ (السافر) ، قناة مصر العربية، ٣١/٥/٢٠٢٠.

(٧) مسؤول اممي، التدخل التركي في العراق خرق للسيادة قناة مصر العربية، ٣/٥/٢٠٢٠، واي باك مشين.

استخدمت الدبابات والمدفعية الثقيلة للقصف البري بشكل مكثف على أهدافهم المحددة صعود متغير الإرهاب. ان تصاعد اعمال العنف والتمرد في غرب وشمال غرب العراق من قبل المنظمات الارهابية ضد الحكومة الجديدة بالتعاون مع حزب البعث وتنظيم القاعدة اضاع الفرصة على السعودية في تحقيق المصالحة مع العراق لأنهاء الخلافات وتواتر العلاقات الثنائية بين الدولتين اذ اصبحت السعودية العدو الاكبر للعراق والمتهم الاول في تمويلها للمجاميع الارهابية وتسليحهم ودعمها لهم، وان هذه لم تكن اتهامات فحسب بل كانت لكيدة لوجود اكثر من ٣٥٠ سعودياً بين صفوف مقاتلي المجاميع الارهابية داخل الاراضي العراقية اذ اشارت عدة تقارير ان حوالي (٤٥%) من المقاتلين السنة الاجانب في العراق هم سعوديين، الامر الذي ادى إلى غلق كل محاور النقاش التي تريد ان تطرحها الرياض في حل الخلافات مع بغداد بالرغم من نفي كل الاتهامات الموجهة اليها من الحكومة العراقية الامر الذي ادى إلى توسيع وتعميق الخلافات بين السعودية والعراق و تبرير توسع النفوذ الايراني في العراق من قبل بعض القوى السياسية .

٣ - المستجدات السياسية في العراق والمملكة العربية السعودية .

قام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بتغيير سياسته اتجاه بغداد ساعياً بكل الطرق إلى تحسين تلك العلاقات بين الدولتين خاصة بعد صعود حيدر العبادي رئيس الحكومة العراقية على هرم السلطة والذي بدوره قام بأخذ موقفاً قومياً اتجاه الضايا السياسية العالقة بين جميع جيران العراق الامر الذي ادى إلى قيام السعودية بتعيين لول سفير لها في بغداد بعد انقطاع العلاقات لأكثر من ٢٥ عاماً. لذا يعد احتلال داعش للمدن العراقية انتهاك لسيادة الدولة العراقية وارضيتها ولحقوق الانسان لما قامت به من تخريب وتهديم وسلب وقتل وذبح ونشر الرعب والخوف بين جميع السكان وان تحرير المناطق من تحت سيطرة داعش الارهابية التكفيرية كلفت الدولة العراقية اموال طائلة مع خسائر بشرية فادحة من المواطنين العزل وصفوف القوات العسكرية والحشد الشعبي بعد الفتوى الدينية التي اطلقها المرجع الديني السيد علي السيستاني (دام ضله) لم يتعافى العراق من كل الاجرام والتخريب الذي نتج عن احتلال داعش لمناطق مختلفة من العراق الا بعد معاناة طويلة تسببت في اعاقه عملية التنمية الاقتصادية والسياسية وبناء الدولة فالسعودية لها الاثر الكبير والعميق في تدهور الاوضاع السياسية والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً/ المحددات الدولية

■ الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر امريكا اليوم هي القوى العظمى في العالم والمحرك لقرارات ولأحداث العالم بتحالفها مع الدول الكبرى والعظمى في العالم جعلت نفسها في موضع الامم والعالم اجمع تحت

وصايتها بحكم قوتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، إذ إن سياسة أمريكا لا تجتمع إلا بمصالحها ولا تحالف إلا لمصالحها الحيوية العالمية، لا وفاء بوعودها ولا التزام بقراراتها بخلاف ما يصبوا بمصالحها، إذ تعد أمريكا العدو الأول للعرب والمسلمين عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة وأكثر من صقع بعبادة أمريكا هو العراق ذو الموقع الاستراتيجي المتميز الذي يحظى بأهتمام صناع القرار الأمريكي إذ إنها تعده بمثابة بئراً نفطياً لا ينضب ويتيح لها البقاء والتواجد العسكري في منطقة الشرق الأوسط وكسب صف أكبر عدد من الدول المعادية ومعاقبتها ومركز انطلاقها من العراق وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بالكامل، إذ إن جل سياستها انفرادها بالقرارات المتعلقة بالتدخل العسكري في دول تربطها بهم مصالح اقتصادية من أجل الحفاظ على أمن وسلامة مصالحها أكثر من أمن وسلامة هذه الدول. ومع اتساع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم وقوة ارتباطها والتزامها في مسارح عملياتها بدأت هنا بتحشيد وإشراك حلفائها في مسارحها المخططة والممنهجة ابتداءً من الاجماع الدولي الخاص بتأسيس رؤية جديدة لتدبير الدول والعالم اجمع ويصبح نظام عالمي تكون أمريكا هي القائد لهذا النظام وترأسه سياسياً واقتصاداً وعسكرياً^(١). فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الاجماع لأنها فشلت بتحقيق هذا الاجماع الدولي على العراق ليس من أجل العراق وإنما خوفاً من تصدر أمريكا للموقف وتسيدها وتعجرها عليهم وقيام أمريكا بدور الإله في الشرق الأوسط^(٢).

إذ إن أهميه العراق الاستراتيجية المتميزة لدى أمريكا بعد حرب العراق على الكويت عام ١٩٩١ تكلفت سياستها اتجاه العراق بعدة أمور وأهمها ما يأتي^(٣):

- ١- استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تصعيدها ضد العراق وخاصة في قرارات الأمن الدولي الخاصة بالبند السابع التي تعمل على تقليص حجم العراق في ظل ظروف الحصار الدولي المفروض على العراق .
- ٢- تقليص دور النظام السياسي العراقي دولياً (سياسياً-اقتصادياً-دبلوماسياً) وعزله والتشكيك في نوايا العراق في عرض السلام والمصالحة في المنطقة.
- ٣- اسغلت أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والظروف التي زامنته وربطت الارهاب العالمي بالعراق.

(١) ايناس عبد السادة علي، اثر المحددات الخارجية الداخلية في بناء الدولة العراقية ، بحث منشور، مجلة جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ص١٤٣ .

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٣) حميدة عبد الحسين محمد، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص٢١٩ .

٤- تخطيطها المسبق لأحتلال العراق واعلانها لخطة متوجة بصورة مبادئ هادئة لسياسة امريكية تسبق غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق بعلمين.

غزت امريكا العراق في عام ٢٠٠٣/٣/١٥ وقامت بأحلال الجيش العراقي والقوات الامنية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار في العراق وجعلت الدولة بدون سيادة أو نظام يحكمها^(١)، فتحت ابواب الحدود العراقية بمصرعيها امام الجماعات الارهابية بغياب القانون ودعم الارهاب ونشرهم في ارجاء العراق وجعلت القتل والرعب والخوف سائدين الجميع وجعلت من العراق ساحات للتناحر والقتال وسمحت للدول بالتدخل للعراق ونشاط الجماعات المسلحة بعد انهيار هبة الدولة وانتشار السلاح المنفلت بين الجماعات والفصائل المسلحة والخارجة عن القانون لضمان بقائها بدواعي حماية العراق^(٢).

سيطرتها على نفط العراق والذي يأتي بالمرتبة الثانية بعد السعودية والذي يقدر بحوالي (٢٠٠) مليار برميل اي ما يعادل (١٥%) من احتياطي العالم وسرقته والذي يعد اهم مصادر الطاقة الامريكية والذي يتيح لها الهيمنة على العراق ونعاش قنصاها وتأمين تعويضات خساراتها في الحروب وجعل اقتصاد العراق في قبضة يدها وتحكمها به كيفما شئت وصب في مصالحها^(٣).

ادت مأسات الهوية والطائفية التي نشرتها امريكا في العراق إلى نشوب صراعات زعزت روح الامن والاستقرار الداخلي سعت ونفذت تقسيم اجزاء العراق والعراقيين وقادتهم إلى انهيار النسيج الاجتماعي الوطني والقضاء على الانتماء والولاء للوطن ومزقت الهوية الاصلية للفرد ونمت بداخلهم الطائفية المقيتة على اساس الديانة والمعتقد وبحسب قومياتهم (شيعية وسنة وكرد وتركمان وصابئة والايديين) وجعلت الاقتتال فيما بينهم ، وخراب البنى البنى التحتية اثر الاعمال الارهابية والحرب التي شنت على العراق والتي كلفت العراق مبالغ طائلة لاعادة الاعمار .

ويتضح مما تقدم ان امريكا كان اثر القدم الاسود والاسوء في اعاققة التنمية السياسية في العراق بسبب ما قامت به من تدمير وخراب وسلب لنهب ثروات الدولة.

(١) حسين جمعة وآخرون، الاستراتيجية الامريكية في لعراق والمنطقة، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣٥.

(٢) محمود احمد عزت وآخرون ، الحراك السياسي وتداعياته على لتخطيط الاستراتيجي ، ط١، اعمال الندوة، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠، ص٧٨ .

(٣) حميدة عبد الحسين محمد ، مصدر سابق ، ص٢٢٠.



الفصل الخامس

الطول الجغرافيا السياسية لتحقيق التنمية السياسية

الفصل الخامس

الحلول الجغرافية السياسية لتحقيق التنمية السياسية

■ تمهيد :

هناك ازِمات سياسية يعاني منها العراق وهذا ما أثر وبشكل مباشر على ادائه لنظامه السياسي إذ تفاقم الوضع في العراق وعدم تطبيق نظام سياسي مبني على مرتكزات تنموية حقيقية أدى إلى ظهور أزِمات ومعرقلات أمام تحقيق تنمية سياسية ولهذا نبحت في هذا الفصل الحلول الجغرافية السياسية لتحقيق التنمية السياسية وتتمثل بالحلول على الجانبين الداخلي والخارجي وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول/ الحلول على المستوى الداخلي .

المبحث الأول/ الحلول على المستوى الخارجي .

المبحث الأول

الحلول على المستوى الداخلي

تقوم عملية التنمية السياسية بوجه عام بصناعة الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تسعى جاهدة إلى بناء النظام السياسي، والقيام بعمليات التحديث عليه ليكون نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، فالتنمية السياسية هنا تفترض التخلص من ما تبقى من السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد للنظام السياسي، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع ومثال على ذلك لا بد من اجراء عملية نفسية وإجرائية لجعل السكان يؤمنون بأن الحكومة هي اداة من ادوات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم وتطلعاتهم المشتركة^(١)، وهنا يفترض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، ليتوفر لدى الأفراد قابلية الموافقة على الوجه الجديد للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة، ومن اجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها^(٢):

أولاً/ المشاركة السياسية .

ثانياً/ حماية الحقوق والحريات وفق الدستور .

(١) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

ثالثاً/ العدالة الانتقالية .

رابعاً/ اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية .

خامساً/ حرية بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي للأحزاب .

سادساً/ التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي .

أولاً/ المشاركة السياسية

تتم عملية المشاركة السياسية تحت خيمة النظام الديمقراطي إذ تعني مساهمة السكان وبيان دورهم في اطار النظام السياسي بهدف التأثير في عملية صنع القرار الرسمي الحكومي بغض النظر عن كون هذا النشاط فردياً او جماعياً منظماً أو عفويّاً متواصلاً أو متقطعاً سلمياً أو عنفياً شرعياً أو غير شرعي فعلاً أو غير فعال إذ يعد فعلاً طوعاً ناجحاً أو فاشلاً والهدف منه التأثير في انتقاء السياسة العامة وإدارة الشؤون العامة والقيام بأختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني هدفها القيام بتغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تحقق مطالب السكان والجماعات التي يقومون بها^(١).

لذا يعد المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية يعني هو حق الفرد في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية إذ تعني حق ذلك الفرد في أن يقوم بمراقبة تلك القرارات بالتقويم والضبط بعد صدورها من الحاكم إذ يكون موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، الا انها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب ورغبات وتطلعات الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها^(٢).

وهناك معنى أكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية يتمثل بقدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في صناعة القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يعملون ذلك^(٣).

فيما استخدم هذا المفهوم من قبل البعض اي مفهوم المشاركة السياسية بمعنى "أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة السكان، ولهذا السبب تتطلب الأمر التنفيذ النيابي والقيام بعملية الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء^(٤).

(١) غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية ، دار ازمنة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨.

(٣) ثامر كامل محمد، اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠، ص١١٧-١١٨.

(٤) نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨، ص١٤٧.

إن العملية السياسية تتم عبر ممارسة أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية، الوظيفة السياسية والاندماج الكامل فيها^(١)، وهذا يعني إشراك الجميع بعيداً عن انتماءاتهم الأثنية والعرقية في العملية السياسية العامة، وتمكينهم من أن يساهموا بدوراً واضحة في العملية السياسية وإدارة الدولة، أي تكون السلطة عن طريق التمثيل فيها^(٢). وتعد المشاركة السياسية ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية، إذ تم تعريفها من قبل إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تسعى إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية جميع السكان في الدولة، والتي يمكن تحقيق عبرها أعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية^(٣).

يتضح مما سبق إن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية هو إن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الأثنية والإقليمية والاجتماعية وعليه يمكن القول إن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية، حيث إن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، ولكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي الإسلامي من خلال القضاء على الأمية والتخلف، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات مصالح وجماعات ضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدوات مراقبة أعمال الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، وعند توفير الشروط المذكورة آنفاً فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل الجماهير، وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعد فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد كما يلي^(٤):

١- إن المشاركة هي عملية تحقيق مساهمة أكبر للشعب في صناعة السياسات العامة وصياغة القرارات واتخاذها وتنفيذها.

(١) سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الون العربي، مشروع استشراق مستقبل الون العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٣) محمد فائق، حقوق الانسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠، ص ١٠٢-١٠٣.

(٤) علي عباس مراد، التنمية السياسية وازمة المشاركة (مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث)، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩٠، ص ٣٣.

- ٢- إن المشاركة تمثل إعادة هيكلة وتنظيم مؤسسة النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته مع ما يتلائم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعاليتها.
- ٣- إن المشاركة السياسية تعد أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
- ٤- إن المشاركة السياسية تفتح للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته وتطلعاته واتجاهاته.
- ٥- إن المشاركة السياسية تقوم بتوفير الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
- ٦- إن المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب.
- ٧- إن المشاركة السياسية ت القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.
- ٨- إن المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.
- ٩- إن المشاركة السياسية تؤدي دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع^(١).

نستنتج مما سبق إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة في العراق للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية.

ثانياً/ حماية الحقوق والحريات وفق الدستور

تمثل التنمية المستدامة بمختلف مفاهيمها إحدى النشاطات الحديثة والبارزة على الصعيد الدولي إذ هناك اهتماماً دولياً متزايداً موجهاً نحو حاجة الدول المتقدمة وتلك التي لا تزال في طور نموها إلى التنمية المستدامة بهدف الوصول إلى مستقبل مضمون لأجيالها القادمة^(٢)، وازداد الاهتمام بموضوع التنمية بصورة عامة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لمواجهة مشاكل الفقر والتخلف في الدول المتهاكلة والحديثة النشأة والاستقلال وفي اواخر الاربعينيات وبداية الخمسينيات برز الاهتمام بمفهوم التنمية السياسية^(٣).

(١) علي عباس مراد ، مصدر سابق ، ص ٣٣.

(٢) ظفر عبد مطر التميمي ، أثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق ، بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي لنقابة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك ، كلية التربية الاساسية ، شباط ، ٢٠١٩ ، ص ٢٤٩.

(٣) ارام ناجي محمد صالح ، دور الاحزاب في التنمية السياسية لمجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة أقليم كردستان العراق)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٧ ، ص ١.

ولهذا فإن التنمية السياسية مرتبطة من حيث المبدأ بمدى ما توفره القواعد الدستورية والقانونية من ضمانات للحقوق والحريات سواء كانت على الصعيد الشخصي أم السياسي، إذ إن عملية التنمية السياسية ترتبط بعوامل متعددة منها الاستقرار السياسي وتنظيم السلطة والمشاركة وهذه المرتكزات لا تكون ذو قيمة إلا في ظل أسس دستورية وقواعد قانونية توفر للأفراد الممارسة الكاملة دون خوف وتضمن حقوقهم مثل كفالة حرية التعبير والرأي والمشاركة في الانتخابات والترشيح والتمثيل النيابي والتصدي للمناصب السياسية، ولهذا السبب تشكل مسألة الحريات والحقوق و ضماناتها الدستورية الوعاء الأساسي للتنمية السياسية وسبل نجاحها وبالتالي تحقيق نمو المجتمع وتطوره في المجالات كافة، وهذا يتفق مع أهداف التنمية السياسية التي تهدف إلى بناء نظام سياسي حديث ومتطور يقيم جماع التسلط والتفرد بالسلطة ويلغي الهيمنة الحزبية الواحدة ويحد من انتهاك الحقوق والحريات ويوفر المشاركة السياسية للجميع في إطار دستوري ومنظم^(١).

إن اعتبار مسألة صيانة واحترام حقوق الأفراد في المجتمع وضمان حرياتهم العامة وحمايتهم من المقومات الأساسية لإنجاز تنمية سياسية في المجتمع تجعلنا نبحث في التشريعات والاطر القانونية التي رسمها دستور ٢٠٠٥ م للحقوق والحريات العامة بعيداً عن الممارسات العملية للنظام السياسي تجاه تلك الحقوق والحريات إذ إن تكريسها وإقرارها دستورياً يسهم في اطار الممارسة المستمرة إلى استقرار الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع تدريجياً ومما يلاحظ ان النص على تلك الحقوق والحريات وكفالتها بالضمانات التي تحول دون حصول الانتهاكات وفق مبادئ دستورية وتشريعات قانونية تشكل مبادئ وطنية ملزمة لجميع السلطات والهيئات احترامها ولا يمكن هنا مخالفتها أو اصدار اي قانون يتعارض مع تلك المبادئ والاسس الدستورية وهذا ما جاء به الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ م اذ نص في المادة (٢/ب) (لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور)^(٢)، وبذلك يتبين ان هناك بعض التشريعات الدستورية الوطنية وقوانين وسياسات عامة قد تضمنت تنظيم في بنودها تلك الحقوق فعلى صعيد الدستور فقد تضمنت القواعد الدستورية مجموعة من الحقوق والحريات الاساسية وكفل ضمانتها وقد جاء الباب الثاني لهذه الحقوق والحريات الذي قسم إلى فصلين تناول الفصل الأول في فرعه الأول قضية الحقوق بنوعيتها (المدينة

(١) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الامة، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٠٩ .

(٢) المادة (٢/ب) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ م .

والسياسية^(١)، وفي فرعه الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)^(٢)، في حين تناول الفصل الثاني تنظيم موضوع الحريات^(٣).

أ/ ومن اهم ما تم ترسيخه من تلك الحقوق والحريات في الدستور:

- ١- مبدأ المساواة وعدم التمييز والمواطنة (م / ١٤).
- ٢- الحق في الحياة والامن والحرية (م / ١٥).
- ٣- الحق في تكافؤ الفرص (م / ١٦).
- ٤- الحق في الخصوصية الشخصية وحرمة السكن (م / ١٧).
- ٥- الحق في الجنسية (م / ١٨).
- ٦- استقلالية القضاء ومبادئ المحاكمة العادلة (م / ١٩).
- ٧- حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية للرجال والنساء بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح (م / ٢٠).
- ٨- الحق في اللجوء السياسي وحظر تسليم اللاجئين إلى جهة اجنبية او اعادته قسراً البلد الذي فر منه (م / ٢١).
- ٩- كفلت المواد (٢٢-٣٦) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي يتطابق مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان والعد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها حق الملكية والعمل والصحة والبيئة والسكن وتكوين الاسرة والتعليم.
- ١٠- أما المواد (٣٧-٤٦) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م فقد كفلت الحقوق الأساسية والحريات العامة بما فيها حظر التعذيب والعمل القسري والعبودية والحق في حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية التنقل وحرية الفكر والضمير والعقيدة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وحرية العبادة والمعتقد.
- ب/ وأما ما تم ترسيخه بالقوانين أو مجموعة المقومات القانونية التي سنت بعد عام ٢٠٠٣م لغرض تطوير المجتمع وتعزيز الأطر الدستورية وتكملها في صيانة الحقوق والحريات^(٤):

(١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م ، المواد (من ١٤ ولغاية ٢١).

(٢) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م ، المواد (من ٢٢ ولغاية ٣٦).

(٣) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م ، المواد (من ٣٧ ولغاية ٤٦).

(٤) الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق، دراسة من اعداد فريق العمل الوطني في وزارة حقوق الانسان، المشكلة بموجب الامر الوزاري رقم (١٥٠) في ٢٠١٠/٨/٣٠ ، وبموافقة مجلس الوزراء بموجب الامر الديواني المرقم (٢٧٠٠٢) في ٢٠٠٨/٨/٢٢ ، ص ٧ .

- ١- قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ .
 - ٢- قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ م.
 - ٣- قانون إلغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ م.
 - ٤- الاعتماد التشريعي للتعليمات رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ م حول تعويضات ضحايا أعمال الإرهاب.
 - ٥- قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم .
 - ٦- قانون تعويض ضحايا الإرهاب واطفاء العمليات العسكرية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ .
 - ٧- قانون تعويض الأشخاص الذين فقدوا جزءا من أجسادهم رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ .
- ج/ وعلى صعيد المؤسسات الحكومية المتخصصة بغية ترسيخ ثقافة الحقوق واحترامه فقد تم انشاء عدد من الجهات الحكومية وفق أسس تتفق وتلك الأهداف منها:
- ١- وزارة حقوق الإنسان انشأت في ايلول ٢٠٠٣ م .
 - ٢- المفوضية العليا لحقوق الإنسان التي تشكلت بموجب قانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ م بوصفها مؤسسة وطنية مستقلة وتهدف إلى أعداد استراتيجية واليات عمل وبحوث وتوصيات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وصيانة حرياته.
 - ٣- لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ومهمتها الأساسية إرساء مقاربة للحقوق والحريات ضمن أداء المجلس في مجالات التشريع والرقابة.
 - ٤- لجان ووحدات حقوق الإنسان في الوزارات: وهي وحدات إدارية متكاملة تعمل في سبيل تحقيق تقدم في مجال خلق بيئة ملائمة لممارسة الحقوق واستقرارها وتمكين ثقافتها من خلال برامج والدورات التدريبية^(١).

ثالثاً/ العدالة الانتقالية

بعد الطلب المتنامي في المطالبة بإقرار العدالة بعد حدوث انتهاكات استطاع المنظم الدولي ان يقوم بتطوير مفهوم العدالة من مفهوم العدالة التقليدية المرتكزة على المحاكمات والمساءلة إلى آليات جديدة للعدالة اطلق عليها اسم " العدالة الانتقالية التي تبحث عن العدالة الممكنة في مراحل التحول التي عرفت المجتمعات الخارجة من حروب داخلية او حروب دولية وتقوم هذه العدالة على ادراك وقناعة وعليه عرفت العدالة الانتقالية بوصفها مجموعة

(١) الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق، دراسة من اعداد فريق العمل الوطني في وزارة حقوق الانسان، المشكلة بموجب الامر الوزاري رقم (١٥٠) في ٢٠١٠/٨/٣٠ ، وبموافقة مجلس الوزراء بموجب الامر الديواني المرقم (٢٧٠٠٢) في ٢٠٠٨/٨/٢٢ ، ص ٧ .

من التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة بهدف معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من اصلاح المؤسسات^(١).

إذ مثلت العدالة الانتقالية استجابة سريعة وواعية للانتهاكات المنهجية او الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وتسعى إلى الاعتراف الواجب بالضحايا والانتهاكات وتعزيز امكانات تحقيق السلام والديمقراطية، لهذا فإن العدالة الانتقالية لاتعد شكلاً خاصاً من أشكال العدالة وانما هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلئم المجتمعات التي تخوض مرحلة التحولات وإعادة البناء بعد حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان^(٢).

ولكي تؤدي مساعي العدالة الانتقالية دورها في تعزيز الديمقراطية وبناء السلام يفترض ان تكون مرتكزة على نهج شامل وجامع لتلبية احتياجات الضحايا وأسرهم وان تكون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وبهذا الشأن يعرف الأمين العام للأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها مفهوم شامل (كافة نطاق العمليات والاليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لفهم التركات العامة من التجاوزات الماضية ولواسعة النطاق بغية كفالة المسائلة واحقاق الحق وتحقيق المصالحة، لا سيما وان العدالة الانتقالية يفترض ان تكون جامعة على النحو الملائم بما يضمن الإصلاح المؤسسي بهدف مساعدة المجتمعات المحرومة على تحويلها إلى مجتمعات حرة بوساطة التحركات التي تحقق مستقبلاً عادلاً^(٣).

وتستنتج الباحثة مما سبق فان هدف العدالة الانتقالية هو إعادة الكرامة للضحايا وبناء الثقة لتعزيز التغيرات على المستوى المؤسسي والشخصي بما يتيح ايجاد الية للانتقال من الاستبداد والحكم القهري إلى حكم القانون وإلى نظام ديمقراطي يحترم الحقوق والحريات، ولذلك فهي تلنقي مع الهدف الأساسي لغايات التنمية وتعد عامل أساسي لتمكينها وهذا ما جرى العمل به في العراق بعد التخلص من النظام التسلطي بعد عام ٢٠٠٣م. اذ واجهت عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي العديد من التحديات واهم القضايا كانت كل ما يتعلق بالحجم الهائل والخطير من الجرائم والانتهاكات المرتكبة من قبل النظام السابق ولاسيما أنها امتدت لمدة ٣٥ عام لتشمل كل أنواع العنف ضد الشعب بكل فئاته من قبل أدوات الدولة وسياساتها التي وظفت لذا الجانب والتي شملت القتل والفقدان والتعذيب والنزوح والاعتراب

(١) علي بخت وآخرون، العدالة الانتقالية في العراق الذاكرة وأفق المستقبل، مؤسسة فريدريش ايبيرت، عمان، ٢٠٢١، ص ٨.

(٢) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ماهية العدالة الانتقالية، مقال منشور على الموقع الالكتروني للمركز بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٦. http://ictj.org/transitional_justice.

(٣) علي بخت وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٨-١٠.

والاختفاء القسري، والتي أدت إلى تمزيق هوية الشعب العراقي الفردية والجماعية وولد انعدام الثقة على جميع مستويات المجتمع بسبب سياسات الدولة الاستبدادية التي مزقت الهوية الجامعة إلى هوية مفروضة من الدولة تمارس القمع وهويات فرعية عرقية ودينية تعاني من التمييز العلني، ولذلك كان على النظام الجديد بعد عام ٢٠٠٣م إعادة عملية بناء الثقة في إطار عملية معقدة من خلال آليات العدالة الانتقالية بما فيها عملية اجتثاث وإنشاء محاكم خاصة ووضع سياسات للتعويض عن جرائم الماضي^(١).

ان سياسات العدالة الانتقالية عدت جزء شرعي من عملية الإصلاح المؤسسي خلال الفترة الانتقالية كونها تسهم في إعادة البناء الاجتماعي المتسم بانعدام الثقة جراء العقود الماضية من الانتهاكات والاستيلاء العام، لذلك فقد انشأت منظومة متكاملة من القوانين الوطنية بشكل يتفق وأحداث العدالة الانتقالية وبشكل يسهم في تجاوز ارث الماضي ومن أهم تلك القوانين^(٢):-

- ١- قانون إعادة المفسولين السياسيين رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥م.
- ٢- قانون هيئة نزاعات الملكية العقارية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦م.
- ٣- قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦م.
- ٤- قانون مؤسسة الشهداء رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦م.
- ٥- قانون حقوق وامتيازات ذوي الشهداء المؤنفين لإقليم كردستان العراق رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧م.

رابعاً/ اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية

لقد أثارت اللامركزية جملة من المشكلات السياسية والاجتماعية في واقع الدولة المضطرب والسبب هنا يتعلق البعض منها بقلة الوعي بمفهوم اللامركزية وابعادها فحسب بل بحدود تطبيقها ولا سيما ان بعض المدن العراقية قد تطرفت كثيراً في فهم حدود اللامركزية^(٣). وتسعى التنمية السياسية تدعيم مقومات النظام السياسي لاستيعاب وتنظيم عمليات التغيير والتفاعل المستمر لكسب الحفاظ على استقراره وضمان استمراره في جو يتسم فيه عدم الاستقرار ، وبالنظر لتقل أزمات التنمية السياسية على اداء الحكومات وكيفية إدارتها وتنظيمها للوحدات الوطنية ولهدف تحقيق التمكين السياسي والتجاوز على أشكال عدم المساواة

(١) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ماهية العدالة الانتقالية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني للمركز بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٦ http://ictj.org/transitional_justice.

(٢) الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق ، مصدر سابق ، ص٧.

(٣) دهام محمد العزاوي، اللامركزية ومعوقات التنمية المحلية في العراق ، مركز الرافدين للحوار ، ط١، ٢٠٢١ ، ص١٣.

وضمن الفرص المتوازنة للأفراد في المشاركة السياسية في إدارة الدولة والمجتمع وفي عملية صنع القرار، فإن عملية تحقيق التنمية السياسية لأهدافها وغاياتها تلك تتطلب وجود سلطة لامركزية بحيث يتمكن كل فرد من المشاركة الحقيقية في إدارة مؤسسات محلية تجعله قريب من الإدارة والتخطيط والتنفيذ^(١).

إن أهم المؤشرات على تحقيق هذه الرؤية من زاوية التنمية السياسية تكمن صورتها في المحصلة النهائية لتحقيق التمكين السياسي وذلك من خلال^(٢):

- ١- العمل على تحقيق المساواة بين جميع السكان بغض النظر عن انتماءاتهم.
- ٢- اتساع المشاركة الديمقراطية في عملية صياغة وتنفيذ القرارات.
- ٣- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.
- ٤- الابتعاد عن تركيز السلطة في هيئة واحدة.
- ٥- تعبئة السكان بهدف إدراك مشكلاتها الحقيقية وتهيئتها للتعامل مع تلك المشكلات والأزمات.

فيما حصل اتفاق لخبراء القانون الدستوري على أن اللامركزية تكمن على أنواع فهناك اللامركزية السياسية التي تسعى إلى إعطاء سكان المدن وممثليهم المنتخبين مزيداً من الصلاحيات والسلطات في تقرير شؤونهم العامة وصناعة السياسات التنفيذية وقد يكون هذا النوع من اللامركزية يساعد على دعم الديمقراطية ويعطي مواطني المدن وممثليهم مزيداً من التأثير في صياغة وتنفيذ السياسات وهناك اللامركزية الإدارية التي تهدف إلى نقل مسؤولية التخطيط الإداري والمالي من حكومة المركز إلى الوحدات الإقليمية أو المحلية بحيث تكون لديها القدرة على التخطيط المكاني وحصر إيراداتها المالية الخاصة وسيطرة سلطة القرارات الاستثمارية بصورة مستقلة إن لهذه الأنواع من اللامركزية بالتأكيد جوانب إيجابية وجوانب سلبية على مستوى الممارسة والتطبيق لكنه يبقى فعال ومنهج حضاري وديمقراطي للاهتمام بمشاكل الأفراد في المجتمع، فهو يمنع الاستبداد من خلال عدم تركيز السلطة ويؤدي دوراً في سرعة اتخاذ القرار ويساهم في إعطاء التمكين للتنمية السياسية عبر تقريب المواطنين وهذا ما جاء به دستور العراق لسنة ٢٠٠٥م عندما جمع بين النوعين من اللامركزية، إذ صمم نظام الحكم وشكل الدولة بموجب الدستور على استناد النظام الاتحادي وفق نظام الفدرالية للأقاليم

(١) حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد في مجموعة باحثين: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ط١، ٢٠٠٦، ص٧٨.

(٢) عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢.

التزاماً بنظام اللامركزية الادارية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم^(١). فيما نصت المادة (١٢١) على السماح بممارسة حقوق السلطات في الاقاليم باستثناء ما ورد من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية^(٢). بينما نصت المادة (١٢٢) على منح المحافظات الصلاحيات المالية والإدارية الواسعة لتمكينها من إدارة شؤونها على أساس مبدأ اللامركزية الادارية^(٣). وعلى هذا الاساس فقد تم تبني اللامركزية بفرعها السياسي والإداري في الدولة في ان واحد، إذ يوجد اقليم كردستان مع إمكانية استحداث أقاليم جديدة وفق ما جاءت بالمادة (١١٩) من الدستور^(٤).

وبذلك فقد سمح الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م لتمكين احد أهم أدوات التنمية السياسية في تمكين المجتمع من تحقيق أهدافهم عبر إطار من التطبيق الديمقراطي وإدارة شؤون المجتمع وتصريف الأمور بعيداً عن المركزية والتحكم، إضافة إلى عدم احتكار السلطات ومنع الاحتكار والاستبداد والتفرد في السلطة والحكم.

في حين اللامركزية المالية فتعد من اهم اشكال اللامركزية إذ ان الحكومات المحلية ومؤسساتها الفردية ينبغي ان تكون لها الايرادات الكافية من موارد الدولة أو من موارد المحافظة والتي يمكن ان تساعد في اداء وظائفها فضلاً عن سلطتها اتخاذ قرارات الاتفاق وعادة ما تتخذ اللامركزية المالية اشكالاً عديدة منها^(٥):

- ١- التمويل الذاتي للمشاريع والعمل على استرداد التكاليف عبر رسوم المستفيدين من هذه المشاريع.
- ٢- التمويل المشترك للمشاريع من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- ٣- توسيع الايرادات المحلية من خلال الضرائب على الممتلكات أو المبيعات أو الرسوم غير المباشرة.
- ٤- التحويلات المالية من الضرائب العامة المتحصلة من قبل الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية.
- ٥- الاموال المتحصلة من الضرائب المحلية على العقارات والنوادي وكذلك الاموال من المنافذ الحدودية والموانئ البحرية وغيرها.

(١) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م ، المادة (١١٦).

(٢) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م ، المادة (١٢١).

(٣) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م ، المادة (١٢٢).

(٤) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م ، المادة (١١٩).

(٥) دهم محمد العزاوي ، مصدر سابق ، ص ٢١.

واخيراً اللامركزية الاقتصادية إذ تركز على نقل مسؤولية الوظائف العامة إلى القطاع الخاص بوساطة ما يسمى بالخصخصة وحرية المبادرة الفردية والتي تعني المجال لرجال الاعمال والشركات والجمعيات وبقية المنظمات غير الحكومية الاخرى بتطوير بيئة الاعمال والدخول إلى بيئة العمل وتقديم خدمات ومشاريع في قطاع الاسكان والسياحة والفنادق وهو ما يجعلها شريكاً في التنمية ويقلل عن كاهل الحكومة المركزية والمحلية ويقلل النقل على الخدمات ومصاريف الاتفاق^(١).

خامساً/ حرية بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي للأحزاب

لا يمكن عد الأحزاب السياسية الأشكال الوحيد للتنظيم في أي نظام ديمقراطي، إلا أنها تجسّد إرادة السكان بشكل مؤثر وقد أُجري عدد كبير من البحوث التجريبية للتيبان العلاقة الجدلية بين أنواع النظم الانتخابية والنظام الحزبي والنظام السياسي و كلما كان النظام أكثر ديمقراطية كانت الأحزاب السياسية في حالة من الديمقراطية، وكلما زاد حرص الأحزاب على أن تعمل بطريقة أكثر ديمقراطية وحرية ازدادت القدرة الديمقراطية للنظام السياسي على التوسع ولهذا لا يمكن تصور الديمقراطيات الحديثة دون وجود الأحزاب السياسية، بسبب ما تقوم به الأحزاب السياسية تحافظ على استمرار الديمقراطية ووتدين بذلك للأنظمة الديمقراطية لهذا السبب ولهذا فأن الأنظمة الديمقراطية تلتزم بتوفير البيئة القانونية والسياسية الضرورية للأحزاب والتيارات السياسية لتمثيل المجتمع ومن ناحية أخرى، ولهذا ينبغي على الأحزاب السياسية ألا تلحق الضرر بهذا المرتكز الذي يُعدّ سبب وجودها، وينبغي عليها ألا تنظر إليه بوصفه أداة فقط لتلبية مطالب أنصارهم^(٢).

كما يوجد العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ التمثيل السياسي بصورة تامة لذلك فإن تقليص هذه الاجراءات إلى مجرد العلاج (السياسي) تحت أي ظرف من الظروف، يعني تجاهل جميع العوامل الأخرى التي تسبب غياب الديمقراطية وأهمها حجم التمويل الذي يملكه أولئك الذين يطالبون بالتمثيل لهذا الغرض فأن الجهل بالاقتصاد السياسي للأحزاب يؤدي إلى انعكاسات سلبية معينة فقط من غياب الديمقراطية، إذ تكون الأحزاب الفاعل الرئيس للانتخابات واليات تجسيد التمثيل كما إن التعددية السياسية لها صور عدة منها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية إذ

(١) دهام محمد العزاوي ، مصدر سابق ، ص ٢٠-٢١.

(٢) محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٧٩، ص ١٠٧.

أن التعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيدولوجيات وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجري بصورة دورية أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تتكون من عدة أحزاب إلا النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب الواحد، وهو الحزب المسيطر ومن هذا فإن التعددية السياسية تعرف الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية والفوارق في البرامج والسياسات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية^(١).

وجود الأحزاب الحقيقية التي تعتمد مفهوم الديمقراطية وآلياتها ينشط الوعي السياسي ويسهم في تشكيل الرأي العام وتوجيهه بالوجهة الأفضل، كما تقوم هذه الأحزاب بدور فعال ومهم يتمثل في تمكين الكوادر القيادية القادرة على إدارة الدولة، وتتولى مسؤولية توحيد المجتمع ونقله من طابعه الفردي إلى الشكل الجمعي المؤسسي مما يخلق ثقافة سياسية مشتركة هدفها بناء الوطن والمواطن، وتحقق الجهات السياسية الديمقراطية والاستقرار السياسي عبر تعبيرها عن المجتمع بكل مكوناته، وتملاً الفراغ بين الدولة والمجتمع وتقوم بمهمة حلقة الوصل والترابط بينهما، فالأحزاب توفر بادئها لهذه المهام الجو الصالح للحفاظ على التماسك الاجتماعي من خلال الاستمرار والتنظيم ودخول الانتخابات بهدف الوصول إلى السلطة والالتزام بتحقيق برنامجها السياسي وتمثل الأحزاب هنا مستودعات الأفكار السياسية للمجتمع بكل مكونات ونسجه، كما تقوم بدور القناة التي تنساب عبرها هذه الأفكار إلى بنية الدولة ونظامها ومؤسساتها. تُعد سيادة القانون من ركائز النظام السياسي الديمقراطي وهي من المعايير الأساسية لتطبيق النظام ونزاهة القضاء لضمان الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المواطنون دون تمييز وتستند سيادة القانون في قوة القانون، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون، والامتناع عن التنفيذ الجزئي للقانون، وتتألف سيادة القانون مع السلطة المطلقة التي تفضي إساءة استخدامها وفساد القائمين عليها إلى غياب دور القانون، ويُعدّ ضعف رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية من الأسباب الرئيسة للفساد وحماية المفسدين، إذ يشجع عدم فاعلية الأنظمة الرقابية على الفساد والاضرار بالمصالح العامة للمجتمع^(٢). فيفقد القانون هيئته في المجتمع بسبب قدرة المفسدين على تعطيله وعدم تطبيقه ضد المخالفين الذين تهدد ممارساتهم أمن المجتمع، فتصبح مخالفة القانون هي القاعدة

(١) محمد عابد الجابري ، مصدر سابق، ص ١٠٧.

(٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص ٢٩١.

السارية، ويتحول إحترامه إلى إستثناء، ويأمن الفاسدون من المحاسبة والعقاب وهناك العديد من الانواع المختلفة للأحزاب السياسية في مختلف النظم السياسية على اختلاف تكويناتها وأشكالها، وقد اعتمدت هذه النظم على شكل التعددية إذ يتيح لها قدراً أكبر من التنافسية وتوزيع السلطة بشكل سلمي مما يجعل المشاركة السياسية لكافة تيارات المجتمع في النظام السياسي ترتبط بشكل واضح بطبيعة التعددية السياسية المستخدمة فيها وفعاليتها في أداء دورها، وهذا يجعل هناك تحويل في النظام السياسي بدرجة أكبر نحو تطبيق الممارسات الديمقراطية^(١)، ويجعله نظاماً يتصف بالتحول نحو الديمقراطية وهذا لا ينفصل عن الوظائف التي تقوم بها التعددية السياسية لاسيما الوظائف المرتبطة أكثر بإجراء التغيير الديمقراطي داخل النظام السياسي، إذ توجد علاقة وثيقة وارتباطية بين التعددية وأدائها لوظائفها بفاعلية وبين إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي في أي نظام سياسي تؤدي الأحزاب السياسية دور مهم وفعال في عملية المشاركة السياسية من خلال المفاهيم والمعتقدات السياسية وهي تمارس دورها هذا عبر ما تقوم به من دور مزدوج في عملية التنشئة السياسية في دعم الثقافة السياسية الجارية وصناعة ثقافة سياسية جديدة، فالأحزاب السياسية تعد من أهم ركائز الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية في تنشيط المشاركة الشعبية، كما تُشكل قنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعد معياراً لنمو النظام وسلامة المناخ التفاعلي بين النظام والمجتمع كما أن وجود الأحزاب يؤدي إلى تقويم السياسات الحكومية فتصبح قراراتها أكثر روية وحكمة وحنكة وموضوعية لان التسرع في اتخاذ القرارات سيُعرض الحكومة لانتقاد المعارضين من الأحزاب ويفتح الفرصة لمناقشة المسائل العامة بهدوء لتحقيق أهداف تعجز عن تحقيقها مجهودات افراد قلائل وبهذا تترسخ مفاهيم الديمقراطية وتعد عنصراً من عناصر استقرار الحياة السياسية في الدولة فالسكان يتغيرون والحكومات تزول وفي المقابل فإن المشاريع والاهداف تحتاج إلى وقت طويل لكي تخرج إلى ارض الواقع ويتم تنفيذها وهذا هو السبب الرئيس لوجود الأحزاب للأحزاب إذ لها وظيفة أساسية في تقويم السلطة وكشف أخطائها وتعديل مساراتها نحو طريق الصواب إذ تعمل على ايجاد الاندماج الاجتماعي كما تمثل الأحزاب مدارس للتكوين والتثقيف السياسي للمخترطين وادارة لتوزيع الشعب وتبيان حقوقه وواجباته وان كان هناك من ينظر نظرة سلبية للأحزاب بصفتها اداة تنتشر الفقرة وتُغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة. إقامة روابط حقيقية مع الناس^(٢).

(١) ماجد احمد الزامل، اثر التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، الحوار المتمدن - العدد: ٧١٦٢ - ٢٠٢٢ / ٢ / ١٤ - ٢٠٠٨ متاح على الرابط التالي:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=746985>

(٢) عبد السلام إبراهيم بغداد، مصدر سابق ، ص ٢٩١.

أن عملية التنمية السياسية تمثل بصورة عامة أداة تخلق المناخ والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي إذ تهدف التنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً فهي تعد بذلك أي التنمية تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب الشكل الجديد وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع الأفكار الراسخة التي ما تزال تؤثر بصورة سلبية في اتجاهات الأفراد والمجتمع إن عملية إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى المساهمة والمشاركة في الحياة العامة يوجد الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة وذلك لأن المشاركة السياسية هي إحدى الأدوات الأساسية للقدرة على تنظيم الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية التي تعد أبرزها هو التداول السلمي على السلطة وعدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد ونبذ التفرد في الحزب أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة ونزيهة، وبالتالي سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً وبالتالي لا يتغير اسم الدولة ولا يتغير دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة وعليه فإن السلطة هي أداة تتم ممارستها من قبل الحاكم بتفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس محتكرة على أحد وإنما يتم تداولها وفقاً لأحكام الدستور الذي يعد السلطة التي لا تعلو عليه أي سلطة أخرى إذ أن التعددية السياسية تعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهراً من مظاهرها الأساسية وأداة من أدوات وجود الديمقراطية، ولكن لا يغيب عن الفكر إن تحقيقها هو أمر سهل الحصول^(١)، لهذا لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين يوم وليلة فعلمية إرساء نظام ديمقراطي يعني إقامة بنيان كامل شامل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصفة رسمية وبطريقة منظمة وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المتصددين للمناصب العامة مسؤولين مسؤولية تامة أمام الناخبين^(٢).

(١) ماجد احمد الزامل ، اثر التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي ، الحوار المتمن-العدد: ٧١٦٢ - ٢٠٢٢ / ٢ / ١٤ - ٢٠٠٨ متاح على الرابط التالي:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=746985>

(٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق ، ص ٢٩١.

تستنتج الباحثة مما سبق أن مبدأ إقرار التعددية السياسية في العراق لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية.

سادساً/ التداول السلمي للسلطة وفق الدستور العراقي

تعد السلطة اهم موقع يطمح اليه الفرد في المجتمع البشري ولهذا فإن عملية التنافس على السلطة عادة ما تتولد منها ساحة للحروب والصدامات والنزاع إذ شهد التاريخ حروباً كثيرة بهدف الوصول للسلطة والحكم بسببها عانت البشرية معاناة قاسية كما عانت المجتمعات من الماسكين المستبدين الذين عند وصولهم لمواقع الحكم يسببون للناس ازمات واذلال وقهر في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع من اجل نيل حقوقه وكرامته^(١).

إذ يمثل التداول أو التعاقب على السلطة هي عملية تسمح للتغيير بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة وتعاون الجميع على الاستمرار في طريق يقود دائماً إلى تداول سلمي للسلطة ولو كانت هناك تشخيص على المناهج المتبعة في تحقيقه فحاجتنا إلى التداول السلمي للسلطة تتطلب التدرج في الوصول إلى مستوى الشفافية التامة بغية تحقيق هذا الهدف ان نشر ثقافة التداول السلمي للسلطة لا يمكن ان تحدث سريعاً في مجتمع عشائري كالمجتمع العراقي مثلاً لأن أغلب أفراده يرجعون لسلطة رئيس العشيرة الذي يحتكر في معظم الاحيان الصلاحيات والقرارات وان هذه الثقافة تتوارث من جيل إلى اخر فمنطق التداول أو التعاقب يرغب التجديد في الأفكار والممارسات والسلوكيات لذلك، تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصلت فيها الديمقراطية واستقرت وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف الذي يكفله وجود أغلبية ومعارضة ومؤطر بالحوار المتبادل وتنامي القوى السياسية وصعودها ديمقراطياً يعتمد بالدرجة الاساس على مقومات لا يمكن إنكارها وفي مقدمتها مستوى التنمية الاجتماعية والثقافة العامة لهم بما تعنيه من تعليم وثقافة وشيوع لرؤية واضحة وتفكير مستبدر يساعد تلك الجماعات السياسية نحو تطور الديمقراطية الحقيقية لذا لم نعد نرى شعباً ينمو ديمقراطياً بينما كل أساليب حياته تسير في اتجاه مختلف، فالعبرة تتحدد في النهاية بدرجة الوعي العام الذي يملكه أي شعب على نحو يعطيه القدرة على التغيير الإصلاحي عند الحاجة دون الغرور بالشعارات الزائفة أو الابتعاد

(١) فوزي حسين سليمان ، مبدأ التداول السلمي للسلطة وأفاق تطبيقه في العراق ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٣ ، العدد ١٩ ، ٢٠٢٠ ، ص٣٢.

عن الرؤية الصحيحة لهذا فإننا نعتقد أن هناك ترابطاً بين مؤشرات النظام التعليمي ودرجة جودته ومدى حدائته وبين نظم الحكم القائمة وأساليب السياسة السائدة ولأن الديمقراطية تمثل منهج ونظام حكم يتأثر مضمونه كثيراً^(١)، باختيارات المجتمعات التي تستخدم الديمقراطية فيها ولهذا أصبح من الممكن للديمقراطية إن تقبل في مجتمعات تختلف فيها العقائد والأديان والمذاهب لهذا فإن الأحزاب والتنظيمات والحركات هي منظمات تسعى للوصول إلى السلطة بل ومن المحتمل كثيراً وصول أي منها للحكم والسلطة في الدولة ذات النظام الفردي التي تعجز عن نقل الصلاحيات الإدارية والسياسية بصورة سهلة محكومة بدستور دائم، إذ تكون هذه السلطة مركزة في شخص الحاكم الذي يعتمد على مجموعة من المنفعين القريبين منه، وبهذا لا يعترف بالدستور ولا بشرعية السلطة ولا بمشروع التداول السلمي للسلطة مستخدماً القوة والعنف والترهيب في حماية كرسي الحكم وإدامة حكمه، وهذا أسلوب منتشر في الدول ذات الأنظمة الشمولية غير الشرعية ويقصد بالتعددية السياسية هي (مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بها أولاً وقبل كل شيء، وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه " الحرب " بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم^(٢)).

الشعوب تسعى إلى التغيير الإيجابي الصالح الذي يبني ولا يدمر ويسعون إلى تغيير السياسات ووجوه وخطط عقيمة أثبتت الوقائع والأحداث أنها لم تزدهر إلا تخلفاً وضياًعاً وتسعى الأمة لأن تصبح حرة في أن تختار من بين المتغيرات المتعددة البرامج المختلفة الرؤى من تراه مناسباً لأن يقودها إلى بر الأمان ويحقق لها ما تسعى من نهضة وتقدم وأمان وصلاح. ومن دون التداول السلمي للسلطة لا يمكن الاحساس بوجود تنمية وديمقراطية وحقوق إنسان واحترام الرأي الآخر المعارض إذ تكمن المشكلة هنا أن محاولات عربية كثيرة في مجال تداول السلطة لم تكن جادة بقدر ما كانت متحكم بها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية نتيجة ضغوط الدول المانحة أو بسبب امتصاص مؤقت للتوترات الداخلية ما تلبث هذه المحاولات أن تظهر على حقيقتها البائسة تفرغاً (لمبدأ السلطة) من معانيه ومضامينه الحضارية الحقيقية والواقعية^(٣).

(١) فوزي حسين سليمان ، مصدر سابق ، ص ٣٢.

(٢) رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص ٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣.

إذ رأينا خلال العقود والسنوات الماضية أنظمة عربية ودول من العالم الثالث تعيد إنتاج لصورة الاستبداد بواسطة ما يسمى أنه تداول سلمي للسلطة في دولها، وهذا الزعم يركز على منافسة غير متكافئة وربما بين طرفين هما وجهان لعملة واحدة، المنافسة تتكون بين طرف يملك كل شيء السلطة والمال والإعلام والقوة ومؤسسات الدولة، والقوانين وحق تفسير الدستور والقضاء وبين المنافسين الذين لا يملكون شيئاً إلا مجموعة شعارات وبرامج ومقومات محدودة ومساحة مقطوعة من الإعلام الحكومي والجموع الواسعة التي تشترك في العملية الانتخابية ترى كل يوم رجال الدولة الماسكين على الأمور في مرافق العمل، إذ يطل عليهم عبر التلفزيون وفي الإذاعة تفتح له المؤسسات أبوابها وتجعل له كل الإمكانيات لافتتاح مشاريع البناء والاعمار من خزانة الدولة، ولتكون مادة إعلامية أثناء فترة الانتخابات تفرضه وسائل الإعلام المملوكة للدولة إنها محاولات غير جادة لتداول السلطة لأنها تقوم على منافسة غير عادلة وغير متساوية وهي بذلك تولد لدى المواطن حالة إلى الإحباط في ظل انسداد الأفق السياسي والتعثر في المضي بتنفيذ إصلاحات حقيقية إذ نلاحظ أن المركزية غالباً ما تكون بعكس مصالح المجتمعات ولنا في بعض تجارب التاريخ القريب نماذج عدة، أما سلوك اللامركزية فهو يعني الابتعاد الكلي عن شخصنة السلطات بأنواعها واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات أي تبتعد عن كل ما يمت بصلة لحصر السلطات أو الآراء أو حتى منهج الحياة العامة، في طريق واحد لا يتقبل بتعدد الآراء ولا بطرق التفكير ولا بمناهج العيش المتعددة وبهذا يجد الفرد مجال واسعة أمام مواهب وسيرها في اتجاهات لا حدود لها لذلك نجد أن الشخصية الفردية في النظام اللامركزي، غالباً ما تكون واثقة، متوازنة، ولديها رصيد كبير من الحيوية والانتاج، وغالباً ما تنطوي على الكثير من الذكاء والنشاط المؤطر بالحكمة، كما أنها غالباً ما تكون عارفة بطاقتها الكامنة، وتكون مستعدة دائماً، لاستخدامها الأمثل لصالحها ولصالح المجتمع برمتها^(١).

وقد جاء الدستور العراقي والذي أقر باستفتاء من قبل غالبية المجتمع العراقي كأول دستور شرعي دائم ، وليمثل وثيقة تاريخية وقانونية لشكل نظام الحكم الذي يفترض به أن يستند على الشرعية والتداول السلمي للسلطة، فإن الدستور العراقي أقر مبدأ الفصل بين السلطات في المادة (٤٧) منه^(٢).

(١) ماجد احمد الزامل، التداول السلمي للسلطة، الحوار المتمدن - العدد: ٦٦٨٠ - ٢٠٢٠ / ٩ / ١٨ -

١٥:٥٩، متاح على الرابط التالي <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=692422>

(٢) دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ م ، المادة (٤٧).

وبالتالي نستنتج من ذلك ان الديمقراطية نظام مبني على أركان أربعة هي حرية الرأي وحرية التنظيم واستقلال القضاء والتداول السلمي للسلطة، فمن قراءة واقعا العراقي نستطيع تلمس محاولات للتحرر من تأطير المجتمع في الحزب الواحد القائد، وكذلك الأمر بالنسبة للركن الثاني المتمثل بحرية الرأي، إذا قطعت الشعوب هنا شوطاً لا بأس به في التعبير عن أحلامها في وطن يسوده العدل والحرية والسلام والصلاح، بفضل انحسار الخوف وسطوة التكنولوجيات الإعلامية الحديثة والاتصالات، لكن ما يبقى معلقاً ومؤجلاً هو التداول السلمي للسلطة، إذ يصبح وجود حرية الرأي والتنظيم في معزل عن الانتخابات الحرة والنزيهة المنظمة للتداول السلمي للسلطة.

لهذا فإذا لم تكن تُمارس الديمقراطية وتتداول السلطة داخلها وفيما بينها ولا تعكس عضويتها تنوعاً مقبولا وطنياً، فإن نظام الحكم لن يكون ديمقراطياً، ويصعب استمرار تداول السلطة سلمياً فيه عندما يكون التداول من النقيض إلى النقيض. من هنا فإن ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني وفيما بينها، وتركيبه العضوية فيها، تمثل مقومات رئيسية من مقومات نظام الحكم الديمقراطي. فهذه هي الديمقراطية في المجتمع، وهذه هي الأساس للديمقراطية في الدولة أو الضمانة لسلامة الممارسة^(١). الحرية فيها هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بواسطة التعددية السياسية المؤدية إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع مع وجود مؤسسات فعّالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمسائلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية يقتضي ذلك بالضرورة كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام بكل أشكالها والاعتماد على الانتخابات الحرة، مركزياً ولا مركزياً، وبشكل دوري لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم في جميع مجالاته ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم النزيه ودعم حقوق الإنسان^(٢).

(١) فوزي حسين سليمان الجبوري، كريم زيدان خلف الجبوري، واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٤٤.

(٢) ماجد احمد الزامل، التداول السلمي للسلطة، الحوار المتمدن-العدد: ٦٦٨٠ - ٢٠٢٠ / ٩ / ١٨ - ١٥:٥٩، متاح على الرابط التالي <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=692422>

أما بالنسبة لموقف الدستور العراقي فقد حدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات ويجوز اعادة انتخابه لمرة ثانية المادة (٧٢) من الدستور العراقي الدائم^(١). ونستنتج مما سبق ان المادة الخاصة برئيس الوزراء فإن الدستور العراقي لم يحدد ولايته وهذا قصور من المشرع الدستوري العراقي لأن ذلك يساعد على بناء دكتاتوريات جديدة تتمسك بالسلطة وتعرقل مبدأ التداول السلمي للسلطة ، ونرى انه من المصلحة العامة والحكمة تحديد ولاية رئيس الوزراء بعمر زمني ذلك من اجل اعطاء الفرصة للأشخاص الكفوئين لتولي منصب رئيس الوزراء وذلك لضمان مبدأ التداول السلمي للسلطة.

المبحث الثاني

الحلول على المستوى الخارجي

للتنمية السياسية دوراً كبيراً في بناء المؤسسات السياسية التي تتشكل داخل الأنظمة السياسية في الدولة ، ويبرز هذا الدور تبعاً لمدى المشاركة السياسية التي هي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يسمح للأفراد ودون تعنصر حق المشاركة في رسم السياسة العامة في الدولة وحق المشاركة في اخذ القرارات وصناعاتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها الخلاقة بما يحقق اهدافها المرجوة وبهذا فالمشاركة تعتمد في اساسها على بنية النظام السياسي وبالعمليات المتعلقة به إذ لا بد للنظام السياسي من أن يوفر مؤسسات سياسية تؤطر هذه المشاركة وتجعلها تسير باتجاه صحيح^(٢).

وكانت الدولة العراقية قد اتصفت من نشؤها بطابع المركزية الشديدة والتسلط السياسي وكانت تفاعلات حركة التغيير ومخرجاتها تدفع باتجاه بنية سياسية متسلطة استعملت كل أشكال الأدوات التسلطية والقسرية للضبط السلطوي والتي امتدت ابعد مما هو سياسي لتتفاعل مع آليات اقتصادية واجتماعية وبنوية تقليدية، لتستقر الدولة على هذه المعادلة لغاية عام ٢٠٠٣م^(٣). وكانت نتائج تلك السياسات تزايد التوترات الاجتماعية والسياسية والثقافية والأدوات المجتمعية عاجزة وشبه معطلة لا تقوى على ممارسة دورها السياسي الحقيقي في ترسيخ دولة حديثة وتحقيق تنمية سياسية وبناء مقوماتها بشكل يتفق مع نظريات التحديث

(١) دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥م، المادة (٧٢).

(٢) علي بن سليمان بن سعيد الدرمني، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٢، ص ١٠٨.

(٣) رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١م - ٢٠٠٦م، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٢٠.

والتنمية السياسية المعاصرة^(١). ومنذ عام ٢٠٠٣م نجم عن احتلال العراق غياب اغلب الأسس التي تشكلت وقامت عليها الدولة العراقية بعد ان كانت تضع بصماتها على كل شيء وتطلق هيمنتها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية وحتى الشخصية، وبذلك بعد الاحتلال وجد المجتمع العراقي نفسه امام وضع جديد لم يكن معروفا طيلة عقود منصرمة وأصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل شيء سواء تأسيس حزب أو تكتل سياسي أو جمعية أو منظمة مدنية أو حتى اعتناق أيديولوجية لا تتعارض مع توجهات المرحلة والظرف^(٢).

لقد رافق تفكك أسس ومؤسسات الدولة العراقية وانهيار نظامها السياسي المبني على تركيز السلطة وهيمنة الحزب الواحد، انتعاش الحياة السياسية والفكرية من خلال ظهور العشرات من الأحزاب والسياسية ذات الإيديولوجيات المختلفة والمتنوعة وهي تعد حالة طبيعية للحرمان المطلق، كما انها شكلت دافعا للمشاركة السياسية وتحقيق غاية العملية السياسية في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الآليات الديمقراطية والحكم التعددي ورفع كل عملية إقصاء أو تمييز، دفعا للتنظيم الحزبي ان يكون الفاعل الانتخابي والمنظم للمشاركة وبما يخدم دفع عملية التنمية السياسية رغم تأثر هذا التوسع والانفتاح الحزبي بعوامل قد تحد من إمكانية تحقيق تنمية حقيقية وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية وتوازنات القوى الداخلية والإقليمية والدولية ، وهو يشكل تحدي لمرتكزات التنمية الديمقراطية والدولة بشكل عام^(٣). غير أنها تبقى تجربة شكلت الملمح الأبرز لإفرازات الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣م وتعد آلية مهمة لتسيير الحياة السياسية بعد حقبة الانغلاق والجمود السياسي الذي ظلت تعاني من أزوماته. ومن مظاهر الانفتاح السياسي الداخلي هو التمسك بخيار الانتخابات واخذ يشكل النظام الانتخابي بتعديلاته ابتداءً من قانون الانتخابات المتشكل بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦ لسنة ٢٠٠٤م) والذي مثل الركيزة الأساسية للعملية الانتخابية وما تلاها من تعديلات على القوانين مثل قانون رقم (١٦ لسنة ٢٠٠٥م) واعتماد الدستور في المواد (٥-٦) على آلية الانتخاب بوصفها ممارسة لسيادة الشعب ومصدر لشرعية السلطات^(٤). وقد عدت

(١) منذر حسين واخرون، الصراع والتعايش في مجتمعات الصراع، دار الشروق للطباعة، بغداد، ٢٠٠٧م، ص ٩٨.

(٢) علي حسن الربيعي، صراع الهويات ومازق المحاصصة الطائفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٨٦.

(٣) عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ١١١.

(٤) عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ط ١، ٢٠١٣م، ص ١٢٢.

تلك الآليات من قبيل الضمانات للحقوق والحريات الأساسية وكذلك ترسيخها إلى جانب أن الدستور أعطى في المادة (٢٠) حقوق متساوية للمرأة^(١).

ومن المؤشرات المهمة لأنفتاح الحياة السياسية هو النمو والانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني، إذ شهدت الفترة التي تلت سقوط النظام ونهاية ٢٠٠٥ تم تأسيس (٣٤٠٠) منظمة أنتشرت نشاطاتها في القطاعات المجتمعية كافة ، وقد قنن عمل تلك المنظمات ببعض قوانين ابتدأت بتشريع سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٤٥ لسنة ٢٠٠٣م) إذ كانت التنظيمات تحت رعاية مركز المساعدات الإنسانية التابع لسلطة الاحتلال وبعدها تم أراج المادة (٢١) من قانون إدارة الدولة المؤقت في سنة ٢٠٠٤م ومن ثم في المادة (٤٥) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م^(٢).

وفي ظل الصعوبات والظروف المالية والتنظيمية والأمنية فقد تمكنت تلك التنظيمات المدنية بعمل أنشطة متعددة ومتنوعة لحقوق الإنسان والمتعلقة بالمرأة والفقر والبطالة والانتخابات والديمقراطية وعمل الدورات التي تعمل على التثقيف على مبادئ حقوق الإنسان في المؤسسات الرسمية مثل الوزارات والمدارس والجامعات أو على المستوى الشعبي، وكذلك إقامة ورشات عمل حول مشكلة الفساد وأوضاع السجون وغيرها من المجالات المجتمعية، هذه الأدوار التي قامت بها هذه تلك التنظيمات غير الحكومية تعبر عن مؤشر الانفتاح السياسي بعد عقود من الجمود والانغلاق في المجالات المجتمعية وهي من المؤشرات الصحية في مجال تعزيز مقومات التنمية السياسية والبناء الديمقراطي لما الانفتاح السياسي للدولة العراقية على صعيد العلاقات الخارجية الذي تمثل بتحسين العلاقات السياسية الخارجية للعراق إذ عملت الدولة بكل طاقاتها إلى تغيير الصورة السائدة في المجتمع الدولي وذلك بنهج سياسة جديدة ومغايرة عن سياسات النظام السابق والعمل على الانفتاح في العلاقات مع دول العالم من أجل العمل على العودة للوضع الطبيعي للعراق في المحافل الدولية وعلى هذا الأساس فقد انتهجت السياسة الخارجية العراقية لتحقيق ذلك الهدف من خلال :

أ- تنفيذ الالتزامات الدولية المفروضة على الدولة بهدف الخروج من احكام البند السابع

من الميثاق الاممي.

(١) دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥م ، المادة (٢٠).

(٢) ينظر المادة (٢١) قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤م وكذلك المادة (٤٥) /اولا) من الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥م التي نصت على (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستغلالها بمت ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة).

ب- الانفتاح السياسي الخارجي للعراق على دول العالم سعياً لتحقيق للمصالح العليا للدولة^(١).

مثل الدستور العراقي نقطة الانطلاق للسياسة الخارجية العراقية في رؤيتها في العمل وتحقيق اهدافها المرجوة وذلك في عام ٢٠٠٥ والبرنامج الحكومي والقوانين الداخلية بهذا الشأن إذ قام الدستور بتحديد الدستور العراقي للمنطلقات الوطنية والثوابت القانونية لرسم السياسة الخارجية للعراق ومن خلال مواده المختلفة، إذ حددت المادة الثالثة من التوجيهات العامة للسياسة الخارجية الدولة بوصفها جزء من العالم الاسلامي وجزء من العالم العربي لأنها تعد عضواً مؤسساً في الجامعة العربية إذ حددت المادة الثامنة من الدستور الثوابت المتعلقة بتطبيق السياسة الخارجية عن طريق الالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدول الاخرى والعمل على بناء علاقات مبنية على اساس الاحترام والاعراف الدولية وحسن الجوار^(٢). ويمكن ان نوجز اهداف السياسة الخارجية العراقية في عدة مستويات منها الوطني والعربي والاقليمي والدولي وتبرز اهداف السياسة الخارجية العراقية على المستوى الوطني^(٣) :

- ١- العمل على الحفاظ على أمن الدولة وسلامته الإقليمية.
- ٢- العمل على الحرص على السلامة الإقليمية والنظام السياسي.
- ٣- مكافحة الارهاب والعمل على تجفيف منابعه.
- ٤- حماية مصالح الدول والتركيز على المصالح الوطنية والدفاع عنها.

بينما كانت السياسة الخارجية للدولة على المستوى العربي ركزت جهودها السياسية الخارجية العراقية في العمل على اعادة العراق إلى وضعه الطبيعي واعادة وزنه السياسي وقوته في المنطقة بين الدول العربية قبل اي شيء آخر وذلك من خلال زيادة التمثيل الدبلوماسي معها فقد جعلت الدولة اهم اهدافها في هذا المجال ان يكون العراق عامل امن واستقرار في المنطقة عموماً وبين الدول العربية بشكل خاص وعلى جميع الدول ان تعي ان استقرار العراق هو بوابة لاستقرار المنطقة جميعها^(٤).

(١) محمد كريم الخاقاني، اهداف السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، ١، برلين، ٢٠١٨، ص ٣٧.

(٢) محمد كريم الخاقاني، اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١، ص ٤.

(٣) محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨، ص ٣٢-٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

في حين تمثلت السياسة الخارجية على الصعيد الاقليمي للعراق إذ حرصت الدولة على اقامة علاقات صداقة وتعاون مع دول الجوار لاسيما الدول المؤثرة منها وذلك من خلال الارتكاز على مقومات منها موقع العراق الاقليمي ووزنه السياسي في المنطقة والعمل على منع استغلال تلك الدول المحيطة به للخلافات الداخلية والصدامات التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ بهدف التأثير على الملف الأمني وبما يحقق لها مكاسب ومصالح على حساب العراق والعمل على الاشتراك بصياغة القرار السياسي العراقي وعملت السياسة الخارجية العراقية على تفعيل اتفاقيات مكافحة الارهاب بين العراق والدول وتوضيح فكرة مفادها بأن استقرار العراق سيعود بالفائدة على استقرار المنطقة برمتها وأن العراق هو محور المنطقة لا تابع ولا خاذل لأي جهة كانت وهذا الشيء يجب على الدول المحيطة احترامه والعمل وفق سياسات حسن الجوار^(١). أما على المستوى الدولي فقد حققت السياسة الخارجية نجاحات الدبلوماسية تمثلت في اعادة الدولة إلى مكانتها في المجتمع الدولي بغض النظر أن كانت تلك المكانة متعلقة بعلاقاتها مع الدول أو من خلال المنظمات الدولية إذ عملت على توسيع الدبلوماسية العراقية وزيادة حجم تمثيلها مع دول العالم المختلفة ونجحت في تنفيذ التزاماتها المفروضة عليه وبالتالي تمكنت من إعادة العراق من جديد لمكانته الطبيعية في منظمة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية التابعة للمؤسسات الدولية^(٢).

وتستنتج الباحثة من ذلك بأن سياسة العراق الخارجية وانطلاقاً من تلك المعطيات سارت على إتباع الطرق الدبلوماسية في حل الازمات التي تعترضها مع الدول الاخرى ، كما حدث في قضية التدخل العسكري التركي في شمال العراق وقضية الانسحاب الامريكي، إذ طالب العراق بانسحاب فوري للقوات التركية وذلك بسبب عدم موافقة الحكومة العراقية على ذلك الفعل، بل عدته اعتداء على اراضيها وتدخلًا سافرًا في الشؤون الداخلية وهذا ما ينافي مبادئ الامم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن، ولم يكتفي بذلك بل وصل شكواه بشكل رسمي وعبر قنواته الدبلوماسية إلى مجلس الأمن لحث تركيا على الانسحاب فوراً وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على سياسة خارجية جديدة يتبعها العراق في ادارة الازمات بدبلوماسية تتوافق مع المواثيق والاعراف الدولية وهو ما ينطبق على حالات اخرى، كما ويسعى العراق إلى انتهاج سياسة الحياد ازاء التنافس والصراع بين الدول والفاعلين المؤثرين فيها، والابتعاد عن سياسة المحاور، والعمل على صياغة سياسة خارجية تعتمد التعاون كأساس للانطلاق في اقامة العلاقات وصولاً إلى تحقيق مصالحه العليا وبالتأكيد هي سياسة تحقق الاهداف المرجوة.

(١) حسن سعد عبد الحميد، مصدر سابق، ص ٢١٠-٢١١.

(٢) محمد الحاج حمود، مصدر سابق، ص ٤١.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١- ان مفهوم التنمية الحديثة يشير الى عمليات التغير الايجابي في المجتمع ويستند الى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول الى الأهداف المرجوة. وطبيعة عملية التنمية تؤكد على الجانب السياسي الذي يرسم صورة الدولة الاقتصادية، أي تحسين الظروف المادية والاقتصادية من اجل رفع مستوى معيشة الفرد وحياته الاجتماعية، اي على التنمية ان تجعل الناس محور اهتماماتها. وان الغرض منها ليس الدخل وحده أو الجانب الاقتصادي فقط.

٢- ان التنمية هي الأسلوب العلمي لتحقيق التقدم في المجالات المختلفة. وهي عملية إنسانية واعية ومقصودة تعبر عن رقي العقل البشري وتستعمل أساليب مختلفة بهدف تحقيق توازن الإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، متغلبة أحياناً على ندرة الموارد الطبيعية وان وجدت الأخيرة فالتنمية تهدف الى تعظيم وتنظيم فائدها ومثالية استغلالها. ضامنة بذلك حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على البيئة والعدالة في توزيع العائدات فضلاً عن المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات والخطط التنموية في مناخ تسوده الحرية والديمقراطية. ومن الخطأ حصر التنمية وتضييق مفهومها لتشمل الجوانب الاقتصادية بمعزل عن الجوانب الأخرى فالتنمية عملية شاملة ومتكاملة لكل نواحي الحياة.

٣- يحظى العراق بموقع استراتيجي في غاية الاهمية ، يجمع بين مزايا الموقع وهبات الموضع ، ما جعله يشكل حجر الزاوية في التفكير الاستراتيجي لدول العالم المعاصر، ليس بحدوده السياسية وغناه بالموارد النفطية فحسب، بل بحدود محيط منطقة الشرق الاوسط بكاملها.

٤- تعد الخصائص المناخية من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها وبالتالي في ظروفها السياسية واستقرارها وتأثيرها في خصائص الصفات الطبيعية والاقتصادية والبشرية في الدولة وكما هو معلوم أن مساهمة هذا التأثير يختلف من عنصر لآخر.

٥- يعاني العراق من أزمات سياسية مما أثر وبشكل مباشر على ادائه لنظامه السياسي فإن تفاقم الوضع في العراق وعدم تطبيق نظام سياسي مبني على أسس تنموية حقيقية، الأمر الذي أدى الى ظهور أزمات ومعوقات امام تحقيق تنمية سياسية.

٦- ان المشاركة السياسية لا يمكن ان تتم الا تحت خيمة النظام الديمقراطي ، فتعني مساهمة المواطنين ودورهم في اطار النظام السياسي بقصد الأثير في عملية صنع القرار الرسمي الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً منظماً أو عفويّاً متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أو عنفياً شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أو غير فعال، وهو فعل طوعي ناجحاً او فاشلاً

٧- كشفت الدراسة عن تراجع مستوى التنمية السياسية في العراق بفعل وهن الدولة وفشل خططها التنموية عامة والسياسية.

٨- اظهرت الدراسة الدور السلبي الذي مارسه الولايات المتحدة الامريكية في سبيل اضعاف العراق وابعاد مسارات الحكم الصالح القادر على تحقيق التنمية السياسية الشاملة عامة والتنمية السياسية في الدولة خاصة.

٩- ان اعتماد المحاصصة الحزبية والتوافقية السياسية كأساس في الحياة السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ادى الى عزوف المواطن العراقي عن المشاركة السياسية الفاعلة في صنع القرار كونها يرى ان حراكه يذهب ادراج الريح وبالتالي فإن مشاركته إلا تكرار للفشل السابق.

المقترحات

تجزم الباحثة بأن ازمات التنمية التي يتعرض لها العراق هي ازمات قد تهدد بناء الدولة ، وتجعل منها في حالة ضعف مستمر ، قد يؤدي بها الى الفشل السياسي لا سمح الله ، ومن هنا يتطلب الامر وضع مجموعة من المقترحات قد تسهم في التقليل حدة ازمات التنمية السياسية وتجعل منها مفتاحاً لاستقراره وقوته وهي على النحو الاتي :

١- ضرورة تحسين بيئة صنع القرار عبر تطبيق الحكم الصالح والابتعاد عن مبدأ المحاصصة والتوافقية السياسية التي اوهنت الدولة وابعدها عن المسار الحقيقي للديمقراطية.

٢- ضرورة تبني التنمية السياسية كخريطة طريق لإنقاذ العراق من الازمات التي يعيشها بعدها معطى اساسي لبناء الدولة وذلك من خلال بناء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية بعيداً عن المحاصصة الحزبية واعتماد الكفاءة والولاء الوطني.

- ٣- الياء موضوع الديمقراطية اهتماماً بالغاً نظراً لعلاقتها القوية بالتنمية السياسية، كونها المنفذ الوحيد للعراق من الانقلابات السياسية التي شهدتها العراق خلال تاريخه الحديث، والعمل على غرسها داخل المجتمع على المستويات كافة .
- ٤- فسح المجال امام القيادات المهنية الكفؤة لتسنى المفاصل الرئيسية في الدولة لأجل تمكين مؤسساتها الرسمية من اداء وظائفها بشكل يتناسب مع واقع الدولة واحتياجات شعبها.
- ٥- لما كان الفساد يمثل معولا هداماً لأسس التنمية السياسية في العراق فأن الامر يتطلب محاربته على المستويات كافة ومحاسبة الفاسدين وملاحقتهم قضائياً بغية ارجاع صورة العراق التي تم تشويهها بسبب الفساد .
- ٦- العمل على تحقيق التعايش السلمي في الدولة وابعاد المكونات الاجتماعية العراقية عن المناكفات السياسية التي تعيق تحقيق التنمية السياسية.
- ٧- العمل على تعديل العديد من المواد الدستورية وهي مهمة سهلة على عكس ما يتصورها البعض في ظل وجود مواد دستورية تسمح بالتعديل ، ومثال على ذلك المادة ١٤٢ التي اعطت التخويل في اجراء التعديلات لكل المواد من دون استثناء .

المصادر

المصادر

■ القرآن الكريم

أولاً/ الكتب

١. ابراهيم، حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
٢. ابراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الون العربي ، مشروع استشراف مستقبل الون العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥.
٣. ابو سويلم، أحمد محمود نهار، مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٠.
٤. ابو عيانه، فتحي محمد ، جغرافيا السكان اسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، ط٤، الاسكندرية، ١٩٩٣.
٥. الاخرس، صفوح، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٠٩.
٦. الانصاري، ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ.
٧. باقر، طه، مقدمة في ادب العراق القديم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٤.
٨. الببلاوي ، حازم، الدولة الريعية في الوطن العربي، ندوة الدولة والانماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.
٩. بخت ، علي وآخرون ، العدالة الانتقالية في العراق الذاكرة وأفق المستقبل، مؤسسة فريدريش ابيرت ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٢١.
١٠. بدر، أحمد سلامة ، الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني - دراسة مقارنة (مصر-فرنسا-أنكلترا)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
١١. بدر، عادل فهمي محمد ، دراسة حول التنمية في الوطن العربي ، مؤسسة الخدمات العربية للطباعة ، الأردن ، ط ١ ، ١٩٨٨.
١٢. بريئيه، ب. وأ. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩.
١٣. بشير، محمد زاهي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة فاريس، تونس، ١٩٩٨.
١٤. البطيحي، عبد الرزاق محمد، انماط الزراعة في العراق، بغداد، ١٩٧٦.

١٥. بغدادي، عبد السلام إبراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.
١٦. بلحاج ، صالح ، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٧ .
١٧. بن الهائم، احمد بن محمد بن عماد الدين بن علي ابو العباس شهاب الدين، التبيان في تفسير غريب القرآن، دار الغرب الاسلامي، تحقيق ضاحي عبد الباقي، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢٣هـ .
١٨. بن باديس، عبد الحميد، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، دار الرشيد للكتاب والقرآن الكريم، الجزائر ٢٠١١.
١٩. التهانوي، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع ، تحقيق : علي دحروج ، ١٩٩٦.
٢٠. تيم، عبد الجابر وآخرون ، مستقبل التنمية في الوطن العربي ، دار اليازوري للطباعة ، بيروت ، ١٩٩٦ .
٢١. الجابري ، محمد عابد، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٧٩.
٢٢. جاسم ، خيرى عبد الرزاق ، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد،
٢٣. حبي، أحمد كاظم ، العراق في ظل اقتصاد معولم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.
٢٤. حسن، ايمان، الثقافة المدنية في امانى قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ٢٠٠٨ .
٢٥. حسين، عادل وآخرون، التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي -٦- ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
٢٦. حسين، منذر وآخرون، الصراع والتعايش في مجتمعات الصراع ، دار الشروق للطباعة، بغداد، ٢٠٠٧م.
٢٧. الحسيني، عبد المنعم، الآثار السلبية للفساد على التنمية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧.
٢٨. حمد، مدحت خليل ، استقلال القضاء دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وقانون السلطة القضائية الفلسطيني ، الجامعة العربية الأمريكية - جنين - فلسطين ، قسم الفقه والقانون - كلية الحقوق.

٢٩. حمو، عارف وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣.
٣٠. حمود، محمد الحاج، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨.
٣١. الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ابو البقاء، الكليات، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ١٩٩٨.
٣٢. الخاقاني، محمد كريم، اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.
٣٣. الخاقاني، محمد كريم، اهداف السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، ١، برلين، ٢٠١٨.
٣٤. الخطيب، نعمان، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٣م.
٣٥. خليفة، محمد ناجي، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦.
٣٦. خليل، محسن، القانون الدستوري والنظم السياسية، بلا مكان نشر، ١٩٨٧.
٣٧. دوغين، الكسندر، اسس الجيولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، ٢٠٠٤.
٣٨. الذهبي، جاسم محمد، التطور الاداري: مداخل ونظريات — عمليات واستراتيجيات، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٣٩. الراوي، علاء شفيق، جاسم، عبد الرسول، إقتصاد العمل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٣.
٤٠. الربيعي، علي حسن، صراع الهويات ومازق المحاصصة الطائفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
٤١. الربيعي، كوثر عباس، استحقاقات المشروع الامريكي في العراق، شؤون عراقية و العدد الاول، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨.
٤٢. رشيد، عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي في العراق - المواريث التاريخية والاس الثقافية والمحددات الخارجية. بيروت. دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
٤٣. الرميحي، محمد، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠.

٤٤. الرياشي ، سلمان وآخرون ، دراسة في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
٤٥. ريتشارد ، هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ترجمة حمدي عبد الرحمن ، ط ١ ، مطبعة الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١.
٤٦. الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الاحزاب العراقية: الاحزاب والمجتمعات والحركات السياسية والقومية والدينية في العراق بيروت مؤسسة المعارف للطبوعات، ٢٠٠١.
٤٧. زويلف ، مهدي حسن ، اللوزي ، سليمان احمد ، التنمية الادارية والدول النامية، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٣.
٤٨. الزيات، عبد الحليم، التنمية السياسية ،الابعاد المعرفية والمنهجية، ج ١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط ١، ٢٠٠٢.
٤٩. سعد الدين ، ابراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
٥٠. السعدي، عباس فاضل ، دراسات في جغرافية المدن، منشأة المعارف الاسكندرية، القاهرة ، ١٩٨٠.
٥١. سلمان، حيان أحمد، الاقتصاد الريعي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٩.
٥٢. سليمان ، حكمت سامي ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، جمهورية العراق دار الرشيد للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩.
٥٣. السماك ، محمد أزهر، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر ، دار اليازودي العلمية، عمان ، ٢٠١١.
٥٤. السمالوطي ، نبيل ، بناء القوة والتنمية السياسية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨.
٥٥. سهاونة ، فوزي ، جغرافية السكان ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٣.
٥٦. الشاوي ، منذر ، القانون الدستوري: نظرية الدستور، ج ٢ ، مطبعة تشقيق، بغداد، ١٩٧٢ م .
٥٧. شيحا ، ابراهيم عبد العزيز ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، الدار الجامعية، القاهرة ، ١٩٩٦.

٥٨. صالح ، حسن عبد القادر، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية - دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠٢.
٥٩. الصحاف ، مهدي ، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.
٦٠. عاشور، احمد صقر، مكافحة الفساد في الدول العربية: اشكالية البحث والقياس في المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦.
٦١. العاني، حسان محمد شفيق ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
٦٢. عبد الحسين، إحسان علي ، دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، دائرة الشؤون القانونية، هيئة النزاهة، بغداد، بلا تاريخ.
٦٣. عبد الحميد ، حسن ، التغير الاجتماعي والتنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، ١٩٩٧ .
٦٤. عبد الحميد ، حسين ، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
٦٥. عبد الرحمن ، أسامة ، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
٦٦. عبد العظيم ، حمدي ، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
٦٧. عبد الفضيل ، محمود ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠.
٦٨. عبدالله ، ثناء فؤاد ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
٦٩. العزاوي ، دهام محمد، اللامركزية ومعوقات التنمية المحلية في العراق ، مركز الرافدين للحوار ، ط١، ٢٠٢١.
٧٠. العسل ، إبراهيم حسين ، التنمية في الفكر الإسلامي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥.
٧١. عطوي ، عبد الله ، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٧٢. عطوي ، عبد الله ، جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠١ .
٧٣. العلواني ، حسن ، اللامركزية في الدول النامية من منظور اسلوب الحكم المحلي الرشيد في مجموعة باحثين : الحكم الرشيد والتنمية في مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
٧٤. العلي ، أحمد بريهي ، الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي، المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٩ .
٧٥. عليوي ، عبد العزيز ، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ط١، ٢٠١٣ .
٧٦. عمر ، معن خليل ، رواد علم الاجتماع في العراق ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، ١٩٩٠ .
٧٧. العيسوي ، فايز محمد ، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥ .
٧٨. العيسى ، جهينة سلطان سيف، التحديث في المجتمع القطري المعاصر ، دار كاظمة للنشر والتوزيع و الترجمة، الكويت ١٩٧٩ م .
٧٩. عيسى ، نجيب ، الفقر في الوطن العربي، منظمة العمل العربية، عمان، ١٩٩٥ .
٨٠. غيرترز، كليفود، الثورة الادماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدول الحديثة، في التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستمر، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٧ .
٨١. فرجاني، نادر، الهجرة الى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣ .
٨٢. الفريجات، غالب، على طريق التنمية السياسية ، دار ازمنة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٥ .
٨٣. فياض، عامر حسن، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٨ .
٨٤. الفيومي، احمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، دار المعارف، القاهرة، تحقيق : عبد العظيم الشناوي، الطبعة الثانية .
٨٥. قادر، يعقوب عزيز، ضمانات حقوق الانسان في اقليم كردستان العراق ط١ . مؤسسة (C. L.P .O) للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٤ .
٨٦. قزم ، جورج ، التنمية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١ .

٨٧. القسبي، عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الامة، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٦.
٨٨. قنبر، محمد وآخرون، التنمية وترقية المجتمع، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٦.
٨٩. الكاساني، علاء الدين، (ت٥٨٧)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٩٨٢م، دار الكتاب العربي - بيروت.
٩٠. الكاظم، صالح جواد، العاني، علي غالب، ط٢، الأنظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
٩١. كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، في اسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الاسكندرية، بيروت، ٢٠٠٤.
٩٢. لبنى، قايد، المحاضرة السياسية وآثارها على الاستقرار الحكومي (دراسة حالة لبنان)، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤ - ٢٠١٥.
٩٣. محمد، فوزي حسين، الفساد الاداري: اسبابه، نتائجه ومعالجته في الفساد الاداري: أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ندوة قسم الدراسات القانونية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
٩٤. محمد، نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، مطبعة الفارس العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٣.
٩٥. مراد، علي عباس، التنمية السياسية وازمة المشاركة (مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث)، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩٠.
٩٦. مرزة، إسماعيل، القانون الدستوري - دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الأخرى، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس، ١٩٦٩.
٩٧. المرسي، ابو الحسن علي بن اسماعيل ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد الحميد هنداي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠.
٩٨. المشاط، عبد المنعم، التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا، الامارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
٩٩. المشهداني، محمد كاظم، النظم السياسية، دار الفكر العربي، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.

١٠٠. مصطفى، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة للطباعة والنشر، بلا سنة.
١٠١. مصطفى، عدنان ياسين ، الفساد والحكم الصالح في العراق: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، جامعة بغداد، حزيران ٢٠١٢.
١٠٢. مصطفى، عدنان ياسين، الفقر والمشكلات الاجتماعية، الندوة العلمية لقسم السياسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١٠٣. مصطفى، عدنان ياسين، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق انموذجاً، دار إثراء للنشر، عمان، ٢٠١١.
١٠٤. معروف، فلاح جمال وآخرون، الاساس في جغرافية العراق الطبيعية والبشرية، مكتب زكي للطباعة والنشر، بغداد ، ٢٠١٣ .
١٠٥. المعموري ، حسام جبار لطيف وآخرون ، الجغرافية الزراعية (قضاء المدائن في محافظة بغداد انموذجاً) ، مؤسسة دار الصادق الثقافية للطباعة والنشر ، بابل، الطبعة الاولى ، ٢٠٢١.
١٠٦. منصور ، أحمد إبراهيم ، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحة الدكتوراه ، ٢٠٠٧.
١٠٧. المهر ، خضير عباس، الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي ، الطبعة الأولى، (الرياض – جامعة الملك سعود ، ١٩٨٨).
١٠٨. الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، الكويت ، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.
١٠٩. موسى، غادة، الشفافية والمسائلة في المانيا بعد الوحدة، في مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
١١٠. ناصر، حسين عليوي، التوزيع الجغرافي وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٤ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS)، المجلة الجغرافية العراقية، ٢٠١١ .
١١١. النجيفي، سالم، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
١١٢. نظام، الشيخ وآخرون، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، دار الفكر ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م،

١١٣. نور، نور عبد المنعم، مشكلة السكان والبطالة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥.
١١٤. الهاجري، مشوط، المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، هلا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
١١٥. هادي، رياض عزيز، من الحزب الواحد الى التعددية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥.
١١٦. هارتشورن، طبيعة الجغرافيا، ترجمة د. شاكرك خصبك، ج ٢، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٥ ج ٢.
١١٧. الهنداوي، جواد، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط ١، العارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، ٢٠١٠.
١١٨. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات نموذجا، ط ١، ٢٠٠٩.
١١٩. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، الجزء الخامس، بلا سنة.
١٢٠. الوردي، علي حسين، في الطبيعة البشرية، تقديم: سعد البزاز، قم، مكتبة الصفا، دون تأريخ.
١٢١. اليمني، نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم وكلام دواء العرب من الكلوم، دار الفكر للنشر والتوزيع، لبنان، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، مطهر بن علي الارياني، يوسف محمد عبدالله، الطبعة الاولى، ١٩٩٩.

ثانياً/ المجلات

١. باقر، محمد حسين، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الاساليب غير التقليدية، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨)، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧.
٢. التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٠.
٣. التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨.
٤. تقي، طارق عبد الرسول، استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والاداري والمالي، مجلة النزاهة والشفافية، العدد (٢)، هيئة النزاهة، بغداد، حزيران ٢٠١٠.

٥. التميمي، ظفر عبد مطر، أثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق، بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي لنقابة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك ، كلية التربية الاساسية ، شباط ، ٢٠١٩.
٦. توراون ، س. ريك، وم. موير، البطالة والعنف في العراق، مجلة المستنصرية، العدد (٢٩)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠.
٧. جبر ، رضا عبد الجبار محمد ، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧) ، مجلة جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد ١٩ ، العدد ٤ ، ٢٠١١ .
٨. الجبوري ، فوزي حسين سليمان، الجبوري، كريم زيدان خلف، واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.
٩. الجنابي ، احمد عبد الجبار كسار ، المحسوبية والوساطة وأثرها في الفساد الاداري والاجتماعي ، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية ، العدد ٣٥ ، ٢٠١٤ .
١٠. الجواهري ، عماد عبد الصاحب ، رضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق الواقع والحلول المقترحة، مجلة القادسية في العلوم السياسية، العدد الاول، المجلد الثاني، كلية القانون، جامعه القادسية، ٢٠٠٩.
١١. حجازي ، المرسي السيد ، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، العدد (١٧٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٢. خليل، سحر كامل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥ (الواقع وآفاق المستقبل)، مجلة القضايا السياسية ، ٢٠١٤ ، العدد ٣٥-٣٦.
١٣. الدياسطي ، رفيق محمد، اقليم بحيرة البرلس دراسة في جغرافية التنمية البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (٣١٠)، ٢٠٠٦.
١٤. الراوي، أحمد عمر، الاقتصاد العراقي في ظل المتغيرات الاقليمية وعلاقته بدول الجوار الجغرافي، مجلة العرب والمستقبل، العدد (٢)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٢.
١٥. الراوي، احمد عمر، نحو إستراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في استراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.

١٦. الربيعي ، ظاهر عبد الزهرة ، الحسنوي ، احمد حسن مجهول ، الاهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الامريكية والصينية ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ٤٧ ، العدد ١-٢ ، ٢٠١٩.
١٧. رحيم ، رند ، مراقبة الديمقراطية في العراق. تقرير رقم (١) عن الوضع في العراق. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد ٢٧٩. ٢٠٠٣.
١٨. الرعود ، عبد اللطيف ، المجتمع المدني ، مقال منشور في مؤسسة الحوار المتمدن-العدد: ٢٤٣٤ ، نشر بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٨.
١٩. الركابي ، عبد الزهرة ، الدعوة الى شرعنة التدخل الايراني في العراق، مجلة حوار العرب، العدد ١٨، السنة الثانية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٠. السعدي ، عباس فاضل ، "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٤١)، ١٩٩٩.
٢١. الشمري ، رضا عبد الجبار ، البنية الجغرافية الطبيعية لمحافظة القادسية، مجلة القادسية، جامعة القادسية، المجلد ٢، العدد ٢، ١٩٩٧.
٢٢. طيب ، طارق محمد ، الطائي، محمد ذنون ، أثر العامل الخارجي في المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.
٢٣. العاني ، جمال عزيز، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة ، والفساد)، مجلة حمورابي، العدد (٩)، السنة الثالثة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، آذار ٢٠١٤.
٢٤. عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع الاشارة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان (٤٣، ٤٤)، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٥. عبد الرحمن ، أسامة ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٥٧)، الكويت، ١٩٨٢.
٢٦. عبد الرزاق ، عبد الجليل عبد الوهاب ، توزيع محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤ ، مجلة اوروك ، جامعة المثنى ، ٢٠١٥.
٢٧. عبيد ، قاسم محمد ، آليات ترسيخ قيم النزاهة والشفافية في العراق، المؤتمر السنوي الرابع، هيئة النزاهة، بغداد، ٢٠١٠.
٢٨. عبيد ، قاسم محمد ، دور الاعلام في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة، مجلة هيئة النزاهة، العدد (٢)، هيئة النظاهة، بغداد، كانون الاول، ٢٠١١.

٢٩. العزام ، عبد المجيد علي ، الهزايمة ، محمد عوض ، اتجاهات الحزبيين وغير الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي في الأردن: (دراسة استطلاعية مقارنة) ، مجلة المنارة، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨.
٣٠. الفارس ، عبد الرزاق ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد (٣٦٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
٣١. فائق، محمد، حقوق الانان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠.
٣٢. قاسم، مصطفى محمد، الغانم، غانم بن سعد، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، المجلد ٤٦، العدد ٢، ٢٠١٩.
٣٣. قيرة ، إسماعيل ، الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع، المستقبل العربي، العدد (١٥٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.
٣٤. قيرة ، إسماعيل ، من هم فقراء الحضر: قاع المدينة العربية أنموذجاً، المستقبل العربي، العدد (٢٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
٣٥. قيرة ، اسماعيل، مجتمع التهميش الى أين: مهمشوا المدينة العربية أنموذجاً، المستقبل العربي، العدد (٢٩٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
٣٦. كليوي، لطيف كامل، الربيعي، هدى عيدان جبار، تحليل جغرافي لمؤشرات التنمية السياسية دراسة تطبيقية على العراق، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد الثالث، المجلد الرابع عشر، ٢٠٢١.
٣٧. محمد، ثامر كامل، اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، ٢٠٠٠.
٣٨. المعموري، عبد علي كاظم ، عنف الدولة في هدر الامكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩.
٣٩. الميرزا، محمد علي، "رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها"، مجلة كلية الآداب، جامعة، بغداد، ٢٠٠٥.
٤٠. ناصر، حسين جعاز، التحليل المكاني لنمو السكان في محافظة النجف الاشرف، ١٩٥٧- ١٩٩٧ وتوقعاته المستقبلية حتى ٢٠٠٧، مجلة دراسات نجفية، العدد الثالث جامعة الكوفة ، ٢٠٠٤.

٤١. يونس ، مفيد ذنون ، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح

١. ابراهيم، عبد الرسول جابر، العلاقة بين الخصخصة والبطالة في بعض الاقتصادات النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٨.

٢. ابراهيم، محمد صبري، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي. المعوقات والحلول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

٣. البياتي، فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ٢٠٠٨ .

٤. جودة، مروه سامي، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة، دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨.

٥. حسين، سارة ابراهيم، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠١٢ .

٦. الخاقاني، حسين جابر عبد الحميد ، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٧. الدرمني، علي بن سليمان بن سعيد، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ .

٨. الزيايدي، حسين عليوي ناصر ، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة ١٩٩١-٢٠٠١، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٩. سعيد ، حسن ناجي ، إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

١٠. سليم ، رضا محمد السيد، الجغرافيا السياسية للعراق، الدراسات في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعه الزقازيق، ٢٠٠٨.
١١. سليم ، شاكِر مصطفى، الجبايش : دراسة انثروبولوجية لقرية في احوار العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في الفلسفة مقدمة لجامعة لندن، ج ١، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.
١٢. شاكِر، هبة، التحليل الجغرافي السياسي لأزمة الاندماج الوطني ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠٢٠.
١٣. صالح ، ارام ناجي محمد ، دور الاحزاب في التنمية السياسية لمجتمعات ما بعد النزاع (دراسة حالة أقليم كردستان العراق)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٧.
١٤. طالب، اسيل ابراهيم ، التركيب التعليمي للسكان محافظة بغداد للمدة (١٩٩٧-٢٠١٣)، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات، ٢٠١٧.
١٥. العامري ، علي عبد الحسين حميد ، دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٠.
١٦. عباس ، عائشة ، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، ٢٠٠٨ .
١٧. عبد الناصر ، عبد الفتاح ، البدراني، احمد عبد السلام ، هجرة الكفاءات العربية: الاسباب والنتائج (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية، كوبنهاغن، ٢٠٠٩.
١٨. عبدالله، عبد الجبار احمد، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٤.
١٩. كليوي ، لطيف كامل ، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، البصرة ، ٢٠١٤ .
٢٠. كليوي ، لطيف كامل، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠١٤ .

٢١. محمود، رند حكمت، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة ١٩٢١م - ٢٠٠٦م، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٢٢. الموسوي، انتظار ابراهيم حسين ، التحليل المكاني لاستعمالات الارض الزراعية في محافظة القادسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٧.

رابعاً/ المواقع الانترنت

١. قانون المحكمة الاتحادية على الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية على الرابط التالي
<https://www.iraqfsc.iq/index-ar.php>
٢. مجد خضر ، مقال منشور على الموقع الآتي : <https://mawdoo3.com>
٣. علاء محمد علي (باحث اقتصادي في ادارة مجلس التعاون الخليجي)، النشاط الاقتصادي ، مقال منشور على الرابط التالي :- <https://mawdoo3.com>
٤. سكان الدولة ، تم الزيارة في ٢٠٢٢/٩/١٩ على الرابط الالكتروني التالي:
<https://ar.wikipedia.org/wiki/84%D8%>
٥. محمد حسين ، أدوات الرقابة البرلمانية في النظم السياسية، على موقع الأنترنيت
www.eaddla.or
٦. خضير عواد ، العراق وازمة الهوية الوطنية ، الحوار المتمدن-العدد: ٤٣٩٦ - ٢٠١٤ / ٣ / ١٧ - ١٤:٠٧ منشور على الرابط التالي:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405896>
٧. ماجد احمد الزامل، اثر التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، الحوار المتمدن-العدد: ٧١٦٢ - ٢٠٢٢ / ٢ / ١٤ - ٢٠:٠٨ متاح على الرابط التالي:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=746985>
٨. ماجد احمد الزامل ، التداول السلمي للسلطة ، الحوار المتمدن-العدد: ٦٦٨٠ - ٢٠٢٠ / ٩ / ١٨ - ١٥:٥٩ ، متاح على الرابط التالي:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=692422>

٩. تقرير مؤسسة فريدم هاوس، حقوق المرأة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا :
المواطنة والعدالة، المشور على شبكة الانترنت، ٢٠٠٥.

www.freedomhouse.org

١٠. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ماهية العدالة الانتقالية ، مقال منشور على
الموقع الالكتروني للمركز بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٦ على الرابط الاتي:

<http://ictj.org/transitionaljustice> .

١١. جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناصر طويل
مستمر، معهد السلام الامريكي، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن

www.usip.org

١٢. محمد كامل محمد الربيعي ، مستقبل العلاقات العراقية الايرانية ، المجلة
السياسية والدولية، العدد ١٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، الشبكة الدولية

للانترنت: <http://www.rddiraq.com/rdd/news/3068.html>

١٣. الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :

<http://www.al-bayyan.com/modules.php?>

١٤. وزارة الخارجية القطرية ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :

<http://www.mofo.gov.qa/>

١٥. الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن :

<http://www.sdhnews.com>

١٦. الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن:

www.aljazeera.net

١٧. الامم المتحدة، التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.un.org/ar/development>.

١٨. محمد عبيد عياش، الدولة الخليجية، سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع اقل من
عاجز، الشبكة الدولية للمعلومات: www.alazminah.com.

١٩. حبيب صالح مهدي العبيدي ، اثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية)
في رسم ملامح العلاقات بين العراق وسوريا بعد عام ٢٠٠٣ ، الشبكة الدولية

للمعلومات الانترنت عن: <http://www.rddiraq.com/rdd/news/3068.html>

٢٠. مقال منشور في مجلة الفرات نيوز الالكترونية على الرابط التالي :

<http://furatnews.com/furatnews>

٢١. حبيب صالح مهدي العبيدي ، اثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية) في رسم ملامح العلاقات بين العراق وسوريا بعد عام ٢٠٠٣ ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن:

<http://www.rddiraq.com/rdd/news/3068.html>

٢٢. الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن : www.aljazeera.net

٢٣. حسين عبد المطلب الاسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية (القاهرة : ٢٠٠٧) ، متوفر على الموقع:

www.E.Hussein159@gmail.com.

٢٤. بيانات لحجم التبادل التجاري بين جمهورية العراق وجمهورية تركيا منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط التالي:

<http://aknews.com/ar/aknews>

خامساً/ الوزارات ومؤسسات الدولة والندوات

١. جمهورية العراق ، وزارة الثقافة والاعلام ، اضاء على اتجاهات الراي العام العربي العالمي ، دائرة الاعلام الخارجي ، مطبعة قصر المؤتمرات، بغداد.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الزراعي ، تقرير الموارد المائية، عام ٢٠٠٩.

٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الفقر والمأوى في منطقة غرب آسيا، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧.

٤. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٢٠ ، الجدول (٢ / ٢).

٥. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ - ٢٠١٤ ، بغداد، ٢٠٠٩.

٦. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤.

٧. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨.

سادساً/ المصادر الأجنبية

1. John OLoughlin ،Geopolitical fantasies and ordinary Russians: perception and reality in the post- yeltsin era ،institute of behavioral science ،University of Colorado.
2. Report ،What does the Arab spring mean for Russia ،centrad Asia and the Caucasus ،the csis Russia and Eurasia program center for strategic and international studies ،Washington Dc ، 2011.
3. Warwick Armstrong ،James Anderson ، Geopolitics of European Union Enlargementm maste booke LSBN ،New York ، 2007.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences
geography department



A geopolitical analysis of indicators of political development for Iraq after 2003

Introduction letter

To the Council of the College of Education for
Human Sciences at the University of Babylon
- which is part of the requirements for
obtaining a master's degree in geopolitics

From before
Farah Salim Rabeet Al-Sultani

Supervised by
Prof .Dr.Zaid Ali Hussein AL-Khafaji

1444

2023

Abstract

The issues of political development are among the topics that have been popular at the present time, and which have received great interest from those concerned, especially the geopolitical ones, as they aim to transform the society within the state and transform it from a traditional society into a modern society by bringing about a transformation in human capabilities and political capabilities in order to exercise his role. To absorb all the problems facing the state and at the same time be able to adapt to the requirements of continuous change. Therefore, political development is a political requirement for all countries that suffer from political instability.

The process of political development in general creates conditions and conditions suitable for democratic development. Political development ultimately aims at building the political system, and conducting modernization processes on it to become a modern, developed and democratic system. Political development thus presupposes getting rid of the remnants of the traditional authorities with their characteristics that are no longer suitable for the new structure. The situation requires a process of continuous confrontation with the entrenched remnants that still negatively affect the attitudes of individuals and society. Providing all residents of the country with the opportunity for popular participation in decision-making and managing the country's affairs, whether directly or through their representatives, i.e. in the sense of contributing to public life, generates security and political stability within the country, because political participation is one of the basic conditions for the ability to close ranks to achieve unity. National, as well as achieving the goals of political development.

The peaceful transfer of power is not to make the government in the grip of one person, i.e. the periodic succession of rulers in light of free elections, and thus these elected rulers will exercise their constitutional powers for predetermined periods, and thus the name of the state will not change and its constitution and legal personality will not change by changing Rulers and ruling parties, and thus power is a competence that is exercised by the ruler with the authorization of the voters in accordance with the provisions of the constitution, meaning that power is not monopolized by anyone, but power is transferred according to the provisions of the constitution, which is considered the power that is not superior to another authority.